



عصر الخرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الأول

تأليف: جتاف شتالبر
تقريب: محمد علي أبودرة
مجلد بكير خليل
رابعه: محمد عبد الواحد خلاف

سلسلة الفكر الحديث

عصر الخرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الأول

تأليف
جستاف شتبلر

نقله إلى العربية

محمد علي أبو ذرة و محمد بك فليل

وراجعه

الأستاذ محمد عبد الواحد مهدي

الكتاب الأول

الفهرس

الصفحة

| | |
|------------------------------|---|
| مقدمة التعريب | ط |
| مقدمة المؤلف (خطاب إلى صديق) | ١ |

الفصل الأول

لم سعى غصير الخرافة ؟

| | |
|----------------------------|----|
| ١ — النظام الأوروبي | ١٠ |
| ٢ — التفاوض الاقتصادي | ١٣ |
| ٣ — الحريات الثلاث | ١٥ |
| ٤ — الذهب معيار عالمي | ١٧ |
| ٥ — تفوق أمريكا | ١٨ |
| ٦ — عالم بسيط ينهار | ٢١ |
| ٧ — الاضطرابات في أوروبا | ٢١ |
| ٨ — انهيار الحريات الثلاث | ٢٤ |
| ٩ — حكومة الجماهير الجديدة | ٢٦ |
| ١٠ — الخرافة والحقيقة | ٢٨ |

الفصل الثاني

الدولة والحكومة

| | |
|--|----|
| ١ — أسطورة الفردية | ٣١ |
| ٢ — النظام الجماعي | ٣٣ |
| ٣ — الحروب الدكتاتورية | ٣٥ |
| ٤ — التدخل وعدم التدخل | ٣٧ |
| ٥ — دولة جديدة ، وواجبات جديدة ، وقادة جدد | ٣٩ |

المحتص

| | | |
|----|--|----|
| ٦ | — روح الدولة | ٤١ |
| ٧ | — الدولة في أمريكا | ٤٧ |
| ٨ | — حكومة تقوم على سياسة الارتجال | ٥٠ |
| ٩ | — احترام السياسة | ٥٤ |
| ١٠ | — الحرية وسلطان الدولة | ٥٥ |

الفصل الثالث

الرأسمالية في أكل صورها

| | | |
|----|---|----|
| ١ | — القوضى أو النظام | ٦١ |
| ٢ | — النشاط الذاتي في الرأسمالية | ٦٢ |
| ٣ | — حلم التجارة الحرة | ٦٦ |
| ٤ | — مشاكل الهجرة | ٦٨ |
| ٥ | — تدخل السياسة في تنقلات رأس المال | ٧٠ |
| ٦ | — التزعة إلى الاحتكار | ٧١ |
| ٧ | — حماية العمال | ٧٢ |
| ٨ | — تدبير الأموال وفتح الاعتمادات | ٧٤ |
| ٩ | — مجال تدخل الحكومة | ٧٦ |
| ١٠ | — المساواة في الثروة | ٧٧ |
| ١١ | — الرأسمالية المتخلفة | ٧٨ |

الفصل الرابع

تنظيم حكم

| | | |
|---|--|----|
| ١ | — دراسة عالم الخيال | ٨٠ |
| ٢ | — القوضى الرأسمالية | ٨٢ |
| ٣ | — عناصر التنظيم الشامل | ٨٤ |
| ٤ | — مُحدد التنظيم | ٨٦ |
| ٥ | — التنظيم من أجل الثراء | ٨٧ |
| ٦ | — التجربة الأمريكية في مهازلها الأربع | ٨٨ |

الفصل الخامس

التضخم والانكماش

| | | |
|------|--|-----|
| ١ — | الميزانية والدين في ازدياد | ٩٥ |
| ٢ — | الظروف التاريخية للتضخم | ٩٨ |
| ٣ — | لفظ العملة | ١٠٠ |
| ٤ — | كيف يخلق النقد | ١٠٢ |
| ٥ — | تمويل الحروب | ١٠٤ |
| ٦ — | التضخم بعد ١٩١٤ | ١٠٧ |
| ٧ — | كيف يقاس التضخم | ١٠٩ |
| ٨ — | الفلسفة المالية الجديدة | ١١٠ |
| ٩ — | كيف أن سياسة العجز ضلت عن بلوغ أهدافها | ١١٢ |
| ١٠ — | المخطر الحقيقي في التضخم | ١١٣ |

الفصل السادس

الذهب

(محاورة بين يل ويوب)

| | | |
|-----|--------------------------------|-----|
| ١ — | مقياس الذهب قبل ١٩١٤ وبعدها | ١١٧ |
| ٢ — | اختفاء مقياس الذهب القديم | ١١٩ |
| ٣ — | قيمة الذهب الآن — قانون أمريكي | ١٢١ |
| ٤ — | قلة الذهب ووفرتة | ١٢٣ |
| ٥ — | ثروة وهمية | ١٢٦ |
| ٦ — | مستقبل الذهب | ١٢٨ |

الفصل السابع

مفاضلة بين الإنتاج من أجل الربح ، ومن أجل المنفعة

| | | |
|-----|-----------------------|-----|
| ١ — | الحراقة في عامل الربح | ١٣٠ |
|-----|-----------------------|-----|

الصفحة

| | | |
|-----|--------|--|
| ١٣٢ | | ٢ — الخوف « فرض آخر » |
| ١٣٤ | | ٣ — الربح والمنفعة |
| ١٣٥ | | ٤ — وظيفة السعر |
| ١٣٦ | | ٥ — منتج وغير منتج |
| ١٣٨ | | ٦ — معايير اقتصادية أو خلقية |
| ١٤١ | | ٧ — المستهلك الديكتاتور |
| ١٤٣ | | ٨ — الإنتاج الإجبارى |
| ١٤٤ | | ٩ — رأسمالية ناهضة وتظيم رجعى |
| ١٤٦ | | ١٠ — عنصر الرجعية فى الاشتراكية |
| ١٥٠ | | ١١ — الاشتراكية الألمانية |
| ١٥٤ | | ١٢ — الربح كقياس للسلوك الاقتصادى السليم |

الفصل الثامن

إغداق وإملاق

| | | |
|-----|--------|---------------------------------------|
| ١٥٨ | | ١ — تناقض تحارب فيه الألباب |
| ١٥٩ | | ٢ — أسطورة « الوفرة » |
| ١٦٢ | | ٣ — دورة العمل |
| ١٦٣ | | ٤ — بين الإنفاق وضعف الاستهلاك |
| ١٦٦ | | ٥ — سر تطور الرأسمالية |
| ١٧٠ | | ٦ — التقدم الفنى والتوسع الصناعى |
| ١٧٣ | | ٧ — الرواج والكساد |
| ١٧٥ | | ٨ — الغلو فى الامتياز |
| ١٧٧ | | ٩ — الانتعاش لىان الحرب وفى زمن السلم |
| ١٧٨ | | ١٠ — النظرية الاشتراكية |

مقدمة التعريب

كان الدكتور جستاف شتبلر ، مؤلف هذا الكتاب ، إبان الحرب العالمية الأولى مديراً لقسم الأبحاث في إدارة التموين الحربى الامبراطورى فى النمسا . حتى إذا وضعت الحرب أوزارها اشتغل بالصحافة ، فأنشأ صحيفة اقتصادية أسبوعية ، وأشرف على رئاسة التحرير فيها . كما كان مراسلاً لـ « الإيكونومست » فى برلين .

وكان لمدة سنين — حتى قيام الانقلاب المتهللى — عضواً من حزب الأحرار فى الريخستاغ عن مدينة همبرج الحرة . وكان عضواً فى لجنة الميزانية فى هذا المجلس . وكثيراً ما كان يشخص إلى جنيف مندوباً رسمياً عن الجمهورية الألمانية .

وفى أوائل سنة ١٩٣٣ غادر ألمانيا ، وكان يومئذ يتمتع بحرية الإقامة ، فاختار الولايات المتحدة وطناً ثانياً له ، وتجنس بالجنسية الأمريكية فى اليوم الذى أجاز له القانون ذلك . وهو الآن مستشار اقتصادى فى مدينة نيويورك . وقد مكنت له هذه الحياة الحافلة من الإلمام التام بالأوضاع الاقتصادية والسياسية فى أوروبا وأمريكا ، فهو خير من يعالج الموضوع الذى كتب فيه .

يمرض شتبلر للمذاهب والنظريات السياسية والاقتصادية التى يروج بها ، بل يصطرح من أجلها العالم اليوم . فيردها إلى أصولها ، ويتعقبها إلى منابعها . ويبين الأدوار التى صرت بها ، وما يفهمه الناس منها ، وما تلقى من تأييد أو استنكار . وهو فوق هذا حريص كل الحرص على أن يكشف عما يهذه المذاهب والنظريات من زيغ وخرافة . ولكنه يميل إلى التمسك

والهدم . وهو بين هذا وذاك يسوق فكرة جديدة ، أو يلقي ضوءاً جديداً على فكرة قديمة .

ولا يؤمن المؤلف بالاشتراكية ، أو وضع خطط تنظم حياة الفرد وتمكن للدولة من السيطرة عليها سيطرة مطلقة . ولو أنه يسلم بشيء يسير من تدخل الحكومة لتوفر له قسطاً من السعادة أكبر من ذى قبل . وهو يؤمن أشد الأيمان بالحرية الفردية ، ويدافع عن الرأسمالية الحرة على اعتبار أنها النظام القويم والأساس السليم الذى يمكن أن يُبنى عليه عالم تشيع فيه السعادة والثقة والطمأنينة والأمن والسلام . وحيث تكون حرية انتقال السلع والأموال والرجال علاجاً ناجحاً لكل المساوئ . على أنه لم يحجم عن تبين ما يمتور الرأسمالية الآن من مثالب وما يخالطها من شوائب ، لو برئت منها لكانت نظاماً مثالياً رائعاً .

وقد ننكر ، نحن المربين ، على المؤلف بعض ما ذهب إليه ، وقد لا يروقنا بعض آرائه . ولكن أمانة التعريب ودقة التعبير اقتضت أن نثبت كل شيء دون نقد أو تعليق أو تعنيد ، تاركين لكل قارئ حرية الحكم له أو عليه . وهدفنا فى ذلك أن يطلع قراء العربية على مختلف وجهات النظر إلى المشاكل التى تواجه العالم فى هذه الفترة الخطيرة من تاريخ الإنسانية ، وأن يروا كل الألوان ، المشرقة والقائمة ، التى يصورها الكتاب الغربيون هذه المشاكل .

وإننا لنشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر ما هيأت لنا من الاشتراك فى « سلسلة الفكر الحديث » ، كما نخص بالذكر والحمد أستاذنا الجليل محمد عبد الواحد خلاف بك الذى كان لجنس توجيهه ، وكرمه مموتته فى مراجعة الكتاب ، أكبر الأثر فى إخراجه .

محمد على أبو وردة محمد بكير مزيل

مقدمة المؤلف

خطاب إلى صديق

أى صديق : أعلم أنك فى حيرة ، فليست بمؤرخ أو عالم فى الاقتصاد أو الاجتماع ، ولكنك رجل أمين ، سيجيتك أن تأخذ الأمور بالجد والحزم . وبذلك لو استطعت أن تتفهم الأحوال الاقتصادية والسياسية للعالم الذى تعيش فيه . وأعلم أننا جميعاً — على الرغم منا — أهداف للخوف والآمال ، والهموم والرغبات ، نتأثر بما يرسم من خطط وما يعرض من أخطار ؛ وليس فى مقدورك أن تنأى بنفسك عنها ، وهى تلح عليك ولا تقارئك . وكل هذه الأمور موضوع تفكيرك وحديثك ، بل إنها تواجهك أينما ولت وجهك . إننا نعيش فى عالم من الفرع ، يزيد النقاش والجدل العام من الفرع فيه . فحيثما أعوز الناس العلم اليقين بمقائق الأشياء استسلموا للجزع والهلع . إنك فى لهف وحيرة من أمر نظامنا الاقتصادى فى الوقت الذى تطالملك فيه يومياً تقارير مجيبة عن نظم اقتصادية مجيبة فى الخارج . وقد تكون ملماً بتاريخ أمريكا ، ولكن معلوماتك عن التاريخ الأوروبى لا بد أن تكون ناقصة إن لم تكن ضئيلة ، لأنك غير متخصص فى التاريخ . ومن ثم يكون من السهل أن تقع فريسة للدعاوة . ذلك بأن كثيراً من العبارات يتكرر ترديدها كل يوم ، حتى ينتهى الأمر إلى التسليم بصحتها . ولم أتبين مبلغ تأثر عامة الناس تأثراً عميقاً بتلك الحوادث الغامضة التى يشعرون أنهم ضحاياها ، إلا من حادث يسير وقع منذ عام أو عامين . فبعد

انتخابات رئاسة الجمهورية بعامين أو ثلاثة ، طلعت صحف المساء على الناس في صفحتها الأولى وبعنوانات كبيرة ، بخبر نحوه أن وزير المالية طلب زيادة الدين العام إلى ٦٠ ألف مليون دولار . وفي مصعد إحدى المارات اتفق أن كانت مى آنسة — أغلب الظن أنها ممن يشتغلن على الآلة الكاتبة — وقد رأيتها في وجل وارتباك تشير لعامل المصعد إلى هذا النبأ بأصبع مرتعدة . فسألتها في هدوء عما يروعها ، فأجبت في اضطراب : ألم يُروّعك هذا النبأ ؟

وقد أدركت بعد هذه الحادثة أن هذه الفتاة واحدة من ملايين الناس الذين تأثروا بحملات السعاية الكاذبة ، فقد قيل لها يومئذ إن أمريكا أفلست أو هي على شفا الإفلاس ، وإن قيمة الدولار في هبوط ، وإن تسعة ملايين (وإن شئت فمشرة أو اثني عشر) متعطلون ، وإن المصير المحتوم قد اقترب . وهؤلاء أنفسهم قد قرأوا في الصحف — إذا كانوا يطالعونها — أن الإنتاج الأمريكي زاد زيادة هائلة ، وأن عدد العمال المشتغلين ارتفع إلى حد لم يبلغه من قبل ، وأن سوق الأوراق المالية الأمريكية رابحة رواجاً ليس له مثيل في التاريخ ، وأن رصيد الذهب قد وصل إلى قدر خيالي . والغريب أنه قد تفاجئت بعد هذا أنباء مشكلة الذهب ، وتفزعك أرقام القرض الوطني التي تندر — كما يُلقى إليك — بكارثة . أما التضخم الذي كان لعشر سنين خلت ، سحر البيان في أحاديث المعارضة ، فقد غدا الآن شبحاً خفيفاً . وإن المعجب ليزداد بك إذا طالعتهك أنباء القوضى التي تحترم العالم ، وقد تُلج عليك الرغبة في تفهم أسبابها ، فأنت مواطن في بلد ديمقراطي تشعر كل الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتق دولتك وتريد أن تعمل شيئاً من أجلها . فقد قيل لك ، من ثقة عليم ، مع تعليل فيه كل الاغراء والمنطق ، إن أسباباً اقتصادية هي التي دفعت بالعالم إلى أتون الحرب .

وإن هذه الحرب بصفة خاصة ليست إلا صراعاً بين الدول الغنية والمحرومة ،
أولين الامبراطوريات التي تضاربت مصالحها . ولكنك بذلك البارح
لن تتمالك نفسك من التساؤل عما إذا كانت ألمانيا ، وهي الزعيمة القوية
للدول المحرومة ، قد اعتبرت جارتها بولنده دولة مليئة فاجتاحها فنشبت بذلك
الحرب العالمية الثانية ؟ أو أن روسيا التي صُورت لك ثروتها الطبيعية في
ألوان ناطقة وأرقام صادقة ، كانت دولة محرومة يوم تحالفت مع ألمانيا ، ثم
انقلبت فجأة إلى دولة مليئة حين قذف هتلر بجيوشه بين عشية وضحاها إلى
السهول الروسية ؟ وما أحسب إلا أنك استوعبت ما كتب وما قيل
— لمدة سنين — عن انجلترا والامبراطورية البريطانية وعن تجربة البلشفية
وعن المعجزة الألمانية . ولكن معلوماتك تصبح غير ذات معنى أو قيمة
في ضوء الحوادث الواقعية .

هناك أسئلة لا حصر لها ، وإنك لتتساءل : لِمَ يَقْصُر العلم عن
الإجابة عنها ؟ أهو تقصير حقا ؟ أظن أن العلم لا يده في ذلك . إنما الذنب
ذنب أولئك الذين لا يعترفون بالنتائج التي وصل إليها البحث والتفكير
العلمي . حقاً قد لا يتفق العلماء دائماً . فهل أنت منكر قيمة الطب ،
وزاذهب إلى دجال ، لا شيء إلا لأن نطس الأطباء يختلفون أحياناً في تشخيص
حالة معينة وفي طريقة علاجها ؟ وهل أنت عائب على العلم لأن مريضاً جر
على نفسه الوبال بتصرف غير معقول لا يتفق مع نصيحة الأطباء له ؟ !

ويخيل إلي أن مصدر التعب هو أن نقرأ من رجال السياسة
والكتاب وأصحاب الأعمال ، ممن يصورون لك أنفسهم بأنهم ثقة خبرون ،
لم يقرأوا قط كتاباً علمياً ، ولم يتلقوا قط تدريباً نظرياً . ويتردد معظم
الرجال الماديين في التدخل في موضوع فلكي أو كيميائي بينما يرى جميع

الناس تقريبا يحسون القدرة على الدخول في مباراة تمس أشد المشكلات السياسية والاقتصادية تعقيداً أما من يطلق عليهم «رجال الأعمال العمليون» الذين لم يفتح الواحد منها كتاباً نظرياً واحداً منذ انتهائه من حياته الدراسية — إذا كان ثمة حياة دراسية — فإنهم ينظرون باحتقار ظاهر إلى ما يسمونه مجرد نظريات ، ويرفضون الأخذ به على هذا الاعتبار ، وهم في ذلك يجهلون أنهم هم أنفسهم يتدعون النظريات ، في كل ما يقولون ، كما يجهلون أن ما يسمونه «نتائج التجارب العملية» ليس إلا وليد خرافات نظرية قامت منذ خمسين عاماً . وليت المشكلة مقصورة على هؤلاء الرجال العمليين فحسب ، فهناك الرجال النظريون الذين ينصرفون كل الانصراف إلى نظرياتهم حتى لتجمد غرائزهم دون البصر بالحياة العملية بمظاهرها المتنوعة التي لا تنفذ . فهؤلاء يبرزون في العلم ، ولكنهم يقصرون في التبصر .

وهذا الكتاب الذي سألتني أن أكتب ليس إلا محاولة متواضعة لمساعدتك في الحصول على إجابات صحيحة بتصحيح أوضاع الأسئلة . ولست أدعى أنه يزودك بكل الإجابة عن كل مسائل عصرنا هذا ، فانك لن تكشف الاستار عن الغموض والأسرار . ولكنك قد تتجنب الخرافات التي يصورها العقل . والتي صارت بالغة الخطر لأنها عمّت فآلفها الناس . وقبل أن تأخذ في قراءة الكتاب أود أن أعترف لك ببعض ما عانيت في كتابته ، فهذا الكتاب مقدمة لآخر لم يحن الوقت لوضعه بعد . وهو يحاول أن يزيل حطام أفكار عتيقة متضاربة ، لا بد يوماً أن يشاد مكانها صرح جديد ، ولهذا نحاً إلى الهدم ، وامتلاّت صفحاته كلها بالصراع بين الرغوب فيه والممكن . وما أشد ميلنا إلى الخلط بينهما ، وقد شاعت اليوم ألفاظ مبهمة غير محدودة المعنى ، فزادت من هذا الخلط .

ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد لفظتا الرأسمالية ورسم الخطط ، فأنا لا أحبهما ولكن لا بد لي من استعمالهما لأنهما تكوينان عنصران هاما في الخرافات التي يمرض لها الكتاب . أما كراهيتي للرأسمالية فليس مردها إلى اعتراضى على الظاهرة الاجتماعية التي تدافع عنها ، ولكن لأنها لفظ غير إنسانى . وإنى لأذكر قول أحد الكتاب المشهورين ، وكان يوما مديراً لمسرح فيينا العالمى المشهور ، فى الأيام الرخيئة قبيل سنة ١٩١٢ « إنى لأقف عن مطالعة جريدتى عند صحيفة الشئون المالية فيها . ذلك بأن الإنسان ينتهى حيث تبدأ المادة » وما أشد خطأ هذا الكاتب . فمعظم نواحى الإنسان ، إن لم يكن كلها ، تعالَج على هذه الصحيفة المالية ، ولكن قادة الفكر فى الأمم العظمى إبان هذا العصر السعيد أمكنهم أن يتجاهلوا هذه الحقيقة ، حين كان العالم لم تنزه بعد تلك الخرافة القائلة بأن الصحيفة المالية تنتظم من الإنسان كل شئونه ونواحيه ، على حين أن ما عداها من الصفحات لا يحوى سوى المظهر الخارجى الخداع ، أو الحواشى التافهة للحقائق الاقتصادية السيطرة .

وليس الأمر كذلك ، فلم تكن الرأسمالية فى الإصل مجرد مجموعة من النظم بل كانت عملا إنسانيا . ويجب أن ينظر إليها على ضوء هذه الحقيقة . وإن الاقتصاد ليكون ضالا بلا هدف إذا لم يكن هدفه الوحيد النهوض بحياة الإنسان . ولا يعيش الإنسان على الخبز وحده ، ولكن من المؤكد أنه لا يستطيع الحياة بدون خبز ، ولا يوجد قانون اقتصادى مستقل أو بعيد عن الناس الذين شرعوه أو الذين شَرَّع لهم . فالاقتصاد مسألة تمس الكيان المادى للإنسان . والإرادة الإنسانية بما ركَّب فيها من بواعت ورغبات هى التى تحدد الأوضاع الاقتصادية ، وليس العكس صحيحا ، أى أن النظام الاقتصادى ليس هو الذى يوجه الإرادة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون للسياسة ، لا للاقتصاد ، الاعتبار الأول في حياة المجتمع وتصرفاته .

ولست أحب « رسم الخطط » لأنها تحمل من المعاني ما يجعلها غير ذات معنى ، ومجال التفكير فيها غير محدود ولا مقيد . وأنا بطبيعة الحال من أنصار « رسم الخطط » في كل الأوقات ، وفي كل النواحي . فأنت وأنا وسائر الزملاء العقوليين نقوم بتنظيم حياتنا الفردية . ونحن نقوم بالتنظيم أجل الأسرة والاصدقاء ، ومن أجل الأمة أو الجنس البشرى . والتنظيم ركن أساسى في حياة الجماعة . والحكومة الوطنية لا بد أن تظل « المنظمة العليا » ما لم تحجبها عن هذا العمل يوما ما هيئة عالمية . ولكن الذى أعترض عليه بشدة هو تلك الفكرة السائدة القائلة بأن من حيد التنظيم فقد ساهم في القضاء على الشرور . فلا معنى لمطالبة بالتنظيم ما لم تقترن بالمطالبة باقتراحات محدودة مفصلة . وأنا ممن يقولون بالمحاولة والاختفاق ، ولكن لا يكون الاختفاق على طول الخط . كما يجب أن يتولى الحكم قاض لا يتأثر ومخلفون لا يتحيزون ، في جو لا يلوثة البغض أو التحامل أو الجهل ، جو مفعم بالحقيقة ، غير ملبد بالخرافة . وإنه لإجرام كل الإجرام أن ننسى لحظة واحدة أن الجنس البشرى الحى هو مادة تجاربنا . ويجدر بنا قبل كل شيء ألا ننكص عن الاعتراف بالحقيقة ، فإذا تحققنا أن الطبيب على وشك أن يصف دواء ضاراً ، فليس يعنيننا كثيراً إن كان إنسانياً أو محتالاً ، بل يجب أن نرفض الإذعان له في الحالتين .

وقد لا يقوم عطفنا أو بغضنا على شيء من التعقل ، ولا بد من التنسيق بين العقل والماطفة وإلا وقعنا فريسة لأهوائنا . والحق إن التوازن بين العقل والماطفة هو أشق أهداف التربية الاجتماعية . ويختلف الناس

شدة ، في النزاع بين العقل والماطفة تبعاً لاختلاف أضرحتهم . على أن هذه الشدة هي التي تحدد موقفنا الشخصي من المسائل التي نشترك فيها .

وهذا النزاع بين العقل والماطفة يهيم المحافظين وغلاة الأحرار على السواء . فهذا المتطرف يتخذ سلماً في الجو ليستلهم السواء نظاماً يطبقه على الأرض ، ولكن المحافظ أكثر تواضعاً ، فما يكاد يقوى على المشي حتى يكون همه الوحيد أن يثبت قدميه على الأرض غير غافل عن وجود السماء فوقه . والراديكالي يتناسى أمسه وينظر إلى غده فقط ، ولكن المحافظ يعتبر بأمسه عند التفكير في غده . وصورة الحياة عند الراديكالي لا تعدو اللونين الأبيض والأسود (ولا توسط بينهما) ، أما عند المحافظ فألوانها كثيرة ما خلا الزخرف البراق . ولا يقنع الراديكالي بغير « الله أو الشيطان » . ولكن المحافظ في محاولته التوفيق لا يعتبر أنه يرتكب حتى أهون الشر بل إنه يقوم بالخير العام . ويركب الراديكالي متن الشطط على حين يسمى المحافظ إلى بلوغ مستوى نسبي محدود . وهذا يفسر كيف أن أمشع الجرائم في التاريخ يقترفها المتطرف باسم المُثل العليا القويمة ، على حين أنه باسم هذه المُثل بعينها كان المحافظ يميل إلى اغتفارها ، تبعاً لنفسيته التي جبلت على مجرد الرضا . والمحافظ على بيئة من ضعف الإنسان كما أنه على بيئة من اختلاف الناس وتباينهم . فإذا حاول التوفيق زراه إنما يلجأ إلى حلول متعددة العناصر تأخذ بمختلف وجهات النظر ، ونحن في حاجة إلى حرص المحافظين حيناً وإلى جرأة غلاة الأحرار حيناً آخر . فإذا تولى المحافظون زمام الحكم لم يكن لهم مندوحة من زعة التطرف والتهور والاندفاع للمضي في هذا السبيل أوداك . كما أن الراديكاليين إبان حكمهم يكونون في مسيس الحاجة إلى الرصانة والترؤى اللذين يمتاز بهما خصومهم

المحافظون . وإنى إذ أتناول هذين النمطين ، وأصف العمل المتشابك بينهما ، لا أتمثل فى خاطرى هذا الدور السياسى الذى تؤدبه الديمقراطية خير الأداء فحسب ، بل إن لى غراماً بهذين الصنفين الأساسيين من الجنس البشرى وموقف كل منهما من الآخر . ونحن فى حاجة إلى كليهما : المحافظين والمتطرفين .

ويجب أن يكون البحث عن الحقيقة هدفهما المشترك . فلنحتمل تعارض الآراء إلى أقصى حدود الاحتمال ، ولنقاوم جهد المستطاع الكذب وعدم الإخلاص (وأقصد بمدم الإخلاص هنا تلك النزعة التى لا تفصح عن حقيقة نواياها) . ولنجاهد دعة الانقلاب على صواب كانوا أو على خطأ . ذلك أنهم يكفرون بالتسامح ، وأن زعماتهم هذه إنما تتجاهل مُثلنا الأخلاقية الأساسية . فالذى يؤثر السيف على المنطق يجب أن يموت بحمد السيف دفاعاً عن المنطق . وإنى هنا أتناول الحاضر لا الماضى ، فسواء لدى أ كان هناك مفر من الثورات الخوالى أم لم يكن ، وأنها كانت مجدية أو غير مجدية . فليست المصور التى سبقت الديمقراطية هى المسئولة عن تطور أساليبنا العقلية الحديثة أو جدلنا السياسى ، وعلينا أن نلأئم بين معاييرنا الخلقية وبين ما يحتمل أن تتمخض عنه الأساليب الفنية . فما كان حقاً بالأمس قد يصبح باطلاً اليوم ، وقد يكون جريمة فى الند .

ومعظم الخرافات التى تناولها هذا الكتاب كانت على شىء من الحقيقة حين نشأتها الأولى . وإنما اكتست ثوب الخرافة بتطور العالم وتغير الظروف . وهذا التغير هو أول ما يعنى . ولا يدعى هذا الكتاب أنه يفتح آفاقاً جديدة للعلم ، فقد عالج معظم موضوعاته خلق كثير قبلى علاجاً أعتقد أنه أوفى وأكبر قيمة ، وكلما سنحت الفرصة أملت إلى هؤلاء الكتاب .

الذين أجد نفسى مدينًا لهم ، والذين بوى أن أحجب إليك قراءة مؤلفاتهم .
ولسوف تكشف لنفسك بنفسك عن مواضع التفكير الجديد المبتكر . وليس
الغرض من الكتاب أن أضيف إلى علم النظريات السياسية بحوثًا ممتازة ،
وكل الذى أصبو إليه هو أن يكون الكتاب محيياً إلى الناس ذائعين بينهم ،
وأن يرتفع إلى مستوى المقاييس العلمية المنتجة . وإنك لتجد كثيراً من
النظريات المبسطة التى لا أستعملها فى حلبة الجدل العلمى ، ولكنى أبحث
لنفسى استعمالها هنا استعمالاً دقيقاً مخلصاً لفائدة القارئ الذى لم يتروّد بعد
من العلم الذى نحن بطرده . وقد يبدو لك مجال هذا العلم تيهًا مخيفًا . وفى
الحق إنه من السعة والتشعب بحيث يسمو على إدراك الرجل العادى ، ولكن
هذا المجال ليس إلا العالم الذى نعيش فيه ، نخلق بنا أن تفهمه ونستوعبه .
أعيا استيعاب . ولكن إياك والنواء السائغ غير الناجع .

الفصل الأول

لم سمي عصر الخرافة ؟

في اليوم الأول من شهر أغسطس سنة ١٩١٤ أنهار صرح العالم الذي خيل إلينا يومئذ أنه أبدى خالد ، ومنذ ذلك اليوم بدأ عصر الخرافة . ويتعذر علينا أن نسترجع ذكرياتنا عن الحياة قبل ذلك اليوم ، في عالم فياض بالطمأنينة والثقة والأمن ، عالم كانت فيه الأوضاع والانظمة والمعادات والحدود السياسية والقوى الاقتصادية أمورا مسلمات ، بل كانت فوق متناول النقد فلم يكلف أحد نفسه - اللهم إلا فئة قليلة - مشقة التفكير فيها ، عالم اطرده فيه التقدم اطرادا طبيعيا . ولم يشتد فيه الجدل حول المقاييس الخلقية ، وكانت فيه النظم الاقتصادية ذات صفة عامة شاملة لا يتناولها كبير تغيير .

١ - النظام الأوروبي

وقد بدأت المتاعب في أوروبا ، وإذن يكون علينا أن نتطلع إلى هذه البلاد ابتعانا للذاكرة . إن أوروبا لم تشهد حريا كبيرة منذ سنة ١٨٧١ ، بل إنه ليخيل إلينا أن حرب سنة ١٨٦٤ (بروسيا والنمسا ضد الدنرك) وحرب سنة ١٨٦٦ (البروسية النمسية) . والحرب البروسية الفرنسية ١٨٧٠ ، كل هذه الحروب إنما كانت أمورا تثير النفوس أو تلهب الحاسة بما فيها من أحداث البطولة والمجد . فالحرب البروسية النمسية لم تستغرق سوى سبعة أسابيع ، ولم يكن فيها من المعارك الكبرى غير واحدة لم يزهق فيها من الأرواح إلا القليل . أما في الحرب البروسية الفرنسية

١٨٧٠ — ١٨٧١ فكانت نضالاً ألمانيا المنتصرة ٣٥,٠٠٠ من القتلى ، واستمرت هذه الحرب من ٤ أغسطس إلى أول سبتمبر ١٨٧٠ وهو اليوم الذي سلم فيه نابليون الثالث وجيشه في سيدان ، ولو أن حصار باريس أطل أمد الحرب . ثم أعقبها ثورات المجالس البلدية ، تلك الثورات التي أخذت بنفس الشدة والعنف اللذين صحبا نشوبها . وجملة القول إن الحقبة التي امتدت نحو قرن من الزمان من ووترلو إلى قيام الحرب العالمية الأولى كانت عصر سلم وتقدم ورخاء في أوروبا .

وفي فترات متقطعة نشأت بعض المتاعب ، مثل ثورة ١٨٤٨ التي كانت خطيرة إلى حد ما ، ولكن خسائرها من الرجال والأموال كانت تافهة حتى إذا قيست بالمقاييس المتواضعة لذلك العصر . بل كانت كلمة « الحرب » تحمل معنى مخالفا لما احتملته بعدُ من معانٍ . « كانت — كما عبر عنها كلوزوتز بقولته المشهورة — استمرارا للعلاقات السياسية بأسلوب مغاير » ، وكان للحكومات أهداف محدودة يتعذر لسوء الحظ تحقيقها دون التلويح بالقوة . ففي حرب القرم مثلا نظمت إنجلترا وفرنسا حملة إلى جنوب روسيا ، ولكن الهدف الحقيقي لهذه الحملة من الوجهة العملية كان حصار حصن سيستبول والاستيلاء عليه . وعندما أعلنت بروسيا الحرب على النمسا (١٨٦٦) كانت ترى في الواقع إلى طرد النمسا من الاتحاد الألماني . فلما قبلت النمسا المهزومة هذا الوضع لم يفرض عليها شيء آخر . أما نابليون الثالث فكان يبين من وراء الإذلال السياسي يصيب به بشارك ، أن يحول بين بروسيا وبين إسبانيا . وحتى مع الهزيمة الساحقة التي منيت بها فرنسا لم يكن ثمة مجال للشك في أنها لا بد أن تنهض بنفسها سريعا لتتخذ مكانها بين الدول الكبرى المستقلة . وهكذا كان لكل حرب هدف خاص . وبالمقاييس إلى هذا الهدف كانت تعد مقدما

نفقات الحرب الخاسرة تقديرا تقريبا أشبه بتقدير نفقات مشروع صنای قبل إنفاذه بعشرات السنين .

وكان یخیل إلى المرء أن صرح النظام الأوروبي — على الأقل في فترة نصف القرن التي خلت بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ — وطيد إلى الأبد . فكانت هناك عصبة أوروبية من الدول الكبرى تضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا والروسيا ، والحق إن اشتراك هذا العدد في المجمع الأوروبي كان ضمانا كافيا لمضى السياسة الأوروبية في الاتجاه المرسوم . وكان الشغل الشاغل للدبلوماسية الأوروبية إذ ذاك هو الاحتفاظ بتوازن دولي لا یُخس مهما تغير الأشخاص بتغير الاهداف . حقا وجدت بعض الميول وبعض الحزازات التي تقوم على نزعات تاريخية ونظرات فلسفية . من ذلك العطف المتبادل الذي كان یسود بين الارستقراطية الألمانية وبلاط قيصر روسيا . وعلى النقيض من ذلك كانت الارستقراطية الروسية تؤثر الحياة الباريسية ، كما كانت مونت كارلو أكثر جاذبية لديها من ويزبادن أو همبرج . أما بريطانيا فقد تعاقب عليها حكومات تتفاوت نسبيا بين الرغبة في السلم والنزعة إلى الاستعمار ، ولكن حائلا ما لم یقف دون تعاونها مع المانيا ضد فرنسا تارة ، أو مع هذه ضد تلك تارة أخرى . وكذلك كان حالها مع روسيا والنمسا ، تتحد في العمل مع الواحدة منهما ضد الأخرى ، وفي كل هذا كان الهدف محدودا ولم یكن قط حياة أمة .

وكأنما ارتضت الطبيعة هذا النظام وعاونت عليه ، وآية ذلك أن ثلاثا من الدول الأوروبية العظمى كان على رأسها ملوك امتدت حياتهم لأكثر من جيلين ، فتمثل فيهم مبدأ التوازن الدولي وتأصل وبقی ، هؤلاء هم الملكة فكتوريا في إنجلترا والامبراطور غليوم الأول في ألمانيا والامبراطور

فرنسوا جوزيف في النمسا . وقد عاصر غليوم في المانيا بسمارك الذي استمر بعد مولاه عامين في الحكم ، ولو أن حياته امتدت عشرة أعوام بعد موت الأمبراطور .

ولم يكن من اليسور أن نتصور نظاما أوربيا لا يضم هذه الدول الكبرى ، تلك الدول التي سبق أن قُدرت حدودها تقديرا ، كما قدر أن يستوى على عروشها تلك الأسرات المالكة . وكان لهذا النظام أعداء . وكَم من أشياء في ثنايا الطبيعة ، وفي السماء ، وعلى الأرض ، لا تروق الإنسان ولكنه لا يستطيع لها علاجا . فهذا نظام أبدى ليس من حق الكثيرين أن يشغلوا أنفسهم بالبحث في كنهه الفلسفي .

حقا كانت هناك نذر مشئومة ، فقد لقي كل من قيصر روسيا ورئيس جمهورية فرنسا وأمبراطورة النمسا الحيلة مصرعه على يد الفوضويين ، ونشبت الثورة الروسية الأولى في سنة ١٩٠٥ ، كما بدأت دول البلقان منذ سنة ١٩٠٨ تخلع عن نفسها سيطرة النظام الأوروبي . ولكن هذه الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ وانتصار شباب الأتراك على السلطان ونظمه العتيقة البالية الاستبدادية كانا سيران في نفس الاتجاه ، فأن روح التقدم والتحرر سرت في الأمم المتأخرة غلقت منها أعضاء أدعى إلى الاطمئنان وأكثر انسجاما مع تلك العصبة من الدول الأوروبية التي اقتسمت العالم فيما بينها .

٢ — التفاؤل الاقتصادي

كان النظام الاقتصادي لذلك العصر يلائم تماما نسيجه السياسي ، فأثرى العالم براء متواصلا بفضل ما أفاض عليه من نماء ذلك النظام الاقتصادي الذي سار قدما نحو النجاح ، وسجلت الأرقام السنوية للثروة العالمية في ظل

هذا النظام ازدهارا مطردا يبعث على الرضا والارتياح ، وطبيعى أن يتداول اليسر والعسر ، فتنتعش الاقتصاديات تارة وتجرى عليها الشدة تارة أخرى ، وبين أن وأن حدث هبوط ، ومن أمثلة ذلك ١٨٧٣ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٧ ، وتلك أحداث عارضة ، جسام أو غير جسام ، ولكنها لم تُثر أية شكوك في متانة هذا النظام أو مستقبله أو مزاياه . ولم يزعزع إيمان الناس بما تنطوى عليه النظم الاقتصادية والاجتماعية من قوى فعالة ناجمة . وفي قاعة المطالعة بالمتحف البريطانى توفر أحد اللاجئين الألمان على البحث والدرس حتى خرج على الناس بنظريته التى كان فيها القضاء المبرم على النظام السائد برمته . هذا هو كارل ماركس ، وتلك هى نظرية الاشتراكية التى نادى بها ، ولكن إنجلترا التى جمع فيها كارل ماركس مادة رسالته ، والتى أعلن فيها مذهبه الاشتراكي ١٨٤٨ لم تمره أذنا صاغية . وفي انتخابات ١٩٠٥ زاد نواب حزب العمال فى إنجلترا إلى ٢٩ ، ولكن نظريات كارل ماركس لم تلق قط اهتماما من هذا الحزب قبل الحرب العظمى الأولى ، ذلك بأن النظم كانت متأصلة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى إنجلترا تأصل حزبي المحافظين والأحرار فى حياتها السياسية .

أما فى ألمانيا فقد قام حزب اشتراكي قوى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولكن النزعة الثورية الحادة التى اقترن بها قيام هذا الحزب سرعان ما تبخرت فى وقت مبكر ، فيما جاور ألمانيا ، كما اختنقت الاشتراكية فى الجو السياسى الذى نشأت فيه إلى حد أن حركة الإصلاح ، أو ما يزعمون أنها كذلك ، سيطرت سيطرة فعلية على ذلك الحزب الاشتراكي ، وأنجحت العقيدة الاشتراكية التى حمل لواءها كارل ماركس كلاما لاغناء فيه قبل أن يحل عام ١٩١٤ بوقت طويل . وتناسى الاشتراكيون الألمان كل ما قيل فى

مؤتمرات الدولية الثانية من خطابات مؤثرة وما اتخذ فيها من قرارات ،
فتقدموا لخدمة بلادهم في الحرب العظمى بنفس الاخلاص الذى خدم به
الإنجليز والفرنسيون الاثترا كيون بلادهم . وأخذ التفكير في النمسا والمجر
نفس السبيل الذى شاهدناه في ألمانيا . على حين كانت فرنسا في صراع ابتغاء
توطيد الجمهورية الثالثة ، حتى تثبت في وجه عناصر البونابرتية والملكية .
الشرعية التى استأنفت نشاطها ، فلم يستطع حزب اليسار مهاجمة الجمهورية .
التي قامت على أكتاف أصحاب رءوس الأموال من الطبقة الوسطى .

٣ — الحريات الثمينة

أسس النظام الاقتصادى الاجتماعى في أوروبا على طائفة من المبادئ
القويمة التى اعتبرها الناس في ذلك العصر ثابتة سليمة لا تزغزع ، كما يعتبر
عامة الأمريكيين حتى يومنا هذا — حرياتهم المدنية التى تضمنتها « وثيقة
حقوق الإنسان » . تلك هى حرية الانتقال وحرية التجارة وحرية
تداول النقد .

فكان لكل فرد أن يغادر وطنه مسافراً أو مهاجراً متى شاء وأنسى
طاب له المقام بلا جواز سفر . وكانت الدولة الأوروبية الوحيدة التى تصر على
حمل جواز سفر — لا جواز مرور فقط — هى روسيا ، فكان هذا
الاجراء من جانبها يقابل بابتسامة السخرية والاحتقار لما ينطوى عليه من
الرجعية والتأخر . ومن ذا الذى كان يقصد روسيا ؟ إنها لم تكن بعد
« مكة » التى يحلم الملايين بالحج إليها من كل فج ! لقد كان الترحال صوب
الغرب من أوروبا الشرقية الزراعية قليلة السكان إلى أوروبا الوسطى والغربية
حيث النهضة الصناعية على أشدها ، أو من أوروبا إلى الأراضى الأمريكية

ذات الفضاء الشاسع .

والحق إن القارة الأوربية لم تخل من الحواجز الجمركية ، ولكن
الامبراطورية البريطانية — على سعتها — اتخذت مبدأ حرية التجارة ،
فكانت البلاد مفتوحة للمنافسة التجارية الحرة ، وكذلك فعلت هولنده
وبلجيكا واسكنديناوه فقد قاربت أن تتخذ هذا المبدأ . ولفترة من الزمن
كان يبدو أن الدول العظمى في أوروبا تتأرجح في هذا الاتجاه . وفي العقد
السابع من القرن التاسع عشر كان الاعتقاد السائد أن المستقبل هو لمبدأ
حرية التجارة . ولكن عثرات السنين التي تلت لم تحقق هذا الأمل كل
التحقيق ، فإ كانت أخريات العقد الثامن حتى دبت ميول رجعية . ومهما
يكن من أمر حماية التجارة في أساليبها ودرجة تطبيقها إذ ذاك فهي مبعث
حسدنا الآن بالنسبة لما نحن فيه اليوم . فإن التعريف الجمركية تراوحت حينئذ
بين رفع يسير أو خفض ضئيل ، وكلا الأمرين لم يمنع حرية تدفق البضائع .
وكل ما كان لها من أثر لم يعد تقلبات طفيفة في الأسعار ، ومن المسلم به
أن هذا كان في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال .

وأهم هذه الحريات ، كحق طبيعي ، كان حرية استغلال النقود . فكانت
الدول الصناعية الكبرى في أوروبا تقذف بالآلاف الملايين من الجنيهات إلى
البلاد الأجنبية — أوربية أو غير أوربية — لاستغلالها فيها ، وكانت إنجلترا
وفرنسا أسبق الدول في هذا المضمار ، ثم تبعتهما ألمانيا في خطى سريعة بعد
١٨٩٠ . وكان ينظر إلى هذه الأموال باعتبار أنها ودائع آمنة رابحة ربحاً
مفرياً يرنو إليه الدائن والمدين على السواء . فلم يكن ثمة شك في النتيجة
النهائية وهي استرجاع أصل المال مع الربح . وتدفق معظم هذه الأموال إلى
الولايات المتحدة وكندا ، وجزء كبير منها إلى أمريكا الجنوبية ، وظفرت

منها روسيا ببضعة آلاف من الملايين ، ودول البلقان ببضعة مئات . أما
نعيب الهند والشرق الأقصى منها فكان أقل من ذلك . واعتبر الربح الناتج
من استثمار هذه الودائع جزءاً لا يتجزأ من الدخل القومي في الدول الصناعية
الكبرى ، لا ترعاها بنفوذها السياسي أو قوتها الحربية فحسب ، بل أبلغ
أثراً من ذلك ، أن هذه الدول وافقت موافقة عامة لا نزاع فيها على المبادئ
الأساسية للرأسمالية ، وهي قدسية المعاهدات ، واحترام القوانين الداخلية
ومنع الحكومات من التدخل في الأعمال .

٤ — الذهب معيار عالمي

وكان النظام الاقتصادي يقوم أساسه على الاعتراف العام بالذهب كمعيار
عالمي . وبإصلاح نظام النقد في النمسا والمجر سنة ١٨٩٠ وفي روسيا سنة
١٨٩٧ ، كانت هاتان الدولتان آخر من انضم إلى « كتلة الذهب » وكانت
الوسيلة الوحيدة العملية للاحتفاظ بتوازن دولي مالي هي « سياسة القطع » .
التي جرت عليها المصارف المركزية التي أنشأتها الدول الأوروبية لعشرات
من السنين خلت ، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة لا تزال تتمسك
بنظام المصارف الأهلية المتعددة . وهكذا كان الاقتصاد العالمي شديد
التشابك للدرجة أن تغييراً طفيفاً في سعر القطع — كما كان يحدث في بنك
أجلترا مثلاً — كان كفيلاً بمنع الاضطراب في حركة تداول النقد الدولي ،
وكل ما يقترب بها من أثر في قيم التبادل ومركز الدائن ومستوى أسعار
السلع . واستحال هذا الأسلوب في التعامل إلى نظام عادي من السهل أن
يتعلمه ويمارسه بنجاح رجل قليل الخبرة والاهتمام بالنظريات الاقتصادية
والاجتماعية . فتعلم الإنسان نظام المصارف المركزية بالأمس كما يتعلم قيادة
(٢)

السيارة اليوم ، وكما سيتعلم قيادة الطائرة في الغد . وجرّت هذه العملية بنفس الأسلوب تقريباً في كل مكان ، وكان من السهل تقدير نتائجها ، لأنها محدودة بمقادير معروفة .

تلك كانت حالة العالم قبل سنة ١٩١٤ . عالم يقوم في الظاهر على الاستقرار والبساطة لا يكتنفه غموض أو شكوك ، وكان من الميسور لكل فرد أن يتفهمه إذا ما كلف نفسه مؤونة السؤال عما يحجب . وسكن الناس إلى هذه الحالة حتى إذا ما أتى الطوفان سنة ١٩١٤ لم تكن العقول مهيأة لاستقباله ، فلم يدُرْ بخلد أحد أن ثمة أزمة قادمة خليقة بالاستعداد لها .

٥ — تقوى أمريكا

كانت الولايات المتحدة ذلك المارد اليافع الذي امتد نشاطه في كل اتجاه تحدوه القوة وتدفعه المغامرة — لا تزال في تلك الحقبة بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ تضطرم بتلك الذكريات المروعة التي خلفتها الحرب الأهلية التي منيت بها في صباها ، ولكنها كانت عامرة بثقة لانهاية لها في مستقبل باهر غير محدود ، لا يقيد نموها فيه قيد ، ولا تحفل فيه بشكوك أو عوائق تقف في طريقها إلى السكان اللائق بها في حلبة الاستعمار والنفوذ والقوة . على أنها لم تزل بعد تعتمد على القارة القديمة التي كانت تغذيها بالمال والرجال والأفكار . وكانت أمريكا وقتئذ مهد الأحلام والفرص للملايين من الأوربيين الذين كانوا يقصدون إليها في أفواج متلاحقة ، وكانت مجالا صالحا لاستثمار رءوس الأموال الزائدة عن الحاجة في أوروبا ، تلك الأموال التي كانت أمريكا في ميسس الحاجة إليها لاستغلال المساحات الواسعة ، وإنشاء الطرق الحديثة ، واستغلال المناجم ، وإنهاض الصناعة ، وللاستفادة من

محصولاتها الزراعية التي كانت تتكاثر في سرعة عظيمة .

ولم يكن التفاؤل الذي عم أمريكا إلى هذا الحد ، سوى نتيجة لما كان يغمر أوروبا من ثقة . وكان لازدهار نيويورك في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ما يقابله في لندن وبابيس وبرلين وڤينا ، لقد كانت الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ من نظام الحياة الذي ساد وسيطر على عالم الجنس الأبيض ، فشاركته منطق تفكيره وحقائقه وأخيلته ، وإيمانه بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الخالد الذي قام على الوسايا العشر ومبادئ حقوق الإنسان .

وإن كان ثمة فوارق بين أمريكا وأوروبا ، فهي أن الحياة في الأولى كانت أكثر بساطة منها في الثانية ، فلم تُثر السياسة الخارجية اهتمام الأمريكيين ، ولم يكن هناك توازن دولي معقد يحرص عليه في أمريكا الشمالية ، أما أمريكا الجنوبية فكانت في مأمن منذ اليوم الذي توطد فيه مذهب مُنرو بمعاونة بريطانيا ، وكانت حروب المكسيك مثل الحروب الأسبانية مثيرة لقراء الصحف على موائد الأفطار ، ولكن من المؤكد أنها لم تمس الوتر الحساس في الشعب ، بل هي لا تقرن بالحروب الاستعمارية الطويلة التي انهمكت فيها أوروبا لعشرات من السنين ، كانت أمريكا أثناءها تتمتع بسلام لم يتكدر صفوه . لذلك كله قفزت الولايات المتحدة إلى مصاف الدول العظمى ، واعترف بها العالم أجمع على أثر توسط الرئيس تيودور روزفلت في عقد معاهدة بورتسموث بين روسيا واليابان سنة ١٩٠٥ . مما كان موضع فخار عادل لكل أمريكي ، ولكنه لم يكن قط مسألة حياة أو موت .

وكما كانت السياسة الخارجية مسألة قليلة الأهمية للجمهور الأمريكي فكذلك كانت المشاكل الحربية ، وهي التي كانت محور السياسة الأوروبية ،

فكان التجنيد الاجبارى مبدءاً مقرراً في أوروبا ، وتضخمت ميزانيات الحرب تبعاً لنمو اللول ، ومكثت طبقة المجندين لنفسها في المجتمع حتى أصبحت في بعض الممالك قوة اجتماعية مهيمنة ، كل أولئك كان يجري في أوروبا في الوقت الذي استطاعت الولايات المتحدة وحدها من بين الدول العظمى ، أن تحتفظ بمصروفات جيشها وبحريتها في مستوى لا يذكر بالقياس إلى ثروتها المتزايدة .

وأخيراً كان النظام الاقتصادي فيها أكثر ثباتاً منه في أوروبا . فقد بقيت الولايات الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة التي كانت فيها الاشتراكية لا تعدو الطرف التهوس من المجتمع ، ولم ترق لتتخذ صفة جدية في الكيان السياسي . ولم يكن للملكية الخاصة وكل ما يتعلق بها في أية بقعة من بقاع الأرض ما كان لها في الولايات المتحدة من اعتبار وتقديس . حقا وقعت حوادث إضراب عنيفة ولكنها قمت . ووجدت اتحادات العمال ، ولكنها كانت « محافظة » أو كانت كمها مهملاً . ولم يرق في الولايات المتحدة حزب للدهاء من المال يعتزون فيه بطبقته ويناضلون عنها . ولم يرق بالولايات حزب قوى للمعارضة خارج نطاق الحزبين التقليديين المتعادلين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري . كما خلت البلاد من الوطنيين المشاعيين الذين طالما أقضوا مضاجع الحكام في أوروبا . واكتظت البلاد بالمهاجرين أيماء اكتظاظ ولكنها لم تضيق بهم ذرعاً . وهل ثمة تغيير تناول الحياة في أمريكا بين سنتي ١٨٦٤ ، ١٩١٤ ؟ نعم كان تغيير مستمر ، فهناك مسائل يموزها الحل ، وواجبات يتحايّل على إنجازها ، ومتاعب لا بد من مواجهتها ، ولكن قلما خامر الناس شبهك في الروح والاتجاه والوسيلة التي تعالج بها هذه الأمور علاجاً حاسماً ناجماً .

٦ - عالم بسيط ينهار

وفي اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩١٤ بدأ عصر الخرافة هذا ، ومنذ ذلك اليوم بدأ الشك يقرب إلى كل شيء بلا استثناء . ومن السهل علينا الآن أن نتبين مبلغ الحق في شعور التفاؤل والرضا الذي ساد العالم قبل سنة ١٩١٤ ، وأن نتعقب أسباب الكارثة فنرجع بها إلى عوامل كانت كامنة فمالة طوال سنين خلت قبل سنة ١٩١٤ ، سوف نعرض لها عند تفسير خرافات هذا العصر . فما أن وقعت الواقعة سنة ١٩١٤ حتى انهارت القيم والمعايير الثابتة التي ارتضاها الناس ، بل زال مجرد اقتراض وجودها ، ولم تقم لها قائمة بعد ! فهذا العالم البسيط الذي شهدنا قبل سنة ١٩١٤ أعقبه عصر يسير في اتجاه لا نعرف له غاية ، وأبهم على الناس فهم القوى الأساسية التي تحركه ، وإدراك ما فيه من معنى بعيد النور . إن أي تغيير ينتاب النظام السياسي في العالم لن يكون شاذاً بدرجة يتعذر معها ممارستها والعمل به ، وإن أي تغيير يطرأ على النظام الاجتماعي بالغاً ما بلغ من الانقلاب لن يصعب فهمه ، وما يلبث حتى يصبح أمراً عادياً . وكذلك الحال في المعايير الخلقية ، فلن يعوزها من يتحمس لها ويدافع عنها مهما أدركها من مسخ أو قلب يصل إلى حد التطرف . ولكن العالم الذي جاء بعد سنة ١٩١٤ تطور في سرعة مذهشة ، وتعقد بشكل تعذر إدراكه ، فضاعت سبى كل الجهود التي حاولت تفسيره تفسيراً علمياً منطقياً .

٧ - الاضطرابات في أوروبا

لم ينصرم العقد الثاني من هذا القرن حتى كانت قد انهارت ثلاث امبراطوريات قديمة هي روسيا والنمسا وتركيا . وكانت الثورة البلشفية

سنة ١٩١٧ ومضة البرق التي أُنذرت الناس هول الانقلاب الذى قدر
لعالهم أن يشهده ، واقرن قيام النظام الثالث فى روسيا — التى تشغل سدس
مساحة الكرة الأرضية — بجزع وفزع ومذابح تتضاءل أمامها أهوال
الحرب . وفى سنة ١٩١٨ غرقت إمبراطورية النمسا والمجر وظهرت فى عالم
الوجود دول جديدة . وكتب على مائة أو تزيد من الملايين البشرية أن
يطرحوا ولاهم القديم الموروث ، وأن يهيثوا أنفسهم بين يوم وليلة لظروف
جديدة مجهولة غير مألوفة لديهم ، وأن يروضوا أنفسهم على أوضاع اقتصادية
وروابط اجتماعية جديدة ، ووجود جديد ، وتفكير جديد . وأصبح خدام
الأمس سادة اليوم ، وذلل جنس كان يتحكم قبل اليوم ، حتى أصبح فى عداد
الأقليات . وما كان مقدساً بالأمس أصبح اليوم دنساً لعيننا . حقا لم يشهد
العالم من قبل فوضى مفاجئة تغنى على الأوضاع التقليدية الثابتة !! وقدّر
لأناس لاعهد لهم بالسياسة ، ولاذرية لهم بأساليب الحكم أن يقوموا بأعبائه
ويحموا أمانته ، فى محيط غير مألوف وسط أقوام لم يهيأوا بعد للأوضاع
الجديدة التى قضى عليهم أن يعيشوا فيها !

وفى بين القطب الشمالى والخليج الفارسى خلقت خلقاً دول عديدة
صغيرة لاعهد لها بالاستقلال لقرون خلت ، بل منها من لم ينعم به قط ،
ولكنها تعلقت بأهداب الاستقلال والسيادة التامة مع مقوماتها من الجيوش
ومصانع الذخيرة ، والتمثيل السياسى وإصدار النقد والحواجز الجركية والنظم
الاجتماعية الجديدة ، وفى هذه الطفرة واللهف على التطور لم تتناس تلك
الشعوب كوامن الحقد والحزازات والتقاليد المفروسة ، وإن منها لما يتعارض
مع نظمها المستحدثة وآمالها الجديدة . وإنما كان يسيطر على سلوكهم هذا
وازع من الخوف والقلق الشديد على مصير الوضع الجديد وما يجنبه الغد
من شرور يتعذر التكهن بها .

على أن الشعوب التي عُمِّرَتْ بعد الكارثة لم تنج من هزة عنيفة .
فالمانيا بقيت ألمانيا مع فارق كبير جداً بينهما ، فقد انقلب العالم الألماني رأساً
على عقب ، وأضحت البلاد قاعاً بلقماً يتمذرف فيه إقامة صرح جديد على الانقراض
التقديمة المتناثرة هنا وهناك ، فالإمبراطور قابع في منفاه ، والارستقراطية
الألمانية هوى عنها سلطانها ، أو خيل إلينا ذلك ، على حين قفز العمال
وسكريترو الاتحادات إلى أعلى المراتب ترمقهم عين الحقد . تلك الدولة الدلية
المغلوبة على أمرها التي شاع فيها الانقلاب ، كانت أقرب الجيران إلى النظام
الثاني في روسيا ترحب به كل الترحيب ، وتمطف كل المطف على رسالة
التحرير التي جاءت بها البلشفية . ألم تهبط ألمانيا كلها إلى مستوى الفقر
والموز ؟! وتأثراً بهذا الشعار — الذي استغله هتلر أيما استغلال فيما بعد —
ألم تتقابل الدولتان المنبوذتان في مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ حين قذفنا بميثاق
الصداقة السرى بينهما ، فوقع على المؤتمر وقوع الصاعقة ؟! وإلى الجنوب
نجد إيطاليا منهوكة القوى ولو أنها كانت في عداد المنتصرين ، وقد دبّت
فيها فوضى تخفضت عن عقيدة جديدة لم يسمع بها من قبل ، هي الفاشية
التي قامت تبني خلاص البلاد . وامتد شرر هذه الحركة إلى شبه جزيرة
أيبيريا ، إلى أسبانيا التي استسلمت بلا مقاومة في أقل من عام بعد إيطاليا ،
لديكتاتورية فاشية .

أما فرنسا ، التي بدت ، وكأنما بلغت النروة من القوة والعزة القومية ،
فقد آتى عليها حين من القوضى والاضطراب اشتدا عام بعد عام على يد
الحكومات التي تعاقبت في سرعة مشثومة ، المحافظة والمتطرفة الاشتراكية
منها على السواء ، وكانت هناك فترات قليلة من الاستقرار ، ولكنها سرعان
ما انتهت بأزمات أشد عنفاً ، لم يكن من اليسور حلها ، حتى كان انهيار
فرنسا في يونيه سنة ١٩٤٠ .

٨ - انهيار الحريات الثموت

ماذا عسى أن يكون قد تبقى من ذلك النظام الذى خلق للبقاء ، والذى عاشت فى ظله أجيال قبل سنة ١٩١٤ ؟ لقد تداعت كل النظم الأساسية والمبادئ التى سادت ذلك العصر . ولم يقتصر الأمر على قيام حكومات أو شعوب جديدة ، أو حدود أو روابط اجتماعية جديدة ، بل تعداه إلى التبدل فى أساليب الحكم . ولأول مرة تكونت عصبة الأمم . وبذا تحقق حلم طالما اختلجت به الأجيال . فكانت أداة للاحتفاظ بسلام ونظام دائم . وبدأت العلاقات الدولية وكأنها نُظِّمت على أساس من العدل لم يكن يجرؤ على القول به ، قبل ذلك ببضع سنين ، إلا كل ذى تفكير جبار جرى . وسع ذلك فإن هذا التنظيم يتضاءل أمام العصر الذى خيل إلينا فيه أن العلاقات الدولية غير منظمة وغير مرسومة وغير محدودة بقانون . فبالقياس إلى العصر الذى وجدت فيه عصبة الأمم نرى أن العلاقات الدولية قبل سنة ١٩١٤ كانت قائمة نسبياً على نظام قانونى ثابت وعرف وطيد ، وأن الأساليب الدبلوماسية السرية المأسوف عليها استطاعت بالطرق السلمية قبل ١٩١٤ أن تحسم من النزاع أضغاف ما استطاعت العصبة .

تلك الحريات الثلاث الأساسية التى كانت قوام ذلك العالم وهى حرية الانتقال ، وحرية التجارة وحرية تداول النقود ، وأدتها الحرب ، ولم يكتب لها أن تعود . فلم تصبح الهجرة أمراً متروكاً لاختيار الفرد ، وفى العالم الجديد شرعت قوانين لتحديد الهجرة للدرجة لم يفكر فيها قبل سنة ١٩١٤ ولم تسفر كل المحاولات التى بذلت لتحرير جوازات السفر والمرور من القيود ، إلا عن قدر يسير جداً من النجاح . وهذا إجراء كان عليه الفرع

من عالم يتردى في الانقلاب . فأوجست كل دولة خيفة من أختها ، وكان لكل دولة ما يشغلها من المتاعب الداخلية التي هي في غنى بها ، عن تعقيدات تثيرها العناصر الأجنبية والأفكار الأجنبية والمؤامرات والمظالم . فإذا كانت الحرب أيقظت الشعور الجنسي فإن فورة الشعوب خفت في الداخل . ومن جهة أخرى نرى الحكومات المثالية الجديدة قد ألغت حرية الانتقال فأمرىكا حددت الهجرة ، أما روسيا وإيطاليا الفاشية ومن حذا حذوها من الدول ، فقد احتجزت رعاياها في سجن لا مفر منه ، ذلك بأن حياة الفرد في ظل النظام الدكتاتوري لم تصبح ملكا له ، بل هي ملك للدولة ، وليس لفرد أن ينتقل إلا بترخيص من حكومته . وهذا أمر مرهون بمشيتها .

أما التجارة الدولية قبل ١٩١٤ فكان لا يجد من حريتها سوى رسوم جمركية ضئيلة لم توضع إلا لفرض واحد ، هو إدخال عنصر جديد في التقديرات التجارية . ثم أصبحت بعد سنة ١٩١٤ — بنض النظر عن هذا الفرض السالف — محدودة بمحاجز وقيود . وقد حُرِّم استيراد البضائع الأجنبية تحريما باتا بقوانين صريحة ، أو بوسائل أخرى ، إن تكن غير صريحة ، فهي فعالة من الوجهة العملية — مثل تنظيم التبادل أو الضغط السياسي . كل هذه الوسائل كانت في تطور مطرد حتى أصبح تقدم التجارة الدولية ، الذي طال العمل من أجله ، أمرا مستحيلا . أما حرية انتقال النقود إلى حيث يمكن الاستفادة منها على أحسن وجه فلم يُعَد لها وجود ، لأن العملة أصبحت نظاما سياسيا ، تتغير قيمتها كل يوم ، وانهار معيار الذهب الذي كان سائدا قبل سنة ١٩١٤ . وأين المصير الذي كانت فيه قيمة العملة أمرا ثابتا مسلما به في كل المعاملات ؟! ولم يتمتع النقد في أية دولة أوروبية كبرى بالاستقرار والثبات بعد سنة ١٩١٨ . حتى الدولار الأمريكي

أدركته المصافة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ . ولكنه ، بعد تثبيته ، أصبح الشعلة
المضيئة الوحيدة وسط الظلام الدامس الذي يكتنف عالم النقد .

٩ — حكومة الجماهير الجديدة

إن عالم الأحلام البسيط الذي شهدنا قبل سنة ١٩١٤ ؟ أينما ولت
وجهك وقع نظرك على حكومات جديدة ، ولكنك أتى وجدها أليتها
مكونة من رجال غرباء قذفت بهم إلى كراسي الحكم ، طبقات أو أجناس
ظهرت حديثاً ، يتكلمون لغة جديدة بكل معاني الكلمة . وأصبح المقصود
بالحكومة أمراً غير الذي قصد بها من قبل . كانت الحكومة قبل سنة
١٩١٤ في نظر الغرب تلزم العمل على صيانة القانون والنظام وتوطيد الأمن
وما كان لها أن تجاوز هذا الحد . فلما كانت عام ١٩١٨ ، وأفاق الناس
متشاقلين من كابوس الحرب ، أصبحت الحكومات تتدخل تدخلاً كبيراً
في حياة رعاياها : ففرضت على نفسها واجبات ، واستحدثت أدوات ،
وجمعت من السلطة وحملت من التبعات ، ما لا عهد لها به من قبل .

وطني التبدل كذلك على الأفراد الذين ساهموا بنصيب في مضمار الحياة
العامة ، فقد أسبغت الحرب على العالم لونا من الديمقراطية لم يكن منتظراً ، ولم
يكن مقصوداً . وما دامت الحرب تستلزم حشد جميع الناس بكل ما أوتوا من
موارد ، فقد دُعي جميع الناس ، لأول مرة في التاريخ ، للاشتراك في الحياة
العامة : فأصبح حق الانتخاب عاما في كل مكان تقريباً . ومنح النساء هذا
الحق ، وخف قيد السن ، وبين يوم وليلة أمسى الناحبون قبل سنة ١٩١٤
أقلية ضئيلة بالقياس إلى عددهم في ظل الوضع الجديد . وكان لزاماً على هؤلاء
الناخبين أن يمارسوا ألواناً لم يألفوها من التقاليد والتجارب . فقد أتى

عصر الجماهير بما يصحبه من مشكلات ، ووقفت هذه الجماهير موقف المعارضة من الحكومة والدولة ، كما كان لها فكرة مغايرة عن السلطة والفرض من الحكومة ، وموقف مغاير حيال النقد والميزانيات والحقوق الاجتماعية والامتيازات .

وانحدر أقطاب الروح الجديدة من أصل أرستقراطي . واشتهر بعضهم بالنزاهة ، كما فشا الفساد في طائفة منهم . وكان من بينهم العلماء البرزون . كما كان منهم نفر لا يقيمون وزناً للقيم العقلية ، ولكننا بوجه عام نجد أن الذين سيطروا على الرأي العام وسنوا القوانين وألفوا الحكومات ، كانوا نسياً فئة قليلة يسهل التأثير فيهم ، ذلك أن القرن التاسع عشر أقام قوة الشعب على أساس اجتماعي أوسع . وتلك كانت عملية بطيئة في أمريكا في النصف الأول من هذا القرن ، ولكن التجارب الألمية التي أسفرت عنها الحرب الأهلية عجلت بالديموقراطية . وجدير بنا أن نستعرض الأرقام لنرى كم من الناس كان أهلاً للتصويت ، وكم منهم عني باستعمال حقه في التصويت ، لنذكر أن أقلية ضئيلة هي التي كانت تتحكم في مصير الشعب . وربما كان هذا أكثر انطباقاً على بريطانيا الارستقراطية منه على أية دولة أخرى قبل صدور قانون الإصلاح ١٨٣٢ . ولكن هذه الارستقراطية قبضت على أزمة الحكم دون منازع مدة جيل آخر بعد هذا في إنجلترا ، ولو أنها اعتمدت في حكمها هذا على العناصر النشيطة الموهوبة والطبقة الوسطى الناهضة ، فاتخذت منها أداة لتدعيم الحكم . وكان ثمة فارق ضئيل بين حزبي التوري والهويج (أو المحافظين والأحرار — كما سموا أخيراً) في ناحية التكوين الاجتماعي . ولم تخرج طبقة صغار العمال إلى عالم الوجود إلا بعد الحرب . ونجد هذه الحالة بمخافيرها في فرنسا ، وقد نجدها بشكل أوسع في ألمانيا والنمسا والمجر

حيث الارستقراطية التقليدية وارستقراطية النظام الاقطاعى أكثر ظهوراً هنا ، منها فى الديموقراطيات والملكيات النيابية فى الغرب .

ولم تتول الجماهير (بمعناها الدقيق) الحكم إلا بعد سنة ١٩١٨ فى الدنيا الجديدة والقديمة على السواء . وإلى هذه الجماهير كان يفزع كل من يطمع فى مجد سياسى ، وكان رأى العام يتشكل طبقاً لما يشيع بين الجماهير من عقيدة أو تحيز ، وكانت الجماهير هى القوى المحركة التى توجه التاريخ وتسيطر عليه ، وكانت الناس يخطبون ود هذه الجماهير ، ويتملقونها ويستثيرون حماستها ويفرونها . وإلى الجماهير كان ينبى أن يلجأ كل دكتاتور ، وكل من يطمع فى أن يكونه ، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الديموقراطية ، المحافظين والثوريين منهم على السواء . كانت هذه الجماهير مصدر القوة التى لا تستغنى حكومة حديثة عنها . ومن أجل هذه الجماهير كان لزاماً أن تحل كل المشاكل المعقدة والكبيرة . وإلى مستوى الفهم فيهم — بل أقلهم فهماً — يجب أن ينزل الجدل . لقد كانت هذه الجماهير تربة صالحة نمت فيها خرافات هذا العصر وترعرعت .

١٠ — الخرافة والحقيقة

لقد أصبحت الحياة معقدة مربكة إلى درجة يتعذر معها على الناس فهمها مهما أوتوا من العلم ، وإن جهابذة العلوم السياسية ليقفون موقف الجهل حيال مدهشات العلوم الطبيعية ، وأعاجيب الصناعة . وإنك لتجد الأطباء وعلماء الطبيعة ينغمسون فى المشاكل الطريفة السياسية والاجتماعية . وفى كلمة رقيقة نشرها وست بروك بجلر فى إحدى الصحف نظام وسفاً خلافاً لهذه الظاهرة ، « لم أهتر لشيء أسوأ من اهترأزى حين اكتشفت

ديما في الصحيفة الأولى من إحدى الجرائد أن الأستاذ البرت اينشتين لم يعد عبقرى ساحراً ، بل هو معتوه عادى ! . . ولو قيل عن إنسان ما إنه ذكى إلى حد يتعذر فهمه فكيف نجزم بذلكه ؟ وهب أن إنسانا استطاع أن يفسر لوست بروك بجمل نظرية النسبية في أساليب يفهمه طلبة المدارس الابتدائية فلسوف يقتنع بها كل الاقتناع ، ولن يكلف نفسه مؤونة التساؤل عما إذا كانت النظرية قد فسر له على حقيقتها ، أو أن ما ألقى اليه منها كان وضعا مشوهاً تصبح معه « خرافة النسبية » بدلا من « نظرية النسبية » فإذا تناول الأستاذ اينشتين بدوره مسألة اقتصادية ، فإنه يعالجها بنفس الطريقة التى سلكها بجمل في نظرية النسبية ، فيقتنع من هذا البحث الاقتصادي بقانون بسيط يرضى عواطفه وميوله ، ويخيل اليه أنه معقول . . فليس حقاً ما يزعمون من أن تلك الجماهير التى تحدثك عنها هي الطبقات الجاهلة غير المتعلمة وحدها . فان أرق الطبقات — على زعمهم — ورجال العلم والمال والأعمال والفن والأدب ، كل أولئك سواسية في التعلق بخرافات ذلك العصر ، وليس معنى هذا أن الجميع يؤمنون بخرافات بعينها ، أو أنهم يتأثرون بنفس الخرافات على طول الخط ، ولكن لكل خرافة تستهويه لوقت ما .

على أن خرافات عصرنا مزدوجة في طبيعتها : فمنها ما هو حقائق قديمة أدرکها المسخ والتشويه على مر السنين ، ولكن المؤمنين بها لم يلحظوا هذا التنوير . أما النوع الثانى فهو تلك الخرافات التى أوحى بها تعاليم مستحدثة ترمى إلى تبسيط الحياة والخروج بها من التعقيد إلى حيز النظريات السهلة المعقولة . أما الخرافات الأولى فكانت نبراساً اهتدى بها أولئك الذين عاشوا في العصور السالفة فحققت أغراضهم حينذاك . فلما

ولى زمانها فقدت قيمتها ، وأضلت من ظل يتلمس طريقه على هديها . أما خرافات النوع الثانى فليست هادية قط ، فهي خيالات لم تصرعها الحقائق بعد ، ولكنها كبيرة الشبه بالحقائق إلى حد تبدو معه معقولة ، ولو أنها خرافية . ويجب أن تكون الأساليب بسيطة بحيث تجد طريقها إلى بسطاء العقول . وما كان لملك أو شيطان أن يسيطر على عقلية الإنسان لو لم يكن فى أساليبه ما يمت إلى الأدمية بصلة .

ويصمُّ الذين يؤمنون بالنظريات (الخرافات) الحديثة الفريق القديم بالرجمية وإن هذا الفريق الموصوم بالرجمية ليتولاه الجزع ، ويحقر له أن يجزع ، إذ يرى مبلغ السهولة واليسر الذى تشق به النظريات الحديثة طريقها حتى إلى ذوى الإدراك الواسع . ونحن فى حاجة إلى مجهود متواصل — وقد ينتابنا اليأس أحيانا — لإظهار الناس على خطأ ما يلقنون . وإن المجهود المتواصل الذى يبذله هذا الكتاب انتصاراً للحقيقة على الخرافة ، قد لا ينال من قوتها شيئاً كبيراً . ولكنه قد يعاون نقرأ قليلا ممن لا يقنمون بالنظريات الفجة ، وقد يلقي قبساً من النور على محيطهم المظلم .

الفصل الثمانى

الدولة والحكومة

تقوم آراؤنا عن الحكومة والدولة على خرافتين أساسيتين ، ولكنهما متعارضتان متباعدتان . وكلتا الخرافتين سائدة منتشرة ، وإن اختلف التعبير عنها من مكان إلى مكان . والإيمان بهما قائم وإن تباينت درجة التمسك والتحمس لهما من شخص إلى شخص . ولا يمكن المهادنة بينهما ، فهما لا تستندان إلى أساس عقلى مطلقاً .

١ - أسطورة الفردية

وإحدى هاتين الخرافتين ، وأقدمهما ، تحدثنا عن جهود الفرد في سبيل النمو والتحرر ، وتكشف لنا عن نهوض الجنس الأبيض وتقديمه الرائع خلال القرن ونصف القرن ، بفضل عبقرية الإنسان وجهوده . كما تروى لنا قصة البطولة ، في حياة أساطين العلم والمكتشفين والمخترعين والمنشئين والنظمين ، أولئك الذين واجهوا أشد المخاطر فهلكوا دونها حيناً ، ولكنهم نجحوا في أغلب الأحيان ، فلقبهم عملهم شهرة وغنى وجاهاً ، جزاء وفاقاً لما أفاد معاصروهم والأجيال المقبلة على أيديهم من ثروة وسعادة وتقدم . وإن تاريخ القرن التاسع عشر هو القصة الكبرى لتقدم البشرية والمدنية . ونحن مدينون بهذا للجهود فردية ، لا جماعية ولا منسقة ، جهود أفراد تتبعوا الطريق الذى كتب عليهم أن يسلكوه ، ولم تقف في سبيلهم عوائق

خارجية ، اللهم إلا ما كان يستلزمه العرف السائد في ذلك العصر (بل لقد أهملوا هذا أحياناً) . ومن المحقق أن الحكومة والدولة لم تقف في سبيلهم ، فلم تتدخل الحكومة في شئونهم ، بل اقتصرت على حمايتهم من أى عدوان وضمان أقصى حدود الحرية لهم ، إلا فيما يتعلق بارتكاب جريمة أو الإخلال بالنظام العام .

وليس ثمة فترة في تاريخ العالم يمكن أن يتناولها القصاص مثل تاريخ القرن التاسع عشر ، فقد أتى بالمعجزات التي بلغت في مداها وعددها حداً لم تحلم به المصور الأولى ، واختصت أمريكا بأغلب هذه المعجزات وأعظمها شأنًا .

وليس في تاريخ البشرية أروع من نشوء أمريكا وتطورها من مستعمرة صغيرة استقر بها بعض المخاطرين والمضطهدين الدينيين واللاجئين السياسيين ، حتى أصبحت في فترة تزيد قليلاً على قرن من الزمان ، أكبر دولة على وجه البسيطة . ولم تخرج هذه المعجزة على يد دولة أو حكومة ، بل إنه الشعب ، ملايين الأفراد الذين سيطروا على مصيرهم بأيديهم وواصلوا الكفاح ، فافتتحوا هذه القارة الواسعة الخالية وعمروها ، فكانوا يناضلون العناصر ، ويقهرون الطبيعة ، ويتغلبون على الأخطار التي كان حتماً على كل فرد أن يحمي منها نفسه بنفسه ، ولم تقم دولة أو حكومة بمثل شيء من هذا لهم .

ومن تكونت الدولة يوم قيام الجماعات الأولى ؟ كان قوامها نقرأ قليلاً من رجال مسلحين بالبنادق يوفرون للمجموعة من العدالة والأمن أقل قسط تستطيع أن تقوم عليه . وفي الحق إن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تحتفظ بذكريات حية للنشأة البدائية التي تطورت منها إلى دولة حديثة .

وإن نشأتها هذه تختلف اختلافاً كبيراً عن نشأة الدول الأوروبية ، كما أنها أكثر تأخراً في الزمن عنها . وقد ولدت في أمريكا ديموقراطية يحكمها الشعب ، ولم تألف البلاد لونا من الحكومة غير هذا ، بصرف النظر عن عهود الحكام الملكيين في الولايات الثلاث عشرة الأصلية . وحتى هذه اللحظة نجد الحكومة والدولة في أمريكا مختلفان كل الاختلاف عن نظيراتها في أوروبا . ولا عجب أن ظلت أسطورة الفردية الرائعة التي تخضع عنها القرن التاسع عشر ، الفلسفة النظرية التي تمسكت بها الطبقات المسيطرة في البلاد الأمريكية ، فلا غرابة إذا نظروا إلى الخرافة الأخرى نظرتهم إلى شيء أجنبي عنهم غير خليق بالوجود في أمريكا .

٢ — النظام الجماعي

أما الخرافة الأخرى فليست ذات نشأة أمريكية . وهي خرافة لا ترمق القرن التاسع عشر بشيء من المهابة والاحترام ، بل ترمقه بعين الاحتقار والاشتمزاز ، فهو لاء الذين يؤمنون بالنظام الجماعي لا يلقون بالالما أتى به القرن التاسع عشر : بل إنه ليروعهم ما مئى به هذا القرن من خيبة ، لإنهم لينغمضون أعينهم عن مجد هذا القرن ، ومظاهر العظمة والثروة والرخاء والحرية ، ولكنهم يتحسسون آثار البؤس والانحطاط والفقر والمسر والاستبداد فيه . إنهم لا يسيفون حرية الفرد في التمثل لأنفسا في نظرم تهدم حرية الجماعة . وهم لا يمتدحون عدم تدخل الدولة ، بل إنهم ليجزعون لعدم تدخلها . ونظرتهم هذه لا تستند إلى شيء من التاريخ أو التجارب ، بل إنهم ليمتلقون بمستقبل خيالي ، فهم يصورون عالماً مثالياً يتخلص منه البؤس والعوز ، يتكاثر فيه الإنسان وينعم بالسعادة ، بعيداً عن

أسباب الحاجة والمرض والإجرام وغيرها من الشرور التي هي وليدة
الرأسمالية والديموقراطية الحرة . وهم يمتقدون أنهم على يقين من تحقيق
ما يبتغون ، ولكنهم في شك من الطريق التي توصل إلى الهدف المنشود ، إنهم
يرون الفاية لامة وضاء أمامهم ، ولكنهم يتفاضون عن الوسائل الدينية
التي توصلهم إليها ، ويقللون من شأنها .

إن الذين يؤمنون بمجد القرن التاسع عشر إنما تأكل قلوبهم الحسرة
على فردوس مفقود ، ويرون في كل ميل عن هذا الفردوس المفقود انحرافا
آثما عن الصراط المستقيم . وكأنهم يقولون : لَسَيَعُدُّ الإنسان إلى أصله
كأبدأ أول مرة ، ويرجع إلى الوراء ليستعيد براءته الأولى .

أما الفريق الآخر — فريق الجامعيين — فانهم إذا ما صدمتهم حقائق
الحياة ومطالبها ، يقيسون مدى نجاحهم أو إخفاقهم بمبلغ ما يمكنهم أن
يضيفوا على الحكومة من سلطان وقوة . وهم يرحبون بهذا على اعتبار أنه
عمل صالح مرغوب فيه ، وتمتد خرافتهم إلى الإيمان بأن في تدخل الحكومة
علاجاً ناجماً لكل المساوئ . وهم يرمقون نمو السلطة الحكومية بعين
الثقة والغبطة ، وهذا في نظرهم هو الفوز بعينه . وفي سبيل تحقيق هذا
الفوز يبيعون لأنفسهم ارتكاب أفظع ضروب القسوة وأسوأ صنوف
الرجعية ، شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين يرددون لحن الماضي ويؤمنون
بالحياة البدائية الأولى ، فانهم يريدون أن يوفروا للفرد حريته بسلب الحرية
من الملايين ، والرجح بهم في حظيرة البؤس والشقاء ، تلك الملايين التي لم
يسغدها الحظ فتأخذ بنصيبها من مزايا مجتمع حر .

٣ - المهروب الديكتاتورية

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تحول مذهب الفردية بما انطوى عليه من مزايا - ذلك المذهب الذى كان وليد القرن التاسع عشر - إلى خرافة . كما أدت إلى ازدهار خرافة أخرى هى المذهب الجماعى ، ونستطيع التنبؤ بأن الحرب العالمية الثانية سوف تتمخض عن تغييرات أجل خطراً فى مركز الدولة ومدى سلطانها ، ونحسن صنعا إذا هيأنا أنفسنا للظروف . وليس للنظم الاقتصادية يد فى أنه قد قضى على ملايين الأفراد بأن يعيشوا فى الخنادق طوال سنى الحرب الأربع (١٩١٤ - ١٩١٨) معرضين للمهلك ، وأن يرجعوا القهقرى على مدارج العصور ، فيلتزموا أساليب الحياة البدائية ، وقد حيل بينهم وبين روابطهم المائتية وعلاقتهم الاجتماعية . واضطربت اضطراباً تاماً أمور الحياة التى ألفها الناس وسكنوا إليها . - سواء منهم من نم بها ومن احتملها احتلالاً - لمدة نصف قرن فى أمريكا ، ولفترة قرن كامل فى أوروبا .

وفى كل الممالك عاد من الخنادق إلى أرض الوطن جيل جديد تغيرت نظراته إلى الحياة بشتى مظاهرها ، وساوره الشك فى الأوضاع التقليدية ، وفى اعتداد كبير بنفسه ، أخذ هذا الجيل يطالب بحقوقه . ولكن يطالب بها من ؟ طبيعى أن يطالب بها الأمة ، والمجتمع ، وأخيراً الحكومة ، وهى الأداة التنفيذية القائمة على الواجبات والمهام القومية والاجتماعية .

ولم يكن شأن الملايين الأكثر عديداً الذين تخلفوا فى البلاد ليختلف عن شأن أولئك الذين حدثك عنهم . فهؤلاء أيضاً قد نبذوا الأواصر التقليدية بشكل ليس يمدلم فيه إلا الجنود فى الصفوف الأولى من خط القتال . فقليل من المصانع استطاع أن يواصل مادرج عليه من الانتاج ، وفى

كثير من الأحوال كان ضرورياً أن تتبدل أساليب الصناعة بين يوم وليلة تبعاً لما يستجد من ظروف فنية أو تجارية ، وفقدت المعايير الاجتماعية معناها لأن الرجال حشدوا إلى ميادين القتال ، فكان على النساء أن يقمن بالأعمال المصنية التي تولاها الرجال من قبل . وفي الوقت الذي يجري فيه التفريق بين ملايين الأزواج ، وهدم كيان الأسرات ، وتشتت شمل الأصدقاء ، وتمزق العلاقات المهنية ، لن يكون ثمة مجال كبير لنشاط تقليدى سليم أو أفسكار تقليدية نقيّة .

وأخذت الحكومات فى كل مكان على عواتقها تدبير مصالح رعاياها أثناء الحرب . ولم يكن هذا الالتزام فى أى مكان أشد منه فى الدول المغلوبة شرق الرين ، أى فى ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا ودول البلقان ، فظل أكثر من مائتى مليون نسمة (فإذا أضفت روسيا كانوا أربعائة مليون) محصورين داخل الحصون خلال فترة الحرب (أربع سنوات) وقامت الحكومات شيئاً فشيئاً بتنظيم الحياة اليومية لرعاياها ، فسنوا نظام البطاقات ابتغاء توفير حد أدنى من الغذاء لا يستطيع العيش بدونه ، للفقراء والأغنياء على السواء . وهذا أمر مألوف لدينا اليوم ، نمر به على اعتبار أنه إجراء طبيعى ، ولكنه لم يكن قط كذلك منذ ربيع قرن ، فقد كان إذ ذاك إجراء مبتكراً لساعته على غير سابقة له . وتولت الحكومة حينذاك توزيع الملابس والأحذية والفحم والزيت والتيار الكهربائى وغاز الاستصباح ، ثم تدخلت فى المساكن فحددت أجورها وثبتت عقود الإيجار أو قضت بفسخها ، وفى كل ذلك رعاية لمصالح الذين يصبحون بغير هذا التدخل فريسة لظروف الحرب . ووضعت الحكومات يدها على الطرق الحديدية وسائر وسائل النقل كما أخذت تسيطر بمختلف الوسائل على الأداة المالية فى البلاد من نقد

وإعتمادات وأسواق رئيسية . كما حددت الأجور والأسعار وساعات العمل وأساليب الانتاج ، وتدخلت تدخلا قهلياً في شئون الزراعة والصناعة . وعلى هذا الأساس اصطبغ وسط أوروبا بصبغة اشتراكية أو قومية منذ سنة ١٩١٤ .

وفي دول الغرب وفي الولايات المتحدة ، اختلفت اقتصاديات الحرب اختلافاً أعظم في شكلها منه في طبيعتها ، عن اقتصاديات الحرب في الشرق الذي ضرب عليه الحصار . وهنا ، في الغرب ، أيضاً ، تسلمت الحكومة زمام الشعب : ففي الولايات المتحدة تولت الحكومة إدارة الطرق الحديدية ، واستحات المصارف إلى أداة لتمويل الحرب ، وفي الغرب ، كما في الشرق ، لأول مرة في التاريخ الحديث ، نجد الحكومات تقبل عن طيب خاطر أن تأخذ على عواتقها تدير المصالح الاقتصادية والاجتماعية لرعايها طبقاً لحدود دنيا تفرضها وتشكلها ما يمكن أن تأتي به حالة الحرب من ضرورات واحتمالات ، وفي كل ذلك ضمان لحسن إدارة دفعة الحرب . وقد صور جون ديوى هذه الحالة في ابريل سنة ١٩١٨ بقوله « لقد ثبت أنه في الأوقات العصيبة التي يشتد فيها الارهاق والضغط بدرجة غير عادية ، يمكن أن يتضام الناس ويتعاونوا تعاونا شاملا من شأنه حشد جميع الموارد الطبيعية وتوفير الجهود العقلية حتى يسهل تدير أمور المجتمع في هذا الظرف العصيب » .

٤ — الترحل وعدم الترحل

قدمننا لك أن جيلا جديدا قد خلقته الحرب ، وأن هذا الجيل أخذ ينظر إلى العالم بمنظار جديد ، ولم يعد هذا الجيل يستشعر الرهبة لامتيازات الطبقات ولما بينها من خرازات . وإن الذين يرقبون لندن اليوم جازعين لما أصابها بفعل القنابل لبروعهم تلك البدعة المتطرفة ، التي هي في الحقيقة تمكين

للزعة القوية التي كانت تسرى في إنجلترا وفي ألمانيا قبل هتلر . وفي فرنسا وإيطاليا طيلة ربع القرن ، ولسنا نغنى بذلك إلا أن الجيل الجديد بدأ يرمق المدينة الصناعية بعين يساورها الشك ولا تنم عن الاطمئنان ، فهو لا يستبشر بنعمتها . هذا الجيل لا يهاب الموت ، ولكنه تواق إلى البقاء ، ومن ثم يتطلع إلى السلامة والطمأنينة ، إنه مستعد لأن يواجه أى شيء ، وهو ثورى فى قرارة نفسه . وتتغير النظرة إلى الحياة اتسمت هوة الخلاف بين المتقدمين فى السن وبين الأحداث من أبناء الجيل — سواء فى ذلك أوروبا الغربية الديمقراطية ، وأوروبا الوسطى الفاشية وأوروبا الشرقية البلشفية . وجدير بنا أن نكرر القول بأن هذه النظرة الجديدة لا ترجع إلى أسباب اقتصادية ، ولكنها صدى لما خلفته الحرب من آثار عقلية وخلقية لا تخلو من قلب للاوضاع الاقتصادية : فليس ثمة تغيير جوهري فى حيلة الإنسان لا يستتبع بعض النتائج الاقتصادية . ذلك بأن اقتصاديات العالم تتوقف على أسلوب الحياة السائد فيه وتتشكل تبعاً له .

وإن الروح النفسية التى خلفتها الحرب الماضية لتتفق كل الاتفاق مع تطور الروح العلمية . فالعلم اليوم يعتبر كل المسائل خليقة بحلول تقوم على الأساليب العلمية . فاستبدل بعقريه المخترعين بحث علمى منظم واسع النطاق فى المعامل . وتضاءل التفكير الجريء السابق أمام أساليب العمل فى المعامل المنظم . حقا إن أهداف التفكير العلمى ، والتنظيم العلمى ، والاستعداد العلمى قد جرت شوطاً بعيداً ، بل إنها ركبت متن الشطط ، ولكن أساليب البحث العلمى اكتسبت صفة التعقل فى كل ما تعرض له ، وليس معنى هذا — كما يقول الشيوعيون والفاشيون — أن العلم والاختراع يمكن أن تسيطر عليهما الدولة وتقوم بتنظيمهما ، أو أن تمهد الحكومة بهذا إلى هيئة من

تكوينها . والذي نلاحظه الآن أكثر من أى وقت مضى ، أن العلم لا يزدهر إلا فى جو من الحرية التامة ، وليس ينبغى أن نخضع العلم لأية إرادة خارجية ، حتى ولو كان الغرض مصلحة الجماعة .

ولو أردنا أن نتفهم الصدمة التى منيت بها فى العالم كله سياسة عدم التدخل التى تقوم على مبدأ الحرية ، لوجب علينا أن نحيط بمعناها إحاطة تامة فهذه الفلسفة فى نزاع لا يهدأ مع الاتجاه العقلى الذى يسود عصرنا اليوم وهو مذهب التدخل . فالإحساس الغالب فى الناس اليوم هو أنهم لا يطيقون أن يتركوا أمور السياسة والاجتماع تسير فى مجراها الطبيعى . وهم لا يهتمون أن يقفوا موقفاً سليماً من المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، على حين يأخذون أنفسهم بمعالجة المسائل الأخرى فى رفق وهواة ، تحذوم الثقة العامة بالنجاح فى النهاية .

ومجمل القول إن الإحساس العام يأتى أن يقر هذا التناقض غير المحتمل انتهى يمكن أن تبينه من أن الإنسان استطاع بأساليبه المنظمة أن يخضع المادة وقوى الطبيعة لإرادته وأن يسخرها فى خدمته ، فهل يطلب إلى هذا الإنسان بعينه أن يخضع فى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتصاريف القدر التى لا يسلم بها ولا يدركها !

٥ — دولة جبرية وواجبات جبرية وقادة جبر

لهذا كله نجد الدولة فى سنة ١٩٤١ تختلف عنها سنة ١٩١٤ ، فإن على الدولة الجديدة أن تلى أمر شعب قد تغير ، وأن تحمل أمانة مغايرة . حددت حكومة ١٩١٤ موقفها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية على هامش دائرتها فقط ، ولكن حكومة سنة ١٩٤١ جاوزت هذا الوضع ودخلت إلى

الصميم منها . وليس من اليسور دفعها إلى خارج الدائرة . وكان منشأ هذه القلق عملية شاقة شديدة الصعوبة ، تلك هي عملية تنظيم الجمهور الذي مرى فيه إحساس مرهف بوجوده ، والذي كسب أخيراً حق الانتخاب ، تنظيمًا من شأنه تخفيف أعباء الحكومة وتسهيل مهمتها ، تلك الأعباء والمهمة التي زادت وتعدت أكثر من ذي قبل .

شهدت الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ لأول مرة تنفيذ مبدأ التجنيد الإجبارى فى العالم . وكان هذا المبدأ معمولاً به وقت السلم فى بعض البلاد فى عصور ماضية ، ولكنه من الوجهة العملية كان مقصوراً على أقلية ضئيلة من الأفراد القادرين على حمل السلاح ، أى أن عدداً كبيراً من الشبان كان يدعى فعلاً إلى التدريب المسكرى . ولكن الحرب أرغمت أمما بأسرها فى أوروبا — ولأول مرة فى التاريخ — على أن تلبى داعى التعبئة العامة دفاعاً عن نفسها وقياماً بما يقتضيه هذا الدفاع من أعمال متنوعة . ولو أن الحرب استمرت عاماً آخر لحدث فى أمريكا مثل ذلك . وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن يمتد حق الانتخاب فيشمل الشباب الذى احتمل أعباء الحرب ، وعلى هذا الأساس صدرت قوانين الإصلاح النيابى فى ١٩١٨ ، ١٩٢٨ فى بريطانيا العظمى ، وصدر الإصلاح الدستورى التاسع عشر ١٩٢٠ وبه منحه النساء حق الانتخاب فى أمريكا . إن الجماهير التى كانت بمعزل عن النشاط السياسى إذا ما أعطيت حق الاقتراع فى وقت السلم ، لا بد أن تصبح ركناً قوياً فى الكيان القومى التقليدى ، ولكن إذا حدث ذلك فى وقت هاج فيه إعصار سياسى يمسف بالتقاليد ، فإن مشكلة رهيبة لا بد أن تنشأ فى محيط السياسة . ومبلغ علمنا أن هذه المشكلة لم تجد حلاً بعد فى أى مكان .

وزادت المخترعات الحديثة المشكلة تعقيداً . فقد قربت الإذاعة اللاسلكية والصور المتحركة الجماهير إلى محيط السياسة ، كما جعلت الزعامة السياسية سهلة المنال على أفراد الشعب . وسوف يكون للتلفزيون أثره في القند . وإذا ما دخلت كل هذه الاعتبارات في الحسبان ظهرت الحاجة ماسة إلى زعيم سياسي من طراز جديد ، يستطيع أن يسيطر على خيال الجمهور سنيا وقد تهيأت له أسباب الاتصال بهم مباشرة وفي كل يوم ، بالظهور أمامهم أو التحدث إليهم ، زعيم أوتي القدرة على بسط أكثر المشاكل تعقيداً أو تحويلها في لغة سهلة أخاذة ، زعيم يصطنع لنفسه حرية العمل والتصرف ، ويعرف كيف يدافع عن أعماله وتصرفاته أمام الهيئة الحاكمة في كل الأوقات ، والجمهور من ورائه يشد أزره . وإلى هذا الحد وإليه فقط ينطبق هذا الوضع على الديمقراطيات والدكتاتوريات سواء بسواء . وهذا يفسر ما يذهب إليه الكثيرون من أن الرئيس روزفلت دكتاتور ، وهم يقولون بهذا في وقت ربما كانت الديمقراطية الأمريكية تقدم فيه أسطح البراهين على قوتها وكفائتها على غير مثال في تاريخها .

٦ - روح الدولة

ولكن ما هي الدولة ؟ ومن تتكون ؟ إن الحكومة والدولة لثغلتان كل الاختلاف من عصر إلى عصر ، ومن أمة إلى أمة تبعاً لتاريخها وبيئتها الروحية التي كونتها الأجيال . وكانت الظروف مهيأة في أوروبا أكثر منها في أمريكا لقيام الدولة الجديدة بما فرض عليها من مهام والزامات وواجبات جديدة . وبعبارة أخرى نقول إن أمريكا بطبيعتها الحال لم تتأثر بالانقلاب التي تخضعت عنه الحرب العظمى تأثراً كبيراً مباشراً ، كما كان

الحال في أوروبا ، بل إنها كانت أقل — من أوروبا — استعداداً للتغيرات التي ساقتها الحرب في تيارها . وقد انقضت عشر سنين قبل أن تقطن أمريكا إلى هذه التطورات ، وخلال فترة امتدت أكثر من قرنين من الزمان اصطنعت أمم أوروبا — بالتدريج — نظاماً للخدمة المدنية ، ذا تقاليد قوية محترمة ، يقوم على درجة من المركزية ، مما لم يكن لأمريكا عهد به . وفي هذه الناحية الأساسية اتفقت إنجلترا والجمهورية الفرنسية وامبراطورية آل هوهنزلرن الألمانية وامبراطورية آل هابسبرج (النمسا والمجر) بشكل لم تتفق معها فيه أمريكا . فلا غرابة في أن يقترن اتساع دائرة النشاط الحكومي في الولايات المتحدة بسلسلة من المشاكل الإدارية الضخمة .

أما الدولة في العرف الرومي فكانت تنصرف في كل العصور إلى ذلك الإله الصغير : القيصر الرابض في الكرملين في موسكو . وامتد سلطان « الدولة » إلى السيطرة على الحياة والموت والملِك والأسرة . وكان القيصر مقدساً أبدياً ، بل كان مقاماً تحوطه الأسرار . وقد أخاض من سلطانه غير المحدود — وكان له أن يفعل ذلك متى شاء — على رجل الشرطة والموظف وضابط الجيش ومالك الأرض وحارس الباب . وكان يُصدر عن حكمة ونصيحة لا تجوز فيهما المناقشة ولا ترتفع إليهما المعارضة . وكان الحق كل الحق في التفكير في الخروج على أوامر موسكو ، أو مايمت إلى أوامر موسكو بصلة . ولأن تفتش عن الحكمة في أوامر موسكو لهُو جريمة تودى بالنفس . فقد « منح الرب ، ومنع الرب ، فتبارك اسم الرب » . وهكذا تمثلت الدولة في شخص القيصر الذي استحال خلال العصور صرحاً قدسياً يحرسه ويحف به الخوف والرهب والتقى . أما الشعب الرومي فكان قوامه الأمراء الاقطاعيون الذين كانوا يملكون رقاب الفلاحين حتى سنة ١٨٦١ ،

وصغار رجال القضاء بملابسهم الرسمية والضباط في حلة الجيش المقدسة ، وكل أولئك كانوا يختارون من الطبقة الارستقراطية على الخصوص . ثم تأتى بعد هؤلاء طبقة وسطى قليلة العدد من سكان المدن ، وهى التى صدرت عنها الأفكار الحرة الثورية . وفى المؤخرة كان الدهماء من صغار الممال الذين يحتشدون فى المدن . هذا هو الشعب الروسى صورناه لك ، فأنتك لن تفهم حقيقة البلشفية دون أن تتبين الأسس التاريخية التى قامت عليها الدولة فى روسيا . ولم تغير الثورة الروسية من نفسية الفرد الروسى العادى شيئاً كثيراً . فليس لينين أو ستالين أقل قوة أو سلطاناً من أشد القيصرية بطشاً وقوة ، وقد حل قومسيرو الحزب الشيوعى محل القضاة القداى ، فليست تجوز المعارضة فيما يصدر عنهم من خطرات ، وتقديسهم أمر مفروض مقبول لامر منه ، وواجب الطاعة لأوامرهم لا ينازع . وهم فى كل ذلك لا يمتدنون مندرجت عليه العصور منذ عهد القيصر إيفان الرهيب . وهكذا كان الارهاب والفرع هما الأساس المتين الذى قامت عليه الدولة فى روسيا .

وكذلك اختلفت روح الدولة فى أوروبا الوسطى . فإلى زمن قريب كانت دول أوروبا الوسطى داخلة فى نطاق إحدى الإمبراطوريتين النمساوية أو العثمانية ، وفى كل هذه الأرجاء الواسعة سادت الروح الاقطاعية التى حاظت الدولة بهالة من الغموض . وقبض حكام ذلك العهد على السلطة بنفويض من الله ، وامتد هذا التفويض منهم إلى كل من ارتدى ملابس الحكم الرسمية ، وكان كل موظفى الدولة — حتى صغارهم — يمنحون ألقاب شرف خاصة فى مقابل عین الولاء التى يقسمونها للملك . ويجب أن تتبين طبيعة الغموض التى لُزمت الحكومة ، والتى امتدت أصولها بعيداً حتى العصور الوسطى ، إذا أردنا أن ندرك السر فى أن الهيترية لم تقم فى هذا

الركن من العالم خصب ، بل استطاعت أيضا أن تؤلف قلوب الملايين من الأشياء المتحمسين في الجنوب الشرقى من أوروبا وبخاصة في المجر ورومانيا ، على حين فشلت جهود المانيا النازية الجبارة ومنحها المالية السخية في ابتعاث حركة وطنية اشتراكية ذات قيمة في دول الشمال ، التي يقطنها المنصر الجرمانى النوردى ، وهى اسكنديناوة وهولندة وسويسرا ، ذلك بأن النظام الاقطاعى زال من هذه البلاد منذ أمد بعيد فتغير مجرى التاريخ فيها .

وقد ترك الحكم المطلق الذى كان يتمتع به سلاطين آل عثمان وقيصرى الروس أثراً كبيراً في عقول وسلوك الناس الذى ظلوا تحت سلطانهم مدة طويلة ، ولم تستطع السنوات العشرون التى استقلت فيها بولندة وولايات البلطيق اقتلاع التقاليد القيصرية منها . (أما فنلندة فقد نجحت دائماً في أن تكون بمنأى عن الأساليب الروسية) ، ففي بولندة مثلاً ، كان يحدث أن خدم الفنادق في المدن الكبرى يقبلون يد الضيف الممتاز الذى ينزل بهم . وكان الجو السياسى يختلف عن ذلك الذى وصفناه ، في البقاع التى كان يحكمها آل هبسبرج وبخاصة في المديرىات الغربية منها التى كان يقطنها الجرمان والتشك ، الذين كانوا على درجة كبيرة من المدنية ، والذين تشبهوا بالأفكار الحديثة . وعلى النقيض من ذلك كانت المجر ، فانها لم تفقد الروح الاقطاعية ، ولو أن « اقطاعية » هنا لا تحمل معناها الشرقى ، ولكنها شئ كبير الشبه بالحكم الارستقراطى الانجليزى في المصور الوسطى . ومع هذا نجد الإمبراطورية النموية بأسرها قامت على الولاء لأسرة هبسبرج مستندة إلى القوة المسلحة والبيروقراطية ، وكان الموظفون في ظل هذا النظام البيروقراطى يلبسون ثياباً رسمية توحى الرهبة والاحترام . وإن الذين شهدوا حارساً ما يباب إحدى الوزارات في فينا ، لا بد قد أخذوا بمظهر القمامة والعظمة الذى تبدو

فيه تلك الشخصية الكبيرة ، بما اعتادت أن تحمل على صدرها من الأوسمة الكفيلة بإثارة روح الحق في نفس شخص هرمان جورنج .

وامتوت ألمانيا والنمسا والمجر في فكرة البيروقراطية والجيش وتنظيمهما الأساسى ، وما عرف عنهما من سمعة وصفات افتقن بها الناس . ولكن بروسيا كانت الوطن الأول الذى نشأت فيه الخدمة المدنية . وكان مبدعها فردريك وليم الأول ملك بروسيا (١٧١٣ — ١٧٤٠) في أوائل القرن الثامن عشر ، ولما بقى في أية دولة أوروبية أخرى نظام شبيه بهذا . اصطنع هذا الماهر هيئة ذوى كفاية ومقدرة ومراثة وتنظيم دقيق في سلم تدريجى ثابت من الوظائف . وكان على رأس هذه الهيئة الملك الذى لم يعتبر رمز الدولة فحسب ، بل حاكما الحقيقى ، ومصدر القانون والنظام فيها ، ولم يكن الملوك الألمان يعيشون في جو الغموض والتقدس الذى أحاط القيصرية وآل هسبرج أنفسهم به . فقد سرت في بلاط برلين روح فولتير الذى اتخذ منه فردريك الأكبر صديقاً حميماً شخصياً . ولكن الدولة ، كنظام ، تمت إلى حد التمجيد والتقدس . وكانت دائماً المهدف الأسمى للحياة القومية ، وكانت عظمتها وقوتها تستلزمان كل التضحية والتفانى ، وإخضاع كل مايتعارض معها من أغراض وقيم ، ولم يكن القانون الذى يخضع له الموظفون ، يتناول حدود أداء الواجب فحسب ، بل إنه تناول — فيما تناول — حياتهم الخاصة ، فكان يتطلب من الموظف وقاراً خاصاً وسلوكاً يبعث احترام الألمانى ، كما فرض بطبيعة الحال وفوق كل شيء ، طاعة الرؤساء . فما أن يقسم الموظف الميمى حتى يندمج في سلك ديبى قائم لتوطيد سلطان الدولة ومجدها .

أما فرنسا فلم يكن بها شيء من ذلك . فلم تيسم الدولة إلى مرتبة العقيدة

بل تمثلت في شخص الموظف الذي كان في لباسه الرسمي ، لا يبدو أنيقاً فحسب ، بل يثير من الحقد أكثر مما يبعث على الاحترام ، لما ينعم به من مركز مطمئن وعيش رغيد . وفي عهد الجمهورية الثالثة كانت الدولة شيئاً غير الحكومة . وتناوب على الحكومة في الغالب نكرات ما أن تتولى الحكم حتى تعزل . وكان واجباً على الموظف أن يحتفظ بأحسن العلاقات مع نائب الإقليم أو العمدة . وكان هذا ييسر رغباته على الموظفين بل هو سيدهم الفعلي ، وفي مقابل ذلك كان الموظفون يحرسون على إعادة انتخابه . والخدمة المدنية في فرنسا لم تموزها القدرة والكفاية ، ولكنها لم تكن شيئاً يدعو إلى الفخر ، لأن الناس لم يولوها تقديراً كبيراً ، بل كانوا في قلق من عدوانها الصارخ عليهم . وبقيت الدولة الفرنسية بنظامها المركزي الدقيق الذي وضعه نايليون الأول مهوشة إلى حد ما ، لا تلبث أن تتداعى إذا ما أرهاقتها أزمة مفاجئة . ولم تعتنق الفردية الفرنسية مبدأ التسك بالدولة عن عقيدة ، فأعوزها النظام ، وذهبت أدراج الرياح كل الجهود التي بذلت لتنظيمها تنظيمًا أدق . وكان الشعب الفرنسي مقتصدًا إلى درجة لا يدانيه فيها سائر الشعوب المتحضرة ، وكان كل فرد يدخر ويؤمن في الادخار ، ولكن أحداً من هذا الشعب لم يظن ، على ما يبدو ، إلى أن الحكومة وحدها ترزح تحت عبء فادح من الدين ! وفي هذا الشعب الذي حاز شهرة فائقة في تفسير العقود والالتزامات تفسيراً دقيقاً منطقياً ، امتنع الأفراد عن دفع الضرائب للحكومة وتهربوا من الرسوم التي تفرضها . وإنك لتلمس دلائل المجد في الأمة الفرنسية ، ولكنك لا تنظر بشيء منها في الدولة الفرنسية . تمسكت فرنسا إلى آخر لحظة بمبدأ الفردية أكثر من سائر الأمم ، ولم تخرج المحاولات الفاشية والشيوعية لبث الثورة ضد هذا المبدأ عن حيز القول أو

الإضراب أو التجمهر ، ولم تعمل عملاً إيجابياً قط .
وكم اختلفت روح الدولة والحكومة في إنجلترا عن كل مارأيت . كانت
إنجلترا تزرخ بكل دلائل القدرة والكفاية التي لا تقوم على عقيدة دينية ، بل
تستند إلى قواعد محكمة وتدريب منظم معقول ، درج عليها الشعب طائعاً
مختاراً . وحمل عبء الخدمة المدنية في هذه البلاد فئة ذوو مقدرة فائقة ودرجة
كاملة ، يعملون في غير إعلان عن أنفسهم وفقاً لنظام حازم . وهذه الخدمة
المدنية الحديثة في إنجلترا أحدث عهداً منها في ألمانيا ، فانه لم يكد ينقضى
بعد قرن على خلاص النظم الإدارية في إنجلترا من بقايا الاقطاع ، ومن
القاعدة القديمة التي كانت تقضى بإسناد الوظائف العامة إلى اتباع الحزب
الغالب . وكانت الفكرة القائمة في العقليّة الانجليزية ، هي أن الدولة وليدة
مزاج من سلطة التاج والإدارة المحلية ، حيث كانت الديمقراطية الحقة تنمو
بطيء قبل أن تبلغ حد السيطرة على البرلمان والحكومة المركزية .

٧ — الدولة في أمريكا

أما في أمريكا فلم يصل الفرد المادى بعد إلى إدراك كنه الدولة في
إنجلترا ، فالدولة في نظره هي الشعب . وفي المائة والخمسين عاما التي انسلخت
من عمر الجمهورية لم تتجرد الحكومة في أمريكا من صفة الارتجال التي
درجت عليها في كل ما تعرض له من أعمال ، تلك الصفة التي لا وجود لها
في الدولة في أوروبا ، فإن هذه في أساليبها وأعمالها مرتبطة بروابط وثيقة
من التاريخ والتقاليد والعرف . كما أن للدولة في أوروبا من الخدمة المدنية
التي طال تدعيمها ، ومن خبرة قرن كامل في ممارسة التعليمات الحكومية
أساساً وطيداً نمت عليه حتى أصبحت كياناً عاملاً . ومنذ عهد الاستعمار

القائم على الاستقلال ، لم تكف الحكومات الأوروبية تماماً عن التدخل في الحياة الاقتصادية للأمة . ولم يلق إخضاع الشؤون الاقتصادية لإشراف الحكومة إبان الحرب العالمية مقاومة صادقة ، لأن هذا لم يبد بدعة جديدة بل كان توسعاً وتمكيناً لسياسة حكومية جرت عليها أوروبا منذ إقرار مبدأ حماية التجارة حوالي ١٨٧٠ ، والخروج على السياسة الحرة القديمة : وهي سياسة عدم التدخل .

ولم تعد أوروبا بعد الحرب العظمى إلى الحالة الطبيعية ، وهي سياسة عدم التدخل . كما أن أمريكا اضطرتها ظروف الحرب إلى التوسع في الأساليب الحكومية ، ولكنها انتهزت أول فرصة للتحرر من القيود التي اقتضتها « إدارة الحرب » . وفي ١٩٣٣ صدر تشريع « الإنعاش القومي » الذي شد وثاق الصناعة الأمريكية بأسرها بين عشية وضحاها بنظام مرئجل جاء وحى ساعته . فكان مقضياً على هذه التجربة بالفشل ، لا من وجهة نظر الفلسفة السياسية فحسب ، ولكنها أخفقت كحالة إدارية كذلك . ومن سوء الحظ أن كثيراً من الناس يطلقون الفاشية جزافاً على أي لون من البيروقراطية ، وهذا هو اللغو بيمينه ، ذلك بأن أعرق الديمقراطيات الأوروبية تحتفظ بأقوى النظم البيروقراطية ، وأظهر مثال لذلك الدول النموذجية الحرة هولندا وسويسرا والسويد ، فالبيروقراطية لا تتعارض مع الديمقراطية بأي حال .

واستغرق توطيد « الخدمة المدنية » أكثر من مائة عام في أرق الدول الأوروبية . وإذا قلنا الخدمة المدنية فإما نفي مراكز دأمة ذات نظام للترقيات الدورية ، ونظام للمعاشات ، مع توفر أعظم ضروب المرافق المهنى ، والبعد التام عن السياسة . وقد يقرن تغير الحكومات بتغير أساليب

الحكم ، ولكن الموظف المدني في أوروبا يمتد أن الدولة شيء مستقل
تمام الاستقلال عن السلطة الحزبية المتقلبة . وهذا هو السبب في أن الموظف
المدني في إنجلترا وفرنسا والمانيا قبل هتلر استطاع أن يؤدي عمله في
إخلاص وأمانة إبان حكم المحافظين أو الأحرار أو الاشتراكيين على السواء .
ولهذا السبب عينه لقي هتلر وموسوليني لدى الموظفين المدنيين الاستعداد
التام للعمل في ظل الدكتاتورية ، مادامت هذه السلطة الدكتاتورية تستطيع
أن تسند قيامها إلى أساس شرعي . وهذا واحد من الأسباب الرئيسية التي
حدثت بهتلر إلى أن يحرص الحرس كله على أن يكسب مركزه وأعماله
صبغة شرعية . ففي الخدمة المدنية يتمثل الاحتفاظ بالكيان القومي .
وقد عمد هتلر وموسوليني وستالين إلى تحطيم الخدمة المدنية والنظام القضائي
في بلادهم بهدم استقلالهما وإخضاعهما لأهواء الدكتاتورية . والواقع أن
وجود خدمة مدنية غير مصطبغة بالفاشية أو الدكتاتورية يتعارض كل
التعارض مع قيام هذا النظام أو ذاك .

والخدمة المدنية مظهر للقانون ، وهي من أجل هذا لا تلتئم مع الاستبداد
والفوضى ، ولم يحدث أن ظهرت الخدمة المدنية حكما استبداديا ولكنها
لم تمنع قيامه . ولم تستطع هذه الخدمة المدنية يوما أن تنهض سنداً للقانون
ضد الثورة ، ومثلها في ذلك مثل القضاء الحر .

وليست المسألة تتعلق بمدى الخدمة المدنية والبيروقراطية ، ولكنها
تتعلق بقوة الدولة ، وبالحد الذي نسمح به من تدخل الحكومة ، وبقدرة
الحكومة على القيام بالتزاماتها في نطاق القانون . ولا تقف المشكلة عند
الاستبداد ، ولكنها تجاوزه إلى عجز الحكومات الديمقراطية وفسادها .
تلك هي الشرور التي يجب أن نخشاها الديمقراطية أكثر مما نخشى

أية ظروف سيئة تتأب محيط العمل ، فمن اليسور علاج أمثال هذه الظروف الأخيرة أو الحيلولة دون قيامها ، ولكن الشرور الأولى قد تصبح مستعصية ، وعندئذ لا يكون لها من دواء إلا الثورة .

٨ — حكومة تقوم على سياسة الانحلال

واصطنعت الحكومة في وشنجنطن نوعاً من الخدمة المدنية ، ولكنها رغم ضخامتها لم تصل إلى المستوى الأوروبي ، فليس سواءً موظف يعلم أنه سيقضى حياته في وظيفته ، وأن مصيره هذا قد سبق في علم التيب تقريره ، وموظف لا يدزى أى الوظائف تنتظره في هذا الشهر أو ذاك العام ، وليس من شك في الفارق الكبير بين نظرة كل منهما إلى عمله ، ولكن كم من الناس يدركون ذلك ؟ ومن يجب أن هذا الموظف الذى لا يعرف مصيره في شهر أو عام ، يتصل بحكم عمله اتصالاً وثيقاً برجال الأعمال ، لأن من اختصاص وظيفته أن يشرف عليهم أو يوجههم أو يوقع عليهم عقاباً ، أو يسدى إليهم معروفاً . فهل يعقل مع هذا أن ننكر على هذا الموظف التفكير في مستقبله ؟ أو التطلع إلى استغلال صلاته الجديدة وخبرته المكتسبة في الحصول على عمل أكثر إغراء من وظيفته الحكومية مهما بلغت ؟ ولا ينبغي أن نستقصى عدد المرات التى يحدث فيها ذلك ولكن مجرد حدوثه يؤثر -- ويجب أن يؤثر -- في جو المعاملات بين الحكومة ودوائر العمل !

وقد لا يكون في مقدور أمريكا أن تحشد للخدمة المدنية عدداً كافياً من رجال على قدر عظيم من الران ، وعلى استعداد لوقف حياتهم على هذا العمل مقابل أجر متواضع . فليس في أمريكا — كما هو الحال في أوروبا — هذه الطبقة الاجتماعية التى تزود الحكومة في أوروبا بالموظفين صغاراً وكباراً .

وليس فيها الطبقة الارستقراطية العريقة أو الطبقة المتوسطة العليا ، ممن يسمح لهم الاعتماد عن حيز العمل بالحقاق بوظائف الحكومة . كما أن هذه البلاد خلو من طبقة متوسطة دنيا يتوفر لأفرادها شيء من المراتم والتعليم وتصيبو نفوسهم إلى وظائف حكومية متواضعة ، ولكنها مستقرة مدى الحياة . وفي أوقات العسر والتعطل تقط نرى جوعاً غفيرة منهم ترحم أروقة دور الحكومة طلباً للوظائف ، ولكن هذا لا يفسر على أنه رغبة منهم في أن يقصروا حياتهم على وظائف الحكومة ، فهي عمل كسائر الأعمال ، ينبغي إذا ما لاحت فرصة عمل أحسن . وإذا استثنينا رجالاً معدودين شرفاء نجد أن وظائف المرافق العامة في الدولة كانت طريقاً مهنياً للوصول إلى الوظائف الراححة في الشركات الخاصة فقد تعاقب على رئاسة لجنة التأمينات والتبادل ، وهي من أهم وأنفع الإدارات التي خلقها . « التوزيع الجديد » ستة رؤساء في مدى ست سنوات . كما تعاقب على الخزانة ستة وكلاء منذ سنة ١٩٣٣ . هذا ما يجري في أمريكا على حين نرى أن أعظم ما كان يصبو إليه ويحرص عليه الموظف المدني في إنجلترا وألمانيا قبل هتلر ، هو أن يكون « منزوياً » مستوراً عن الأنظار^(١) . وكان يقنع بأن ترشح الوزارة إلى عمله وتقدره حتى يؤهله ذلك للترقى ، أما الجمهور فيجب ألا يعرف عنه حتى الاسم ! والرغبة عن الظهور صفة كان يتطلبها الرئيس روزفلت من مساعديه

(١) عرف المؤلف في السنوات الأولى من حكم روزفلت رجالاً انتهى من دراساته الجامعية ، فمثل وظيفة سكرتير مساعد في واشنطن ، وكان من أكفأ الموظفين ، ولكن لم يمض ثلاث سنوات حتى ترك منصبه إلى وظيفة قانونية بمكتب ضخم في إحدى دوائر العمل الكبرى ، فلما أظهر الأسف على اعتزاله خدمة الحكومة والحسارة التي أصابها من جراء ذلك قال في صراحة « لقد قضيت ثلاث سنوات في خدمة الحكومة ولو زدت عليها لأصبحت مغموراً في زوايا النسيان ! »

السته الذين عينوا بمقتضى قانون التوزيع الجديد ، كما أنها من أهم مقتضيات الخدمة المدنية في أوروبا . والفكرة الأساسية في أمريكا عن الحكومة والإدارة لم تتغير عما كانت عليه منذ قرن تقريباً حين كتب جون استيوارت مل « ليق الأمريكيون بلا حكومة ، فإن في مقدور كل أمريكي أن يصطنع حكومة لنفسه ، وأن يقوم على هذا العمل أو ذاك بما يتطلبه من تفتن ونظام وعزم . وهذا ما ينبغي أن يكون عليه كل شعب حر ، بل إن شعباً قادراً على هذا لمو جدير بالحرية ، وإن شعباً هذه صفته لن يمكن لفرد أو هيئة من استعباده ، لمجرد أنهم يستطيعون القبض على زمام الحكومة المركزية » .

فهل تريد أمريكا أن تتجرد عن ذلك ؟ هذا هو السؤال المعضل الذي يجب على كل أمريكي أن يجيب عنه قبل أن يطلب إلى الحكومة اتخاذ خطوة في هذا السبيل أو ذاك ، لقد أصابت هذه البلاد نجاحاً كبيراً في تطهير الحكومة وتعزيز كفاءتها ، وقضت إلى حد بعيد على نظام قصر الوظائف على الاتباع في نطاق الإدارة الاتحادية ، ولو أن هذه الطريقة لا تزال سائدة بشكل ظاهر في الولاية وفي المجالس البلدية ، وقد رفعت أمريكا من المستوى العقلي لموظفيها المدنيين ، ورغم ذلك لا تزال الخدمة المدنية فيها تفتقر إلى الخبرة والتقاليد ، والأمريكيون أنفسهم لا ينكرون ذلك ، وهم يعمدون إلى نظام الامتحانات باعتبارها الطريق الوحيد لاختيار الموظفين اقتصاديين أو سياسيين أو كيميائيين ، وهذه الامتحانات تستلزم الإحاطة بكل ألوان المعرفة إلا واحداً ، هو أهمها جميعاً : الخبرة الإدارية ! ويظهر أنها مطلب عسير ، لأن أغلب موظفي الحكومة الممتازين كثيراً ما يعتزلون عملهم فيها . والموظف في أوروبا يبدأ في أول درجات السلم ثم يرقى تباطؤاً وفقاً لنظام دورى إلى أعلى المراتب ذوات الرواتب الضخمة في مدى فترة مقررّة من

الزمن . فإذا بدأ عمله في سن الخامسة والعشرين مثلاً فإنه يعلم ماذا يكون مصيره في سن الخمسين . والقاعدة المعمول بها أنه لا يجوز فصله ، وهو يتمتع بمثل ما يتمتع به قضاة الاتحاد الأمريكي من الامان والاستقرار في المركز . وكان من نتيجة ذلك أن شغل الوظائف الكبيرة في الحكومة في أوروبا موظفون يحملون خبرة السنين الطويلة . ولكن الأمر يختلف عن ذلك في أمريكا ، فليس هناك ترقيات دورية ، وقد يقضى الموظف الأمريكي عمره في الوظيفة التي بدأ بها ، ويمكن فصله في أى وقت إذا أُنيت وظيفته (لأن الكونجرس لم يقر الاعتمادات المطلوبة مثلاً) .

فهذه البلاد دائبة على الارتجال في نظمها الإدارية . فقد ارتبجت « إدارة دفعة الحرب العالمية الأولى » ، وارتبجت نظم « التوزيع الجديد » كما جرت على سياسة الارتجال في « إدارة دفعة الحرب العالمية الثانية » ولم تفهم فرصة هذه الحرب لإقامة نظام بيروقراطى وطيد . ولكن الحكومة تدعو لخدمتها بعض رجال الأعمال المحنكين الذين أصابوا شيئاً من الثراء ، ولكن غيرتهم الوطنية تحفزهم إلى التضحية بصوالهم الذاتية في سبيل الصالح العام ، حتى تنفرج هذه الأزمة القومية ، وقد ظهر بجلاء — وهذا شئ يدعو إلى السخرية — أنهم يلقون معارضة حاقدة وارتباباً بغيضاً ، لا من جانب الموظفين المدنيين ، ولكن من جانب طائفة من الهواة في دوائر الحكومة ، وهم شخصيات جامعية ممتازة ، أخذوا من الجامعة ، وهم على أتم استعداد للرجوع إليها في ظرف وجيز بعد تزويد الحكومة بمصارة تفكيرهم !

٩ — انحراف السياسة

إن نظرة الارتياب التي يرمى بها الأمريكي الدولة ذات أثر خطير على محترفي السياسة ورجال الحكم . وهنا أيضاً نجد مركز السيامي في أمريكا يختلف عنه في الديمقراطيات الأوروبية الراقية . ففي وقتنا هذا — وإن كان بشكل أقل مما كان عليه منذ خمسين عاماً تقريباً — نجد الألوف من الشبان الإنجليز المتعلمين تتجه أطعاهم إلى عضوية البرلمان . وليس من فارق كبير في هذا الاتجاه بين حزبي المحافظين والعمال ، فكلتا الحزبين يضم أفراداً من سلالة أعرق الأسر ، فعضوية البرلمان — كالخدمة المدنية — هدف مقرر يسمى لبلوغه .

فقد يكون على الشاب الإنجليزي أن يعمل وهو غرض في البرلمان سكرتيراً خاصاً لأحد أعضاء الوزارة ليصل إلى منصب وكيل برلاني لإحدى الوزارات ، ثم يرقى بمرور الزمن إلى مقاعد الوزراء ، ومن ثم يحظى بأحد الألقاب . ومن شأن هذا الذي ذكرنا أن يسبغ على الديمقراطية وقاراً لا تنال منه الأحداث الطارئة . ومثل هذا يصدق على فرنسا وسويسرا وهولنده واسكندنباهو ، كما كان يصدق إلى حد كبير على الريحشتاغ في المانيا الامبراطورية ، كما كان يصدق في حدود أضيق على جمهورية ساكس ويمار في ألمانيا .

ومهما يكن من شيء فإن هيئة مجلس الشيوخ الأمريكي لن تخطيء أحداً ، ولكن الناس قلما ينظرون إليه على اعتباره جامع العناصر الممتازة المستنيرة في الأمة ، فمناقشاته لا ترتقى إلى القيام الأرفع من الحكمة السياسية أو النظريات الفلسفية والتاريخية ، وقليل من أعضائه من ينظر إليهم باعتبارهم وصلوا إلى مستوى النضوج العقلي كعلماء أو ساسة محنكين . وإنك

تتضاءل آمالك إذا قصدت يوماً إلى مجلس النواب ، وإنك لتشعر بخيبة أمل إذا ما انتقلت إلى الهيئات التشريعية أو المجالس البلدية . وما يسترعى النظر في الولايات المتحدة أن أضخم وأعظم صحف العالم (الموجودة بها) لا تتعرض لذكر مناقشات الكونجرس ، على حين تملأ المناقشات البرلمانية أعمدة الصحف الأوروبية بانتظام أثناء انعقاد البرلمان ، وظاهر أن الصحف الأمريكية تتوقع أن قراءها لا يجدون لذة في مطالعة مناقشات مجلس الشيوخ أو مجلس العموم أو الهيئات التشريعية أو المحلية . وإن أشد الناس اتصالاً بالشعب والتصاقاً به لهم أعضاء الهيئات المحلية الصغرى ، فلا عجب إذا تمثلت صورة « سياسة الأمة » في أذهان الشعب على غرار هذا الطراز من الأعضاء بكل ما تقتزن به كلمة « سياسى » لدى الرأى العام من معان وصفات . ونجد هنا في الأقاليم ظاهرة أكثر وضوحاً منها في الحكومة الاتحادية ، وهى أن الحد بين محيط العمل ومجال السياسة غير واضح المعالم ، بل يكاد ينعدم ولهذا كان الجميع ، من متطرفين ومحافظين ، يسمون جهنهم لإبعاد « السياسى » عن كل شئ . ولكن « السياسى » ، وليس الموظف المدنى ، هو الذى يسبق إلى تخيلة الفرد الأمريكى إذا ما ذكرت الدولة . والمحافظون لا يتناقضون مع مبادئهم — على الأقل — إذا ما جاهدوا فى إبعاد الحكومة عن نطاق الشؤون الصناعية والتجارية — أما المتطرفون فإنهم — رغم عدم تقهيم بالحكومة — يطلبون المزيد من تدخلها تدخلا يصل إلى حد التملك ، وهم فيما يذهبون إليه أقل اتفاقاً مع مبادئهم .

١٠ — الحرية وسلطان الدولة

وليست المشكلة العظمى فى القدرة الإدارية فى الدولة ولكنها فى مدى

ما تتمتع به الحكومة من سلطان . وتلك مشكلة فطنت إليها الأجيال السالفة ، بل نشأت عنها التقاليد السياسية في البلاد . وقد أحيطت الحرية بسياسات وإق بـما فرضه الدستور من ضوابط السلطات وقواعد التوازن بينها فإليها يرجع الفضل في الاحتفاظ بالحرية في أمريكا ، ولكنها حالت دون تحقيق الكفاية والمرونة في نطاق السياسة والإدارة . ولم تتخذ هذه المشكلة مظهراً حاداً لأن النشاط الحكومي حتى سنة ١٩٣٣ كان محصوراً في دائرة ضيقة ، وبأن وجه الخطر فيها منذ ذلك الوقت ، وسوف يشدد بعد هذه الحرب عند ما تواجه أمريكا في الداخل والخارج تبعات لاعهد لها بها . وإن أساليب الاستبداد التي طفت على الحكومات الأوروبية لم تمنح الشكوك التي ساورت الناس من جراء نمو سلطان الدولة . ولهذا كان لزاماً على الديمقراطية أن تتقي شر هذا . « فالسلطان مفسدة ولكن السلطان المطلق هو الفساد المطلق بعينه » . ويصدق قول لورد أكتون هذا على المستقبل كما صدق على الماضي . وإن كل عمل نمهد به إلى الحكومة سيزيد من سلطانها ، فتمن في إخضاع الناس لسيادتها وتقرض عليهم قيوداً جديدة . وينبغي أن تنبه إلى هذا الخطر عند ما تلجأ إلى الحكومة لتخفيف ويلات اقتصادية واجتماعية . وقد تباينت وجهات نظر الجيل الحاضر إلى هذه المسألة تبايناً لم يمهّد في غيرها . وصدّع موضوع الحرية الاقتصادية أركان الديمقراطية ، وقام هذا التصدع بسبب الفلسفة التي سادت النضال بين الطبقات . تلك الفلسفة التي لم تقتصر على اشتراكية العمل . وتناسى عصرنا الحاضر الأسس التي قام عليها المجتمع الحديث

وصميم الخطأ هنا هو الخلط بين المطالب الفنية والاقتصادية . وقد وقع ضحية لهذا الخلط ذلك نفر من الكتاب الذين يعيشون في عزلة بعيدين عن

الصراع الاقتصادي ، فنجد جون ديوى ، وهو فيلسوف أميركا الفذ ، وهو الذى فطن الى خطر السلطة والقوة ، نجده يساق مخدوعاً الى هذا الزلق الخطر : « إذا كان أهم ركن فى مذهب الأحرار هو تحرير الفرد تحريراً تاماً فيه تحقيق لأسمى معانى الشخصية وإظهار للكفاية ، فإنه جدير بالدعوة المخلصة إلى هذا المذهب أن تتخير السبيل للوصول إلى هذه الغايات . وحشد كل القوى المادية والميكانيكية تحت إشراف الدولة ، هو السبيل الوحيد لتحرير الأفراد من الجندية وما تنطوى عليه من قضاء على ما يمكن أن ينجى من تمار ثقافته » .

ولكن هذا المبدأ ينطوى على ضربين من التضليل :

١ — أولهما أن حشد القوى الميكانيكية والمادية أمر يمكن أن ينتج عنه تغيير أو تحسين فى حياة هؤلاء الذين يعملون فيها . ولكن العامل فى منجم الفحم مقضى عليه بالحرمان من ضوء النهار ومباهجه ونباهه أيا كان المالك للمنجم . كما أن عامل الصلب متاول طوال حياته إلى المطرقة التى تصم الآذان ضرباتها ، إلى جانب الفرن ذى الحرارة اللاخفة ، ولن تخلصه الاشتراكية من الضوضاء أو الحرارة أو الإرهاق ! والذين يعملون فى معامل الكيمياء يعانون من الروائح الكريهة سواء كان العمل من ابتناء الرأسمالية أو المجتمع . كذلك الفتاة التى تعمل على أنوال النسيج أو منازل القطن لن تتخلص مما يرهقها من هذا النشاط الميكانيكى الدائب على وتيرة واحدة . وإن زيت روسيا السوفيتية فى باكو — كما يقول روجر — لنور رائحة شبيهة برائحة الزيت الذى يستغله الرأسماليون فى ولاية تكساس . إننا إذا لم نتخلص من الأساليب الصناعية الحديثة ونعُد إلى الحياة البدائية — وليس من يقول بهذا غير غاندى — فسوف يظل الانسان الحديث عبداً للقوى الميكانيكية والمادية !

٢ — أما التضليل الثانى فغير صريح ، وهو متضمن فيما يفترضه جون ديوى من أنه من المستطاع حشد القوى المادية والميكانيكية ، على حين ترك القوى الثقافية حرة . وبعبارة أخرى يقوم هذا الفرض على أنه فى الامكان تقسيم الحياة إلى نطاقين مستقلين لا صلة بينهما : نطاق المادة وهو الذى تسيطر فيه السلطة الجماعية . ونطاق الروح وهو الذى تجسد الحرية الشخصية فيه مجالا ، وتلك لمرى فوضى فلسفية فى أسوأ مظاهرها . فليس ثمة حد يقوم فاصلا بين هذين النطاقين ، ولو وجد مثل هذا الحد لكان لزاما أن تبذل كل الجهود لتحطيمه . إن فن الصناعة وليد العلوم الطبيعية البحتة . ونحن الآن على حق عندما ننظر فى لهف وعجب إلى العلم ، وهو يهدم الحواجز بين المادة والطاقة وبين الحياة والموت ، وكان مبلغ الظن خلال المصور أنها غير قابلة للزوال .

ومهما يكن من أمر النظام المراد إقامته فإن السياسة الاجتماعية فى مداها وأهميتها ، تقوم على تحقيق الأغراض الآتية :

١ — الحصول على أكبر حد من الانتاج الاجتماعى بأقل جهد إنسانى فى العمل الميكانيكى .

٢ — توزيع هذا الإنتاج مع تحقيق العدالة الاجتماعية فى أسنى مظاهرها بما يتناسب مع مقتضيات التقدم الاقتصادى والاستعداد للمستقبل .

٣ — إزالة الفوارق القائمة بين الطبقات ، والحيولة دون نشوء فوارق جديدة ، ولن يتحقق ذلك إلا بإقرار مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم لكل المواطنين تبعا لمواهبهم .

٤ — بسط الحماية الاجتماعية فى نطاق واسع على الذين يمجزون عن حماية أنفسهم ضد عوادم الزمن .

فالديمقراطية نفسها تقرر في برنامجها - تمشيا مع العقيدة السائدة - أن « توفير السعادة » للغالبة لا يتفق مع « بؤس » الأقلية . ودأبت الديمقراطية على تحديد أغراضها المشتركة الجماعية تحديداً دقيقاً تبعاً لتطور القاييس ومطالب الزمن ، فكانت تشمل الدفاع والشرطة والتعليم والصحة العامة والموارد القومية ، وقد تَضم إليها في غدر السلامة الاقتصادية إذا زال الغموض الذي لازم هذا التعبير ، وحل محله مقترحات عملية واضحة .

تلك هي مطالب السياسة الاجتماعية الحرة . وسوف يشتد الجدل والنقاش حول كل واحد منها : هل آن الأوان لتحقيقه ؟ هل يحمد الأخذ به ؟ وما مزاياه وما عيوبه ؟ هذه المطالب كلها يمكن تحقيقها في نطاق مجتمع رأسمالي ، ورأسمالي فقط ، دون إهدار للحرية . ولكن هذه المطالب تؤدي إلى الاستعباد في ظل نظام يضع المجتمع فيه يده على الحياة الاقتصادية . وليس هناك كما يقول جون ديوى « زرع عن الحرية الشخصية إلى حرية جماعية » يمكن أن ينعم الناس فيها بحرية حقيقية تختلف عما ينعمون به من الحرية القانونية .

ومن الصعب أن نصل إلى غور هذا الاختلاف ، فبلغ علمنا أن كلمتا الحريتين الحقيقية والقانونية قد انهارت في كل مكان . فإلى أي حد من الحرية الحقيقية ينعم العمال في جنة السوفييت ؟ وإلى قسط من هذه الحرية الحقيقية نقي للعمال الألمان بعد إدخال « سجل العمل » الإلجباري الذي تحقق به المثل الأعلى لايجاد عمل للجميع ، في ظل الاشتراكية الوطنية في ألمانيا ؟ وماذا ترك بحق من هذه الحرية لأرباب الصناعة في إيطاليا الفاشية ؟ فسرعان ما تختفي الحرية القانونية إذا فقدت الحرية الحقيقية . ولم يعهد لهنر سبيل القبض على زمام السلطة دون مقاومة ، سوى شيء واحد ، وشيء

واحد فقط ، ذلك أن الأفراد جميعهم أيا كانت طبقاتهم كانوا يعتمدون اعتماداً اقتصادياً على الدولة .

على أن هذا الاختلاف الذى استغلق فهمه يقوم على فكرة وجود طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ، على أن يكون للأولى السلطان السياسى الذى يتمثل فى الحكومة وتكون الدولة فى هذا الوضع رهن تصرف المستغلين ، وفى هذه النظرية بطبيعة الحال إنكار للمذهبين : الرأسمالية التى تخضع أصحاب العمل والموظفين والمتمهدين والفلاحين والمهال لقوى اقتصادية جبارة لا هوادة فيها ، والديموقراطية التى تضع السلطة السياسية فى يد الأغلبية دون اعتبار للملكية أو الثروة .

الفصل الثالث

الرأسمالية في أكمل صورها

١ - الفوضى أو النظام

إننا نتطلع إلى النظام إذا ما ضربت الفوضى أطنابها فيها حولنا . وإن مجرد فكرة النظام تنطوي على خطة ما . وإذا ما عرضنا للفوضى التي تحترم العالم الآن فإن الخرافة تبشر بخطة دولية ، وإذا واجه الناس أزمة قومية استهوتهم فكرة عمل قوى . وهم يقولون إن الفوضى السياسية ماثلة في الديمقراطية ، وعندئذ لا تستتب الأمور ولا يستقر النظام إلا على يد زعيم دكتاتور .

ويقولون إن الرأسمالية هي أس البلايا الاقتصادية ، وعندئذ يبدو الخلاص كل الخلاص في الاشتراكية !

بشر لينين « بالدولية » الصحيحة ، ووعده هتلر بالنظام الجديد . وبمثل تلك النعمة تمشدق موسوليني واليابان . وتسير روسيا على برامج السنوات الخمس ، كما تسير ألمانيا واليابان على مشروعات السنوات الأربع ، أما إيطاليا فقد ابتدعت نظام « النقابات » التي كتب عليها أن تنفذ أية مشروعات كان يفيض بها خيال الدوتشي .

وهم بذلك يزعمون أنهم أتوا بكل ما وعدوا من معجزات ! ومن ذا الذي يتصدى للمعارضة في هذا الزعم ؟ إنك لا تسمع إلا أصواتا متحمسة بالرضا

والقبول . وسكت المعارضون أو أخربست أنفسهم . ولسنا نعرف عدد هؤلاء المعارضين ، فليس أمامنا إلا أمة مجمعة على الوضع الجديد !
والحقيقة هي أن الرأسمالية المثالية بعثت الأمل في نظام كامل ولكنها قصرت دون تحقيقه . كما أن الخطط التي وضعتها الدكتاتورية الاستبدادية أسفرت عن فوضى تامة ، لأن هذه الخطط لم تنفذ بعد ، ولا يمكن أن توضع موضع التنفيذ . والديمقراطيات الرأسمالية لا تفتأ طول الوقت تضع الخطط في كل الاتجاهات ، ولكن الدكتاتورية دائبة على تقويض دعائم هذه القوى التلقائية من أساسها لأنها تفقد عليها تدايرها .

٢٠ — النشاط الذاتي في الرأسمالية

إن مبلغ الكمال الذي تسعى إليه الرأسمالية هو إيجاد مجتمع من رجال ونساء أحرار يعملون بوازع من مصلحتهم الشخصية على جلب أعظم حد من الخير العام لأكبر عدد في المجتمع ، الذي لن يكون فيه صراع بين الطبقات ، طالما وفي كل فرد جزء عمله بالقدر الذي تسمح به حدود الاقتصاد . وفي مثل هذا المجتمع الحر لن يستطيع إنسان أن يتذرع بسلطانه السياسي لحرمان فرد آخر من هذا الجزء العادل .

وينتج كل فرد في هذا المجتمع أحسن ما تهيأ لانتاجه ، طالما تيسر له الحصول على ثمن يربي على التكاليف ، ومعلوم أن المنافسة الحرة في السوق هي التي تقرر الأسعار ، فإذا لم يوجد من يستبد برفع الأسعار لهوى في نفسه ، فلا يمكن والحالة هذه أن تزداد الأرباح إلا عن طريق واحد ، وهو تقليل نفقات الإنتاج . وعلى هذا الوضع يكون « هدف الربح » عاملاً ثابتاً في ارتفاع أساليب الإنتاج من الوجهة الفنية ، وتقدم الميكنات التي تقوم به . وإذا

ارتفعت الأسعار عن المستوى ، كان من شأن الرغبة في الربح الكثير أن تعمل على زيادة الإنتاج ، فيكثر العرض تبعاً له ، فتعود الأسعار إلى مستواها العادى ، ويستقر التوازن .

والمفروض أن ما يصدق على البضائع يصدق على العمل ورأس المال . ذلك أن تخفيض أجور العمال قد يكون عاملاً قوياً في زيادة الإنتاج بسبب وفرة الربح ، فتشتد المنافسة بين أصحاب العمل على مضاعفة الإنتاج ، ومن هنا يشتد الطلب على العمال فترتفع أجورهم . ولكن المغالاة في رفع أجور العمال لا يمكن أن تدوم طويلاً ، ذلك بأن تضخم تكاليف الإنتاج يضعف من قدرة أصحاب العمل عليه . فتقل الحاجة إلى العمال .

وبنفس الطريقة يتدخل العرض والطلب في رأس المال ، فإن نسبة الربح هي التي تحدد حسيلة رأس المال . فإذا افترضنا وجود « اقتصاد » لا تزد فيه الاعتمادات المالية إلا عن طريق الأموال المدخرة ، كان طبيعياً أن يفالى المقرضون في فوائد القروض كلما اشتدت الحاجات إلى اعتمادات . وتكون النتيجة أن ترتفع نسبة الفائدة للدول الفقيرة ، بينما تنخفض للدول الغنية عما تقتض هذه أو تلك من أموال . وهذا يتناسب مع مستوى المعيشة منخفضاً كان أو مرتفعاً . فإذا كان النقد غالياً في بلد ما رخصت تكاليف الحياة فيه ، أما إذا كان النقد رخيصاً فإن نفقات المعيشة تزداد نسبياً . وكلما عظم الدافع إلى الادخار — لقلة رأس المال — نقص أجر العمل . وتلك صورة حقيقية لاقتصاديات الأمم المتأخرة . فأسعار القروض والرهون في البلقان والصين ١٢ ، ١٤ ٪ وقد تزيد على ذلك كثيراً ، ولكنهم هناك لا يجدون فيها أمراً غير عادى ، وهذا أقل مما يتقاضاه المحتالون من ربا فاحش ، ولكن هذه الظاهرة لا تدل على جشع من

جانب المقرضين بقدر ما تكشف عن ضالة رأس المال .

ولمثل هذه الحالة مغزاها الاجتماعي والاقتصادى ، فمنها أن نفراً قليلاً يبحاوزون الحد فى جمع الثروات وينفقون من دخلهم الواسع زراً يسيراً ، ولكن هذا النزر اليسير يضى عليهم أعظم مظاهر الترف والبذخ وسط الأغلبية الفقيرة المدممة . وثمة مغزى آخر لهذه الحالة ، فإن من شأن ضالة رأس المال أن يكون التوسع فى العمل واستخدام المال فى استحداث الآلات وقفا على صفقات قليلة تُدر أعظم ربح ، لأن العمليات ذات الربح القليل لا تكاد تغطى نفقات رأس المال . وبهذا قضى على الدول ذوات رأس المال القليل أن تقف مكانها من التأخر الفنى ، وأن تستغنى بالعمل اليدوى عن العمل الميكانيكى . أما النتيجة الأخيرة فهى أن أجور العمل لابد أن تظل زهيدة ، لأن اقتصاداً لا يقوم على الأساليب الميكانيكية لا يمكن أن يسير على قدميه إلا برخص الأجور .

وفى الدول التى من هذا القبيل تكون أحسن مقاصد الحكومة وخير نظم العمل أموراً لا طائل تحتها ، فأنك لا ترى فى الدول الفقيرة إلا حكومات سيئة ضعيفة عاجزة ليس فيها شئ من الأساليب الاجتماعية أو الهيئات المالية المنظمة . ولن يتسنى إقامة خدمة اجتماعية شاملة حيث لا يوجد من السكان عدد كاف ممن يستطيعون دفع الضرائب التى تسد النفقات . وقد لا يكون من المرغوب فيه بذل أية محاولة فى هذا السبيل — وفى هذا من القسوة ما فيه — لأن الاستزادة من الادخار مع تحديد الاستهلاك هى الهدف الأساسى الذى ترى إليه سياسة اقتصادية معقولة . والإجرام كل الإجرام أن تعتمد الحكومة فى مثل هذه الدول ، لدافع الشهرة أو الأطماع القومية ، إلى الزج بنفسها فى أعمال حرية ضخمة أو مغامرات للتوسع والفتح

فإنها لن تستطيع إلى ذلك سيلا إلا عن طريق خفض مستوى المعيشة فيها إلى حد أقل بكثير مما تستلزمه بعض الظروف الاقتصادية . ولكن هذا الجرم القاتل ارتكبه أكثر من واحدة من الحكومات الأوروبية تحت سمعنا وبصرنا في هذه الأيام !

ومن ناحية أخرى نجد أن تزايد الثروة يقترن بهبوط في نسبة الفائدة . فكلما توافر رأس المال أخذت غلته في التناقص . وربما يستوى مقرض النقود في بوسطن مع زميل له من بوخارست في الشراهة والطمع ، ولكن الأول في شراسته هذه يتقاضى عن القروض فائدة لا ترتفع عن كسر مم يحصل عليه أخوه في الغريزة في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية . وكلما تكثر المال الدخر تناقصت غلته تناقصاً ذاتياً . وكلما رخصت الأموال أصبحت مشروعات العمل في حيز الإمكان ، فتبنى المؤسسات وتستحدث أحسن الآلات ، وترفع عن كاهل الإنسان العامل أسوأ ضروب الإرهاق والسخرة ، ويتسع نطاق العمل ، ويكثر الطلب على الأيدي العاملة ، فتزداد الأجور ويرتفع مستوى المعيشة ، ويضيّق الحد بين الفقر والترف ، ويهدأ التوتر الاجتماعي . وكلما نمت ثروة الأمم أمكن استخدام جزء متزايد منها في الأغراض الاجتماعية ، مثل إقرار الأمن وتقديم التعليم وتحسين الصحة والإفادة من أوقات الفراغ والتمتع بالحياة .

وليس هذا النشاط الناقص قاصراً على الاقتصاد القوى فحسب ، بل يمددونه إلى العلاقات الدولية إذا أتاحت لها الحرية التامة في النمو . فإذا زاد حد السعر في مملكة عن المستوى العالمي فإن فيضاً من البضائع الرخيصة يغمر السوق في وقت قصير فيعود إلى الأسعار التوازن الذي كان وشيك الاضطراب : ولو أصاب الأجور خفض في بلد ما فإن المهال يهاجرون إلى البلاد التي تقدم

أجوراً أحسن ، وبذلك يخففون الضغط عن أوطانهم ، بل يساعدون بلادهم بما يرسلون إليها من مال مدخر . ولو نضب المال في قطر ما ، فلا يحتاج الأمر لأكثر من رفع سعر الفائدة فتتدفق الأموال إلى هذا القطر من البلاد التي يقل فيها هذا السعر ، والمكس صحيح . وبهذا التشابك الواسع النطاق نجد أن الرخاء أو الضيق الاقتصادي يتناوبان الدول الرأسمالية في وقت واحد تقريباً ، وإن اختلفت شدة هذا أو ذاك من بلد إلى بلد .

ولهذا كانت الرأسمالية ، بوصفها نظاماً دولياً صمياً ، شديدة الحساسية والتأثر بما ينتاب العالم من اضطرابات .

٣ — علم التجارة الحرة

هذه الخطوة المثلى ، بل الحلم الذي طالما تردد في خيال أنصار الرأسمالية لم يتحقق بعد . بل لا تزال حلماً تهفو إليه النفوس ، وفكرة تتطلع إليها الأبصار ، بل إنجيلاً دعا إليه وتمثل به العالم التمدين وما وراءه طوال القرن التاسع عشر . وفي فترة القرن ونصف القرن التي سبقت الحرب العظمى الأولى كان العالم سائراً في هذا الاتجاه ، لا يقف في طريقة شيء . وكأنما كان القرن التاسع عشر يمضي سريعاً نحو هذا الهدف . ولكنه كان سراًياً خادعاً ، كلما قربت منه مثثداً تقلص ببطء ، فإذا قصدت عدواً نحوه وإلى مدبراً فلا تدركه .

وكانت سيطرة الرأسمالية والحرية على العالم تحمل في ثناياها عوامل القضاء عليهما ، ولنعرض أولاً للعلاقات الدولية . لم يتحقق مبدأ التجارة الدولية الحرة ، وكانت المملكة المتحدة (لا الامبراطورية البريطانية) هي الدولة العظمى الوحيدة التي ألغت الحواجز الجمركية ، وبذا سارت على المبدأ

التي كانت تدعو إليه . وباستثناء بعض الدول الصغرى مثل هولنده وبلجيكا نجد أنه لم يتيسر لهذا البدأ اتباع أقوىاء ، ففي أوروبا نرى المانيا — النجم الساطع في عالم الصناعات — لم تلغ التعريفات الجمركية قط . ولفترة وجيزة قبلت مبدأ التجارة الدولية الحرة قبولاً أجوف لم يقترن بعمل ، ولكنها انحرفت عنه سنة ١٨٧٨ ، وكان الزراع إلى الشرق من نهر الإلب ، وقد عظمت لديهم تكاليف الانتاج ، في حاجة إلى الحماية ضد الانتاج الزراعى الأمريكى الرخيص . ولم يكن هؤلاء الزراع سوى الطبقة الارستقراطية الألمانية « جنكرز » وهم الذين حكموا بروسيا واختصوا بوظائف الجيش والخدمة السياسية والمدنية فيها . ولكن ثمة غرضان خليقان بالتحقيق : أولهما ، وهو الأسى ، سلامة المانيا من الوجهة الحربية ؛ أما الثانى فهو إنعاش قوم كان ينظر إليهم فى احترام وإكبار على أنهم أعظم الطبقات فى المانيا (الزراع فى شرق الالب) ، فلو ثبت أن تعريفات جمركية على المواد الغذائية تصيب سكان المدن فى صميم حياتهم ، أو تضعف مقدرة الصناعة الألمانية على المنافسة فى الأسواق ، فإن هذه التعريفات الجمركية لا بد أن تنفذ تحقيقاً للفرضين السالفين ، الحربى والاجتماعى ، رغم أنها لا تمت إلى الاقتصاد بصلة ، وقبلت المانيا إذ ذاك أن تدفع الثمن غالياً رغبة منها فى الاستثناء إلى حد كبير عن موارد الغذاء الأجنبية فى حالة الحرب ، وفى الاحتفاظ بطبقة ممتازة لها التزاماتها فى الكيان القومى الألمانى ، وإذن يجب التقلب على أى اعتبار يتعارض مع هذه السياسة ، وكان توافقاً سعيداً أن ينتفع بهذه السياسة تلك الطبقة التى أقرت الفوارق الاجتماعية . وكانت حجج الحرب والحياة الاجتماعية قوية مخلصه . ولكنها من سوء الحظ لم تلتئم مع الخطة المالية وقتئذ .

ولم تخلص فرنسا الإخلاص كله لذهب حرية التجارة لأن عقيدة « الاستغلال » لم تفقد قوتها في هذه البلاد التي أنبتتها . أما النمسا والمجر — التي لم تكن يوما حرة ، والتي كانت على بينة من ضعفها الاقتصادي أمام ألمانيا وبريطانيا — فإنها كانت أقل ميلا إلى التخلي عن مبدأ حماية التجارة . أما الروسية القيصرية فكانت تدعى ادعاء عريضا أنها تناصر حرية التجارة الدولية ، ولكنها كانت تقرب وجهها لوجه جارتها على الجانب المقابل من المحيط ، وهي الولايات المتحدة الحرة الديمقراطية ، ذلك أن هذه الولايات لم تقنع يوما عن حماية التجارة ، وكان موضوع الحواجز الجبركية من أهم المسائل التي يتناحر عليها الحزبان الجمهوري والديمقراطي فيها .

٤ — مشاكل الهجرة

أما الحزبان الأخريان ، ونعني بهما حرية الهجرة وحرية انتقال رؤوس الأموال فقد تحققنا إلى حد يقرب من الكمال ، وجاءتا بالمعجزات . وقد يكون استثمار الدنيا الجديد كبرى هذه المعجزات . ولكن الهجرة أدت عملا أكثر من مجرد إنشاء المستعمرات ، فقد وجدت هجرة واسعة النطاق داخل أوروبا ، ولكنها لم تسترع ما كانت خليفة به من الانتباه . فالتنظيم الاقتصادي الهائل حتى في ألمانيا لم يكن من عمل الألمان وحدهم ، فإنها لم تجذب الأفواج الكبيرة من المهاجرين — وبخاصة من النمسا والمجر وشرق أوروبا — بل كانت تستأجر كل عام مئات الألوف من العمال في فصول معينة من بولندا وإيطاليا . كما كان يحدث أن العمال الإيطاليين يقصدون إلى الأرجنتين في موسم الحصاد ويعودون بمعه إلى بلادهم ، كما اجتذبت فرنسا ملايين العمال من الروسيين والبولنديين

والإيطاليين للاقامة الدائمة بها والعمل في الصناعة الفرنسية . وفي امبراطورية النمسا والمجر ، وهي ثانية الدول الأوروبية من حيث المساحة ، حدثت الهجرة بين الأجناس المختلفة ، فهاجر مئات الألوف من التشك إلى فينسا ، وقصد الكرواتيون والسلافيون إلى تريستا ، وتحركت جموع السلواك والرومانيين إلى المصانع المجرية ، فريق للاقامة أبدا ، وفريق للاقامة المؤقتة .

وقد استتحات الهجرة بهذا الشكل إلى مشكلة سياسية من نوع حاد ، ففي أمريكا بلغت من القوة حد الانفجار . وكان من الطبيعي أن توحّد هذه العناصر وتموّد على حياة لاعهد لمعظمها بها من حيث اللغة والتقاليد والمعادات ، وبعبارة أخرى كان من الضروري إدماج هذه العناصر في البلاد إدماجاً تاماً . ولكن هذه العملية كانت تزداد تعقيداً ، وكان من شأنها أن تخلق الحزازات بين الطبقات ، وأن تسبب زاعاً داخلياً . وكانت مشاكل الهجرة في أوروبا مصطبغة بلون آخر . وكان منشؤها في الصراع بين القوميات المختلفة التي كانت تتطلع بعين الحقد إلى توازن في القوى من العسير الاحتفاظ به . وبنشوء مذهب القومية واعتزاز كل عنصر بقوميته كانت عملية الاندماج في أوروبا معقدة ، بل كانت أمراً غير مرغوب فيه . فعمال المناجم التشكيون الذين هاجروا إلى المناطق التي كانت يوما المانية بمحبة ، طالبوا بمدارس وقضاء وإدارة خاصة بهم ، بلغتهم ، وجر عامل النجم في ركابه المعلمين والموظفين والقضاة والمحامين . وأدخل في روع عامل النجم إذ ذاك أنه يمكن لأمته في الأرض . وهكذا كان الحال مع الإيطاليين والبولنديين وغيرهم . ولا يجمل بنا أن نعتقد أن هذه الصيحات السياسية ارتفعت — أول ما ارتفعت — من أدمغة موسوليني أو هتلر ، كما ارتفعت « صيحة الحرب » من الإله زيوس في حروب ترواده ، فالواقع أن هذه

الأفكار وللت وكانت مثار صراع عنيف قبل الحرب العالمية الأولى بسنين طويلة ، في الوقت الذي ابتدع فيه قادة أوروبا فلسفتهم السياسية .

٥ - نزع الميمنة في تفهوت رأس المال

ولم تكف السياسة قط عن التدخل في حرية انتقال الأموال ، فإن ألمانيا عند ما عمدت قبيل الحرب الماضية إلى تمويل مشروع سكة حديد بغداد ، لم يكن الدافع الأساسي لها أن هذا العمل يدر ربحاً مغنياً . ولكن الذي حدا بها إلى هذه المغامرة المالية هو الرغبة في بسط نفوذها السياسي . فإن رجال المال والصناعة لم يتحكموا في وزارة الخارجية ، ولكن وزارة الخارجية هي التي اهتمت ووجهت وبسطت حمايتها على نشاط المال والصناعة . ولم يحفز فرنسا إلى تمويل مشروع سكة حديد سيبيريا ، أن هذه الأموال لم تجد استغلالاً مساوياً أو أكثر ربحاً في غير هذا السبيل (في بقاع غير روسيا) ، ولكن حفزها إليه أنها وجدت في روسيا حليفاً سياسياً وحريراً يمكن أن يحد من الكابوس الألماني الذي يهددها . فكان لزاماً على فرنسا أن تأخذ بيد روسيا من الوجهة الاقتصادية ، وأن تحول دون اعتمادها من الناحية المالية على برلين التي قد تتجه إليها روسيا بدلاً من فرنسا . ولم تكن وفرة الأموال أو زيادتها عن الحاجة هي التي حادت بالنمسا والمجر إلى أن يُجسز ولايات البلقان المجاورة إلى « نطاقها المالي » ولكنها كانت ترغب في الاحتفاظ بهذه البلاد داخل منطقة نفوذها السياسي . ومن هذا ترى أنه حتى في عصر الحرية ، كانت معظم تنقلات الأموال نتيجة خطة مرسومة .

٦ - النزعة الى الاحتكار

ولم تقترب سياسة عدم التدخل في الدوائر الرأسمالية من عصرها الذهبي إلا في النطاق الدولي ، وإلى جانب المنافسة الحرة في السوق ، قامت من وقت لآخر قوى تعمل على الاحتكار ، تساعدها وتشدد من أزرها نظرية حماية التجارة . وقد اختلف موقف الدول من هذا الاحتكار اختلافاً بيناً . وكانت الولايات المتحدة والمانيا على طرفي تقيض من هذه الوجهة . فالتاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر يتميز بالكفاح ضد الاحتكار ، ولا زالت صامدة في موقفها منه بنشاط متجدد ، بل كان هذا أكثر التقاليد الأمريكية رسوخاً . وبدل استمرار هذا الكفاح على أن أحداً من الطرفين لم يحرز انتصاراً حاسماً . والفلسفة الأمريكية الأساسية — وهي التي تقوم على الديمقراطية الفردية الصحيحة المتأصلة — تعتبر الاحتكار جريمة . والحد من المنافسة الحرة إنما يحاكم مرتكبه ويعاقب . ولأن الولايات المتحدة دولة حرة ، تقتصر العقوبة على الحبس والغرامة . أما في الدول الدكتاتورية ، فإن مخالفة القواعد الاقتصادية للموضوعة أشد خطراً ، ويحاكم مرتكبها بتهمة الخيانة العظمى ، وليس من عقوبة سوى الإعدام :

وجرى الاحتكار في المانيا على أساليب مختلفة ، فمنها ما كان على شكل اتفاق بين أسهات الشركات على رفع الأسعار رفضاً مفتعلاً ، ولم يكن في هذا أية مخالفة جنائية أو مدنية . ومنها ما كان تعاقداً مشروعاً يفرض التزامات معينة . وكان القانون يعترف بمثل هذا التعاقد ، كما كانت المحاكم تقره . ولم يتبق للرأسمالية الألمانية شيء يذكر من المنافسة الحرة قبل مجيء هتلر

بخمسين عاماً . وخضع الاقتصاد الألماني لتنظيم دقيق قبل أن يصطبغ بالصبغة القومية ، فقامت ألوف البيوت المالية والنقابات والهيئات المركزية الضخمة . وكانت كلها تعمل في ميدان الصناعة وتوزيع الإنتاج ، واتخذ منها هتلر أداة استخدمها في مهارة ومقدرة عظيمتين .

وأقامت الدول الرأسمالية حواجز وقيوداً تختلف في شدتها ، ابتغاء القضاء على المنافسة الحرة ، ولم تحبذ معظم حكومات هذه الدول هذه النزعة أو تحميها ، كما أنها لم تقاومها مقاومة فعالة ، ولكنها لجأت إلى الإجراءات الإدارية ، والإعفاء من الضرائب والتميز في منح الرتب ، وبمثل هذه الأساليب استطاعت أن تعدل من مصير المنافسة الحرة تبعاً لأغراض وبواعث مختلفة . فكانت مثلاً تحمي الهيئة الكبيرة من عدوان الخارجين عنها . أو تحمي الفرد الصغير الناشئ من عدوان الكبير ، وطالما كانت أغراض الدفاع الوطني مبرراً لحماية أصحاب المصالح من أى اعتداء خارجي .

٧ - حماية العمال

وبعد المرحلة الأولى من انتشار الرأسمالية لم تحتفظ « سوق العمل » بحريتها ، وتعرضت نقابات العمال لتقلبات كثيرة في المائة سنة الأولى من حياتها ، وكانت درجة تقدمها مختلفة من بلد إلى آخر . ولكن من الحق أن أنها كانت عاملاً قوياً في وسط وغرب أوروبا قبل سنة ١٩١٤ وكانت تظاهرها أحزاب العمال الاشتراكية التي كان نفوذها آخذاً في الزيادة .

وحتى في الولايات المتحدة نجد على الأقل أن أجور العمل الذي يحتاج إلى مهارة خاصة ، كانت في مأمن من المنافسة الحرة لمدة خمسين عاماً ، ومنذ ذلك الوقت قام « اتحاد العمال الأمريكي » وأصبح قوة فعالة في محيط الصناعة في أمريكا لحماية مصالح العمال .

ولم يصبح العامل « سلمة » في العالم المتقدم ، لو صح أنه كان معتبراً كذلك من قبل . أما مخلفات الأساليب الرأسمالية العتيقة التي ظلت سائدة في بعض المستعمرات الأفريقية (وأظهر مثال لها هو النظام الذي كان متبعاً في الكنفو البلجيكية حتى نهاية القرن التاسع عشر) فقد زالت إلى حد كبير ، أو هي في طريقها إلى الزوال السريع . وفي الدول الرأسمالية ذات النظم الاقتصادية الناضجة لم تعد نسبة الأجور تتأثر بالسوق : بالعرض والطلب ، بل أصبحت ذات حدود ثابتة تفرضها التقاليد أو العرف أو سلطة النقابات أو القانون وهو أهمها . والحق إن تقدير حد أدنى للأجور حال دون استغلال رؤس المال وعوزهم . وإن التأمين ضد البطالة والمساعدات الاجتماعية قد وضعت حداً لن تهبط الأجور دونه ، وأصبح الضمير الاجتماعي العام هو الذي يقرر الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، وليس للمتعهدين أن يتحكموا في هذا التقدير .

وامتثلت الصناعة نفوذها السيامي فأجبرت المجتمع ممثلاً في الحكومة على أن يقدم لها المساعدات في صورة التعريفية الجمركية ، أو منح الأراضي أو الهبات أو القروض من الأموال العامة ، أو خدمات حكومية أخرى فلما ينصرف إليها التفكير ، وأخصها تزويد الصناعة بالمعلومات عن سير الأمور في الأسواق الداخلية والخارجية وإظهارها على الفرص المتاحة .

وتتمتع الزراعة في كل أنحاء العالم الرأسمالي بحماية كبرى ضد تقلب الأسعار في الأسواق العالمية . وذلك عن طريق التعريفية الجمركية ، والاحتكارات والقروض — لتحديد الأسعار — وحركة البيع والشراء ، والضرائب والهبات .

وأهم من كل ما سبق بالنسبة للصناعة والفلاح ، نجد أن المال كسبوا

من الحكومات عدداً من الزايا القيمة التي تعتبر بحق دخلاً إضافياً لهم وهي تشمل سلسلة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم المجاني والتعليم المهني ، وإعانات المساكن ، والتأمين الاجتماعي الذي يتسع نطاقه . ومعنى هذا إنفاق جزء من الدخل القوي لمصلحة الطبقة العاملة ، في عدد من الخدمات ووجود النفع التي كانوا يضطرون إلى الإنفاق عليها من مالهم الخاص لولا ذلك . وهل من أحد يستطيع أن يمارض هذا الاتجاه ؟

٨ - تبرير السؤال وفتح الاعتمادات

أما حرية النقود والاعتمادات فلم يكن لها وجود قط . ففي أوروبا بأسرها طوال القرن التاسع عشر خضعت النقود والاعتمادات لتوجيه وإشراف المصارف المركزية القوية التي جرت على سياسة الاحتكار الدقيق . فكانت هذه المصارف مسئولة عن إيجاد قدر كاف من النقود ، لا لتمويل مرافق العمل فحسب بل لتمويل الحكومة في الظروف المصيبة أيضاً . كذلك كان يقع على عاتقها ضمان سلامة الاعتمادات المالية والمحافظة على قيمة النقد القوي في التبادل الخارجي . وتمسكت الولايات المتحدة وحدها — بين الدول الكبرى — بنظام المصارف الأهلية التي لها حق إصدار العملة ، إلى أن حدثت أزمة ١٩٠٧ فقصت نهائياً على حرية العملة في الولايات المتحدة ، لأن هذه الحرية تمثلت خطراً شديداً يهدد المالية الأمريكية . وعلى ضوء هذه التجربة القاسية نشأت حركة الإصلاح التي انتهت إلى مشروع « الاحتياطي الفدرالي ١٩١٣ » ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا التشريع الاقتصادي الخطير بدى به في الولايات المتحدة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بأقل من سنة . وبحق لنا إذن أن نقول هنا إن عصر آخر قدولى الادبار .

وبمنذ قيام الجمهورية خضعت العملة والاعتمادات لرقابة الحكومة ، وفي فترة مؤتمر القارة كان إصدار العملة احتكاراً حكومياً من حق الكونفرس والولايات ، فلما أصبحت العملة التي أصدرتها هذه الجهات المختلفة غير ذات قيمة ، فرض الدستور إلغائها إلقاء تاماً ، ولفترة وجيزة من الزمن نعمت الولايات المتحدة بنظام يقوم على العملة المعدنية وحدها . وكانت كمية النقد إذ ذاك متوقفة على ما يمكن استخراجه من المعادن النفيسة . ولكن كان من الشكوك فيه أن تطول هذه الفترة الثالثة السعيدة التي ارتفعت فيها اليد الحكومية ، فأسرعت أمريكا في طريق النمو والتقدم حتى بدا أن « نزاهة النقد » هذه قصيرة العمر ، وبعد سنة ١٨١٢ عُدل عن نظام العملة المعدنية ، حيث عجلت الحرب في هذه السنة بالقضاء على هذا النظام ، لأنها اقتضت التوقف عن الدفع على أساس النقود المعدنية . وكان هذا من مصلحة مصارف الدولة التي كانت نحولة بمقتضى مراسيم تأسيسها ، حق إصدار العملة الورقية . ولم تكن هذه العملة بأسعد حظاً من سابقتها . فكان نظام العملة مرة أخرى ينحط باستمرار حتى أدركته الفوضى في الحرب الأهلية . وعلى أنقراض هذه الفوضى قام نظام « البنك الأهلي » الذي ساد الفترة بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى . ويمكن أن نبين إلى أي حد سخط معاصرو هذا النظام عليه ، بسبب الأزمات الاقتصادية الحادة ، والصراع السياسي العنيف حينئذ ذلك بشأن العملة بين الشعبين وأنصار الفضة . وغيرهم — حتى كانت أزمة ١٩٠٧ التي هيأت الرأي العام لقبول مشروع « الاحتياطي الفدرالي » الذي أقيم على غرار المصارف المركزية . على أن هذا المشروع لم يتقدم في الاتجاه الذي رسمه له مشرعوه ، وكان الغرض منه أن يكون مصدراً لاعتمادات تجارية مرنة ، لكنه استحال — بفعل الحرب التي

نشبت عقب صدوره — إلى مورد لتمويل الحكومة .
ولكن الحمامين المتحمسين للرأسمالية الحرة ، لا يكادون يدركون كيف
أن مثلهم الأعلى قد تصدع في اللحظة التي فرضت فيها الحكومة رقابتها على
نظام العملة . فلن تبرأ الرأسمالية الحرة حتى تبعد الحكومة عن إصدار العملة
والاعتمادات . ومنذ ذلك الوقت أصبح تدخل الحكومة أو نصيبها من
التدخل مسألة مبدأ يقرر لا مسألة حل مؤقت . وإذن تكون رقابة
الحكومة على النقد أهم وأشمل أنواع الرقابة الحكومية ، ولو أنها لا تصل
إلى حد نزع الملكية .

٩ — مجال تدخل الحكومة

وإلى أى حد انحرف العالم عن المثل الأعلى الذى لم يتحقق بعدُ وهو
« سياسة عدم التدخل » . إننا يمكن أن نقيس ذلك بهذا الجزء من الدخل
القوى الذى خصصته الحكومات لأغراض شتى . وهذه الظاهرة فى
الولايات المتحدة حديثة العهد إلى حد لا يمكن معه فهم مغزاها الحقيقى .
وإن كثيراً من الناس لينظرون إلى اتساع دائرة النشاط الحكومى (مائلا
فى أبواب الميزانية) على أنه حياد عن الطريق القويم ، وأن الشعب لا بد
يوماً سيفضض لهذا الانحراف ، فيقومه أو يقلبه رأساً على عقب . وليس
هناك أدنى مبرر لهذا الأمل ، لأن الولايات المتحدة لم تسلك هذا السبيل
— الذى سلكه العالم من قبل — إلا حديثاً .

وقبل الحرب الحالية برز من طويل سارت نزعة التدخل فى الأقطار الرأسمالية
من أوروبا شوطاً أبعد مما وصل إليه « التوزيع الجديد » الأمريكى فى أوسع
حدوده . ونستطيع أن نقدر حتى فى ألمانيا قبل ظهور هتلر ، أن ٥٠ ٪

على الأقل من الدخل القوي كان تحت تصرف الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر . وعلينا أن نذكر أن السكك الحديدية ومعظم المرافق العامة كانت تملكها وتديرها الدولة أو البلديات ، وأن تحديد الأجور فيها لم يكن يقوم في مبدأ الأمر على أساس تجارى . (وأجور السكة الحديدية بصفة خاصة كانت تتخذ أداة لمرقلة التجارة الداخلية ، كما كانت التعريفة الجمركية تمرقل التجارة الخارجية) . وفي بريطانيا كانت الميزانيات والضرائب المقارنة تستغرق من ١٠ - ١٢ ٪ من الدخل القوي . وفيما بين الحرب العظمى والحرب الحالية ارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٢٥ ٪ . وخصص نصف الميزانية لخدمة الدين وللنفقات الحربية ، وبعبارة أخرى لتسديد نفقات حروب ماضية والاستعداد لحروب مقبلة ! ولكن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية كان أبعد مدى منذ ذلك الوقت . فالصناعة والتجارة والملاحة والمالية كانت خاضعة لرقابة مركزية — إلى درجة مدهشة — حتى قبل أن تضطر الحكومة تحت ضغط الحرب إلى أن تفرض سيطرتها التامة على جميع نواحي النشاط الاقتصادى . وقد بلغت الحكومة الانجليزية في مجال الخدمة الاجتماعية مبلغاً لا تدانيها فيه سائر الدول ، رغم توسعها في هذا المضمار .

١٠ — المساواة في الثروة

ومهما يسكن من شيء فإن الضرائب أصبحت قبل هذه الحرب بزمان طويل أداة اجتماعية لإعادة توزيع الدخل القوي والأموال المدخرة . ولم يتأثر النشاط الذاتى لسياسة عدم التدخل بشيء تأثره بسياسة الضرائب هذه ، ونضاءت إلى حد لم يكن في الحسبان ، بل انقلبت رأساً على عقب ، النزعة

إلى تركيز الثروة في أيدي أفراد قلائل . وعمر ضريبة الدخل والتركات في إنجلترا أطول بكثير منه في الولايات المتحدة ، وكان لها من الشأن فيما وراء البحار أكثر مما لها هنا « في أمريكا » ولذا كان أثرها أبلغ على كيان إنجلترا القوي والاجتماعي . وقبل هذه الحرب بلغت ضريبة الدخل والتركات حداً لم يبق معه لأصحاب الإيرادات والثروات الضخمة مجال للاحتفاظ بشئ من أموالهم ، وبعبارة أخرى إن الضريبة بهذه النسبة قاربت أن تكون مصادرة للأموال . ولا بد أن الحرب الحالية سوف تصل بهذا الإجراء إلى منتهاه ، وقد نصل سريعا إلى هذه الدرجة في الولايات المتحدة .

وهناك دولة عظمى واحدة في أوروبا سارت فيها المساواة في توزيع الثروة شوطاً أبعد منه في بريطانيا والولايات المتحدة . تلك هي ألمانيا في عشر السنين التي سبقت مجيئ هتلر ، والفضل في هذا للتضخم الذي أصاب ألمانيا سنة ١٩٢٣ . وإنما جاءت المساواة في ألمانيا عن طريق القضاء على ثروات الأغنياء ، لا عن طريق منح الثروة للفقراء .

١١ - الرأسمالية المتغيرة

والذي جعل من الرأسمالية موضوع خرافة هو أنها نظام اجتماعي دائم التغير يتعذر تحديده . ففري الرأسمالية في ١٩٤١ تختلف اختلافا جوهريا عنها في ١٩١٤ ، كما تباينت هذه عنها في ١٨٩٠ ، وهكذا حتى نصل إلى أصولها البعيدة في القرنين السابع عشر والسادس عشر . ولم تتفاوت الرأسمالية تبعا للزمن لحسب ، ولكنها تغيرت من بلد إلى بلد . فهي في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا قبل هتلر وإسكنديناوه متباينة في تصرفاتها ومشاكلها ومثالبها ، ولهذا تعددت ألوان « الخرافة » بتعدد

المالک . وهذا يفسر ما تردد في أرجاء العالم عن مصير الرأسمالية ونهايتها المحتومة من تنبؤات استبشرت نارة واستيأست أخرى ، تبعاً للسذاهب السياسية التي قامت هنا وهناك .

وقد تختفي الرأسمالية ، ولكن لتعود إلى الحياة مرة أخرى . ولسوف تبقى الرأسمالية مابقيت لها فلسفتها الأساسية الأخلاقية وهي « حرية الفرد وسلطانه » . ولسوف تبقى الرأسمالية في اللحظة التي يفنى فيها هذا المذهب الأخلاق .

الفصل الرابع

تنظيم محكم

١ - دراسة عالم الخيال

كلما اشتدت الضائقة الاقتصادية بالعالم خلال القرن الماضي ، استولت على عقول الناس خرافة أخرى ، فنراهم في اتجاههم إلى التنظيم يتدعون « خطة مثلى » لمل فيها القضاء على فوضى الرأسمالية . ولم يكن كل ما كتب عن التنظيم إلا سبجاً في عالم الخيال . فإن الاقتصاد الرأسمالى حقيقة واقعة يتمثل فيها العالم الذى نعيش فيه ، ذلك العالم الذى صورته وسيطر عليه الجنس البشرى بكل ما أوتى من قوة وفكر ، وهو نفس العالم الذى نال منه وأفسده ماركس فى الطبيعة البشرية من ضعف وانحطاط وإجرام ، ولكن الخرافة لاتعياً بالضعف والانحطاط ، ذلك أن كل ما نصوره فى عالم الحياة موسوم بالكمال ، لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكل موازنة بين الخطة المثلى وبين الأمر الواقع لابد أن تتجه إلى انتصار عالم الخيال . ويقول الأستاذ د . ف بجرم فى هذا الصدد « إن فكرة تنظيم اقتصادى طبقاً لخطة موضوعة ليست إلا بدعة جرى خيال الإنسان فى تصويرها كما يجرى فى تصوير الملائكة والسموات » .

إن الذين يحملون بالاشتركية إنما يترسمون فى خيالهم « الدولة المثلى »

وكما ابتدعوا مشروعاً بسيطاً باءوا بالخيبة والخسران إذا حاولوا أن يضعوه موضع التنفيذ . ففي ثورة الفلاحين ١٥٢٥ في ألمانيا أيام مارتن لوتر قام مونجر ينادى بدكتاتورية مسيحية من الفلاحين والمتسولين ، فكان جزاؤه أن أغرق في دمه . والعمال الذين هبوا في عهد كرمول طمعاً في مثل هذا أخذت ثورتهم في الحال . وفي القرن التالي إبان الثورة الفرنسية الكبرى ظهر جاك باييف ينادى بشيوعية الملكية ، قُبض عليه وأعدم سنة ١٧٩٧ بتهمة التآمر على حكومة الإدارة . أما مشروع المصانع الذي ابتدعه فوريير (يوم أن اكتسحت فرنسا موجة من الاشتراكية في عهد لويس فيليب) فقد فشل ، كما حل مجلس الكومون في باريس سنة ١٨٧١ قبل أن يبدأ هذا المشروع . وابتدع ، عن غير قصد ، روبرت أوين — وربما كان أعظم المصلحين الاشتراكيين في القرن التاسع عشر، وإليه أكثر من غيره يرجع الفضل في أن حركة العمال في إنجلترا اكتسبت صبغة المحافظة — ابتدع نظاماً تعاونياً يعتبر من أعظم الأسس التي قامت عليها الرأسمالية الإنجليزية . أما كارل ماركس وفردريك أنجلز فقد وضعا علم « الاشتراكية » وصاد الاعتقاد يومئذ بأن طريقاً معقولاً مُعَبَّداً قد كشف ، وهو يوصل من عالم الأحلام المثالي الخيالي إلى عالم الحقيقة الذي نعيش فيه . فآثار هذا الكشف الذي زعموا حساسة دافقة في نفوس الملايين في أنحاء العالم ، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة لتعزيز ما ادعوا من حقيقة في « علم الاشتراكية » فحاولت روسيا تحقيق نظرية كارل ماركس ، وهي أول محاولة كبيرة من نوعها ، وكلنا يعلم ما أسفرت عنه هذه المحاولة . وفي سنة ١٩٤٢ احتفلت البلشفية بمرور ٢٥ عاماً على قيامها ، وقد تمخضت « الدولة المثلى الاشتراكية » في مدى ربع القرن عن نتائج لا تقل خطراً عما كالت الاشتراكيون للرأسمالية

من مثالب. ولم تكن هذه النتائج سوى الفوضى والاختلال والفقر، وهبوط الإنتاج في مجموعه إلى حد لم يتحدر إليه قبل الحرب العالمية الأولى. كل هذا على حساب خفض مستوى المعيشة (والحق إن النفقات الحربية التي لم يكن مناص منها، كان لها أثر في ذلك) وبشمن من إرهاق الناس، وطول أحباطهم، وخنق حريتهم الشخصية، وبيروقراطية مجننة ورقابة دقيقة. وقد نسل مجدلاً بما يدافع به الاشتراكيون من أن روسيا — من بين الدول — كانت في الحقيقة آخر من يجدر به البدء بالتجربة الاشتراكية، لتأخر الصناعة والمخطاط مستوى الحياة العقلية فيها، ولأنها لم تتعود أساليب الحياة الديمقراطية. وليس يحمل بنا أن نجادل أولئك الذين يتلمسون للدفاع عن روسيا ظروفاً مخففة، لكن الحقيقة الراهنة الآن هي أنه ليس لدينا مثال لتنظيم اقتصادي ناجح من وضع الاشتراكية، يصلح أساساً للحكم على أي نظام اقتصادي آخر.

٢ - الفوضى الرأسمالية

وقصة هؤلاء المنظمين «خرافة» لأنها تقع في عالم غير حقيقي فحسب، ولكن لأن كل الفروض التي بنيت عليها خيالية أيضاً. وهم يقولون إن الفوضى الرأسمالية لا صلة لها بحقائق الزمن الذي نعيش فيه. والواقع أن الرأسمالية معجزة التنظيم، وأنها لا تنطوي على شيء غير التنظيم. وإنه ليدهش الناقد الفكر أن يتأمل ربة البيت تذهب إلى السوق لتبتاع بعض الخضر (وليكن السبانخ) فيراها وقد زودت بما تريد بنفس السعر الذي كانت تتوقمه تقريباً. ولتتدبر ملياً كم من الخطوات تتخذ ليجمع ربة المنزل على السبانخ. وأولى الخطوات أن السبانخ يجب أن يزرع، وهذه

الزراعة من تدير الزارع الذى بنى عمله على أساس من تجاربه ، ومن إحصاءات تزوده بها الهيئات المحلية أو التعاونية أو إحدى الصحف . فإذا نضج السباخ كان عليه أن يأتى به إلى سوق على مسافة ما من المزرعة ، وثمة قطار أو عربة أو قارب مستعد لنقل المحصول إلى السوق .

وعملية النقل هذه وليدة تنظيم فلا بد أن شركة سكة الحديد أو شركات الملاحة نظمت نقل السباخ فى نطاق معين مبتدئة من مكان ما ، فى ساعة معينة . ولو لم يكن هذا التنظيم ، أو لو فسد شيء من هذا التدبير ، لهلك السباخ فى المزرعة ، ولرجعت ربة البيت من السوق بخفى حنين .

وثمة شرط جوهري هنا ، وهو أن أجور النقل يجب ألا تزيد عن الحد الأدنى الذى يعود معه نقل السباخ بالنفع على الفلاح ورب البيت . فلو كانت هذه الأجور مرهقة للفلاح لما استطاع أن يجد فى السعر الذى يبيع به محصوله ربحاً أو جزاء عن عمله ، ولا تمتنع عن زراعة السباخ . كما أن ربة البيت من جهة أخرى لن تقدم على شراء السباخ إذا كان فى ذلك إرهاق لميزانية المنزل :

أست ترى أن ربة البيت والفلاح والبقال وصاحب القارب يجب أن يصدر كل منهم تبعاً لخطة موضوعة ؟ أما هى فليدخُلَ حدود تنفق منه ، ويجب أن يتسع لمواجهة كل المطالب وحاجات المنزل . فليها أن تدفع أجر المسكن والضرائب ، وأن تشتري المأكَل والمشرب والملبس ، وأن تصطحب بعض التسلية والترفيه ، وأن تستعد لطوارئ المرض والتلف فى الأثاث وغيره . وفى هذه الأبواب التى بيننا لك ما يستدعى تنظيماً أدق وأكثر تمقيداً ، فليها أن توفى فى بند المأكَل بين الكميات المطلوبة من الحبوب والحبم والدهن والخضر والفاكهة والسكر والشاي والبن وفى ضروب

التنظيم هذه ما يتطلب كل الذكاء والتفكير من ثلاثين مليونا من ربات المنازل في الولايات المتحدة ، يساعدن سائر أفراد الأسرة ذكوراً وإناثاً . وقد تبلغ الواحدة في تنظيمها مبلغ الكمال ، أو تكون الأخرى أقل إحكاماً في التدبير ، وقد تفشل الثالثة فشلاً ذريعاً .

وما قيل عن ربات المنازل يصدق على الزارعين وأصحاب السفن ، فبعضهم يُحكم التدبير ، كما يخطئ بعضهم سبيل الرشاد ، ويكون تدبير بعضهم معتمداً على تجارب دقيقة شاملة ، كما يتخبط بعضهم عن استهتار وجهل بالعوامل الفعالة في هذه الظروف .

٣ — عناصر التنظيم الشامل

وتتكرر عملية التنظيم في نطاق أوسع ، تبعاً لكبر الوحدات الاقتصادية التي تساهم في الإنتاج والتوزيع . فإذا فكرت شركة من شركات الصلب الأمريكية في ابتناء مصنع كبير ، فتمه « تنظيم » ضخيم مطلوب قبل اتخاذ قرار حاسم في هذا الصدد . ولئلا هذا التنظيم الضخم يجب أن تعتمد أية هيئة اشتراكية لإنتاج الصلب (ويكون المصنع في هذه الحالة ملكاً للشعب) . وبعبارة أخرى : ماذا يكون الحال عندما يكمل بناء المصنع (بمدسنتين مثلاً) ؟ هل يزداد الطلب على الفولاذ ؟ وما تكاليف المصنع ؟ وهل يمكن استهلاك رأس المال المدفوع بواسطة الأرباح (ونحن نصر على الأرباح) الموضوعة على الإنتاج في العمر التقدير للمصنع ؟ وكل هذا يتطلب مقدماً حساباً وتقديراً دقيقاً لكل الاتجاهات المحتملة في تقدم الصناعة ، لفترة أطول بكثير مما يستلزمه لإنشاء المصنع من وقت . ويجب أيضاً أن يدخل في هذا الحساب والتقدير كل العناصر التي تقرر الاتجاهات الدولية والقومية ، بكل ما أوتى

الإنسان من علم وتجربة (وتلك العناصر شديدة الشبه بالمعلومات التي تتطلبها هيئة منوط بها أية عملية تنظيم) . من ذلك التطورات في ازدياد عدد السكان ، ومقومات العصر ، والتغيرات الفنية المحتملة الوقوع ، والاختراعات الجديدة وأثرها على الحياة اليومية ، وما تبشر الأحوال السياسية أو تنذر به ، والاتجاهات الماثلة في الصناعة التي يظن أنها تحتاج إلى الصلب الذي سوف يخرج المصنع (إلى المزيد من الصلب) وغير ذلك كثير . . .

وكل الذي ذكرنا عن مصنع الصلب يصدق على محطة لتوليد القوى ، وعلى الخزان ، وعلى سكة الحديد ، ومشروع المساكن الشعبية . على أن الأحكام النهائية التي تؤدي بالمشروعات إلى التنفيذ تختلف اختلافاً كبيراً في دقتها وسداد الرأي فيها . وكـم من مشروعات إذا نفذت كانت عبثاً وخساراً ، وضاعت سدى كل الملايين التي أفقت من أجلها . وقد تفضح الحوادث ما تعلقت به نفوس التنظيم من أطماع من وراء المشروع ! وإنك لتجد كثيراً من الأغبياء والعقلاء ، وما بينهما من تشكيلة لا حد لها ، يندسون بين هؤلاء التنظيم كما يندسون بين رجال الأعمال وموظفي الحكومة ، وكلهم في مستوى واحد من الخلق والمزاج والعلم . وليست ربات المنازل ورجال الأعمال والتجار وأرباب الصناعة ، هم الذين يمتدنون وخدمهم على وفرة « التنظيم » وبراعته ، فإن الحكومات في البلاد الرأسمالية تعاون كثيراً في سبيل التنظيم ، بل تقوم بشطر كبير منه ، فهي تحدد أجور سكة الحديد ، وهي تشرف على المرافق العامة وتنظم انتفاع الجمهور بها ، وهي فوق هذا تتدخل بشتى الوسائل لتضع أسساً قوية يبنى الأفراد عليها « تنظيمهم » الخاص ، ففي المحل الأول ، ترى الحكومات تجري بانتظام إحصاءات دقيقة واسعة النطاق ، وهذه الإحصاءات تظهر الحكومة نفسها

على مجريات الأحوال في بلادها وفي العالم الخارجي ، ومن ثم يستطيع كل مواطن أن يبنى « تنظيمه » الخاص لأغراضه الشخصية على منتهى ما وصل إليه علم الجماعة وتجاربها . والفروض أن هذا هو الأساس الذي تضع أية « اشتراكية » مشروعاتها وخططها عليه .

٤ - عهد التنظيم

وفي عصرنا الرأسمالي هذا ، ترى الحكومة تزود الناس بأهم مقومات التنظيم ، وهي تقوم بهذا بوسائل شتى ولأغراض مختلفة ، وفي المقام الأول من هؤلاء رقابة الحكومة على النقد . فوكلاء الحكومة هم الذين يقررون حد التضخم والمهبوط ، وهم الذين يحددون كم من الاعتمادات والنقد يترك للتداول ، وكم منها يبقى استعداداً للنضى في المشروعات الاقتصادية أو التوسع فيها . والحق إن وكلاء الحكومة في البلاد الرأسمالية ليسوا إلا المصارف المركزية . ومن المحقق أن كل حكومة تضع مشروع ميزانيتها ، أى أنها تحدد ذلك الجزء من الدخل القومى الذى تخصصه للأغراض الحكومية ، وهي في الواقع تقتطعه من دخل الأفراد عن طريق الضرائب . وإن كان ثمة عجز ففى تصطنع قوة شرائية جديدة وتوزعها عن طريق الاستزادة من الانفاق . وكل وجه من وجوه النشاط هذه يكون في نفسه خرافة سوف نعرض لها فيما بعد .

وكل من يقلب صفحات « الميزانية » في أية دولة من الدول الكبرى يستطيع أن يكون فكرة عما تفيض به هذه الميزانية من وجوه التنظيم التى لاحد لها ، مما تقوم به الحكومات من مختلف الأعمال والخدمات . وكل قانون يقره الكونجرس ، وكل قرار إدارى تتخذه الحكومة

يكون نتيجة تنظيم . وإذا نظرنا الأنهار ، أو شيدنا الخزانات أو غرسنا أشجار الغابات ، أو منحنا إعانة عن بعض المنتجات الزراعية ، أو أقررنا نظام التأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة أو حوادث العمل ، وإذا عبدنا الطرق وأنشأنا المنزهات والكبارى ، وتوسعنا فى إنشاء المدارس ومساكن الشعب ، فكل هذه ضروب من التنظيم الاجتماعى .

وكثير من هذه الضروب جديد بالنسبة للأمة الأمريكية ، ولكن معظم الحكومات الأوروبية — الرأسمالية منها بما فيها المانيا قبل هتلر — جرت شوطاً أبعد بكثير فى التنظيم الاقتصادى ، بما فى ذلك تلك تلك الحكومة للدعائم الأساسية التى تقوم عليها المرافق الاقتصادية فى البلاد . ففى معظم ممالك أوروبا ، أصبحت المرافق العامة وسكك الحديد ملكاً للحكومة أو الدولة أو البلديات أو تحت إدارتها . وإنك لتجد كثيراً من حكومات هذه البلاد تدير المصارف التجارية وصناديق التوفير وشركات الرهن ، وتعمل فى مصانع الصلب ومناجم الفحم والحديد ، ومعامل الألومنيوم . ومن عجب مع كل هذا أن تلك الدولة لم تصبح غير رأسمالية ، بل إن النظرة إليها لم تتغير ففى رأسمالية فى نظر العالم الخارجى ، وفى نظر الأحزاب الاشتراكية فيها .

٥ — التنظيم من أجل الرأى

وإنك لتلمس فى عشر السنين الأخيرة أن هذه التنظيمات التى تقوم بها الحكومة قد اتخذت نظاماً أوسع وأكثر أطماعاً من ذى قبل . وتلك سياسة جديدة ، ويمكننا أن نحدد نقطة التحول إليها بمخروج إنجلترا عن قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ ، فند ذلك الوقت بدأت الدولة تنجس إلى أنه جدير بها أن تلعب دور « العناية الإلهية » فى توفير أعظم نعيم اقتصادى

لأفرادها . وأخذت هذه الفلسفة تغزو غرب أوروبا ، وما أن أصبحت المانيا نازية ، وما أن صدر « التوزيع الجديد » في أمريكا حتى طفت هذه الفلسفة الجديدة فجرفت كل تفكير أو تقليد أو عاطفة وقفت في طريقها . ولم تحض سنوات قلائل حتى أصبح من القضايا المسلم بها أن الدولة تستطيع أن تقتحم دائرة التجارة ، وأن تضمن العمل للجميع ، وأن تتحكم في تقلب الأسعار بين رفع وخفض ، وهي مع كل هذا تحتفظ بالصبغة الديمقراطية . ولسنا نعلم إن كان هذا في مقدورها أم لا . ولكن الذي أدخل في روع الناس أنه ليس شيء أسهل من حصولهم على الثروة التي يحملون بها ، ومن تمتهم بالأمن والطمأنينة في ظل حرية سياسية تامة ، وأن هذا في حيز الإمكان بشرط واحد ، هو أن تقبض الحكومة على ناصية الحالة المالية ، وأن تتحكم في النقد ، وأن تستغلها استغلالاً جريئاً لتحقيق هذا الغرض . وهل هذا من السهولة بما يتصورون ؟ إن الذي وقع في إنجلترا والروسيا والمانيا سنحدثك عنه في فصول تالية ، ولنعرض الآن لمحاولات التنظيم في الولايات المتحدة .

٦ — التجربة الأمريكية في مراحلها الأربع

في العاشر من مارس سنة ١٩٣٣ — أي بعد أيام قلائل من تصعيبه رئيساً للجمهورية الأمريكية ، طلب الرئيس السابق فرنكلين دلا نور روزفلت إلى الكونجرس تحويله السلطة اللازمة لخفض نفقات الحكومة بمقدار ٢٥ ٪ وألح في أن ينفذ هذا التشريع في الحال « دون انتظار لبدء السنة المالية التالية » وأضاف الرئيس « وأؤكد لكم أنكُم إذا فعلتم ذلك فإنه يحق لنا أن نأمل في أن يكون دخل البلاد كافياً لتنظيم نفقاتها في بحر سنة » . وإنى لم أقتبس هذه الفقرة عن سوء قصد ، فان إخلاص الرئيس

لا يرتفع إليه الشك . لكن هذه الفقرة توضح بجلاء مدى ما يستطيعه رؤساء الحكومات من تقدير لنتائج أعمالهم حتى في فترة وجيزة : سنة مثلاً . ففي هذه السنة لم يكن ثمة حرب خارجية ، ولم يقع من الحوادث ما يغل يد الحكومة الأمريكية . ولكن الذي حال بين الحكومة وبين تحقيق أغراضها الحسنة — رغم كل تنظيم — هي نزعات غير منظورة لم يتدبروا عواقبها ، صحت تطور الولايات المتحدة . ولم يدر بخلد الرئيس روزفلت حينذاك فكرة استخدام الميزانية للتحكم في العمل أو استغلال العجز ليزيد في الانتماش . فلم يتعرض أول مشروعات « التوزيع الجديد » لمسألة النقد . بل كان مشروعاً يرمي إلى أطماع أبعد من هذا بكثير . هذا هو « تشريع الانتعاش القوي » وهو محاولة خرافية لتنظيم الصناعة الأمريكية ، وذلك بتكوين هيئات من أصحاب العمل في كل صناعة رئيسية ، ويكون لكل هيئة قانون أو دستور يجرى عليه العمل في الصناعة . ويكون من شأنه رفع الأسعار وحمايتها ضد المنافسة ، وزيادة أجور العمال ، وتحسين شروط استخدامهم . بوضع حد أعلى لساعات العمل وحد أدنى للأجور ، وحق تنظيم هيئات تمثل العمال ، فتزداد قدرة الأمة على الشراء برفع الأجور .

وقليل من الناس من يدرك الآن — بعد انقضاء سنين قليلة على هذا الحادث — كم كان في هذه التجربة من شذوذ وإسفاف ، فأنها لم تكن تتنافى مع أقوى التقاليد الأمريكية التي شرعت حرية الأفراد في المنافسة الحرة فحسب ، ولكنها كانت أيضاً خطوة ترمي إلى تنظيم شؤون العمل عن طريق تكوين هيئة لكل صناعة تدير شئونها . وقامت هذه الخطوة على نظرية سقيمة هي أن وضع العمال تحت إشراف هيئات على هذا النحو يزيد في الإنتاج ، فيزداد الدخل . ولكن الواقع أن هذه الخطوة فرضت قيوداً شديدة شاملة ،

وهذا هو الاحتكار بعينه ، وأعدوا للإنماش — أيا كان — عدته ، وما كادوا يفعلون حتى خاب الرجاء فيه ، ذلك أن حالة المصارف ساءت إلى حد توقفت معه عن العمل في مارس سنة ١٩٣٣ . وقد استمر البهرج الحامسى ، والخطب الفياضة في مزاياه ثلاثة شهور ، زال بعدها ما كان للمشروع من سحر خلاب ، وواجهت البلاد من جديد أزمة حادة تنذر بشر مستطير . وبذلك أخفقت التجربة الأولى من « التنظيم » الأمريكى إخفاقاً تاماً .

وما وفى صيف ١٩٣٣ حتى كانت التجربة الثانية . وكانت ترمى إلى ضبط (أى رفع) أسعار السلع باخراج الدولار عن قاعدة الذهب ، فكان هذا أشد سقماً من النظرية التى بنى عليها مشروع الإنماش القومى . وفى رسالة إلى الوفد الأمريكى لدى المؤتمر الاقتصادى الدولى فى ٢ يوليو سنة ١٩٣٣ قال الرئيس « إنى أصارحكم القول بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى « دولار » يوفر للجيل القادم المقدرة الشرائية ، والقدرة على تسديد القروض ، بمقدار ما نبتغى نحن من قيمة الدولار فى المستقبل القريب » .

وبعد أشهر قليلة ، أذاع الرئيس خطاباً بالراديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، أعلن فيه لأول مرة سياسة الحكومة فى شراء الذهب المستخرج حديثاً فى الولايات المتحدة ، وفى شراء الذهب وبيعه فى أسواق العالم بسعر يحدده وزير المالية الأمريكية فى كل مطلع شمس . وفى هذه الإذاعة نفسها أكد الرئيس لسامعيه « أن الحكومة ماضية فى سياستها التى رسمتها فى مارس الماضى ، وهى إعادة أسعار السلع إلى مستواها » . ثم قال « فإذا ما أعدنا الأسعار إلى مستواها عملنا على تركيز قيمة الدولار حتى لا تتغير مقدرة الشرائية » خلال الأجيال المقبلة « وهذه سياسة ، وليست حلاً سعيدياً مؤقتاً !

ووقف العالم كله مشدوها . ولكن لم يمض شهران حتى عُدل عن السياسة — لا الحل السعيد المؤقت — وركز الدولار على قاعدة الذهب ، لا على أساس « القوة الشرائية » . وبقي الدولار هو العملة الثابتة الوحيدة في كل الدول الكبرى ، وليس في هذه التجربة مفخرة للرئيس وأعوانه . بل لأنها في الواقع كانت لغوا لا غناء فيه . وسنعرض في فصل خاص عن الذهب لمبلغ الحق في الفكرة التي قال بها الأستاذان وارن وويرسون ، وهي أن سعر الذهب سوف يحدد مستوى أسعار السلع . وليس وجه الفزع في ذلك هو أن أساتذة الكليات يجهلون أو يخطئون فيما يعتقدون أنه من صميم عملهم ، ولكن الفزع كل الفزع هو أن مصير العالم — لا أمريكا وحدها — قد يتوقف على حادث سعيد ، هو نشوء فكرة في نخيلة الرئيس القوي لدولة قوية . وكان الأستاذ وارن مأمون الجانب لا يخشى منه أذى ، عند ما كان همه الوحيد الدفاع عن النظرية . فلما قذف به الحظ فتبوا مركز « مستشار الرئيس » زاد سلطانه ونفوذه ، فتكشفت الماني الخبيثة في نظرياته . فهل يحق لهؤلاء المنظمين المتحمسين أن يفخروا بهذه المرحلة الثانية من « التنظيم الأمريكي » أكثر مما كانوا يفخرون بسابقتها ؟ !

ولم تكن المرحلة الثالثة خيراً من سالفتيها نجاحاً أو فخاراً . وبدأت مبكرة في أوائل سنة ١٩٣٤ بتركيز الدولار ، وتحسنت الحالة فجأة في سنة ١٩٣٧ ، ولكن ما لبثت أن ساءت في نفس السنة . فان خفض قيمة الدولار لم ينتج الأثر المرغوب فيه على أسعار السلع ، ولكن تثبيت الدولار عملياً منذ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، وقانوناً منذ فبراير سنة ١٩٣٤ — كان له أثره في تمكين الثقة بدوائر الصناعة والتجارة الأمريكية في أنحاء العالم . على حين بقيت الميزانية الأمريكية مضطربة بغير توازن ، نظراً للزيادة المستمرة ،

ولكميات الذهب المتزايدة التي رجعت إلى البلاد ، بعد أن أعيائها التماس مهرب في الخارج ، فجعل كل هذا بالتضخم بل أكدته . (سياً بعد كارثة سابقة هي الانكماش) ولهذا أثره على المعجز في الميزانية . وكان لتثبيت الدولار أثر عميق على الحالة الاقتصادية في العالم بأسره ، فأحس الناس بواذر التحسن في بريطانيا وئس الانتعاش بعينه في ألمانيا (وكان العالم الخارجي في هذه السنوات ينظر إلى النازية ومبادئها وتصرفاتها الخبيثة على اعتبار أنها مسألة داخلية تتعلق بالشعب الألماني وحده) .

وفي أخريات سنة ١٩٣٦ ، حين كانت حركة « الانتعاش » الأمريكي على أشدها زاد المعجز بمقدار مليون دولار ، بسبب رفع الإعانة المرسدة للمحاربين القدماء . حدث ذلك في وقت ارتفعت فيه الأسعار ارتفاعاً كبيراً في البلاد ، وفي العالم الخارجي . فنشطت تبعاً لذلك المضاربة في الأسهم والسلع على السواء ، إلى حد أزعج الناس وأعاد إلى الأذهان ذكرى الضائقة العامة ١٩٢٩ .

وفي الحملات الانتخابية سنة ١٩٣٦ كان الرئيس روزفلت يشير إلى بلاد انتعشت وعاودها الثراء ، ويفخر أن ذلك كان نتيجة خطة موضوعة . ولكن الخوف من التضخم لم يفارق الحكومة قط . وكان الرئيس روزفلت في أغلب الأحيان فريسة لنظريات خلافة ، ولكن إيمانه في عقيدته الأولى لم يتزعزع . فلما كان عام ١٩٣٧ ولاحت أعراض التضخم ظاهرة للعيان ، وارتفعت أسعار السلع « وعادت الأيام السعيدة » لسوق الأوراق المالية استولى الجزع على الحكومة . فما زالت كارثة ١٩٢٩ ماثلة في أذهانهم . لقد أصبح النظام القديم شبحاً مزعجاً يهدد « التوزيع الجديد » . واتقاءً لكارثة جديدة عمدت الحكومة إلى التصرف طبقاً لخطة موضوعة ، قدبرت أيعا

تدبير وعملت أيما عمل ، حتى جرت ١٩٣٨ على البلاد هبوطاً سريعاً قاسياً في الأسعار وفي الإنتاج ، واضطرب الأمن ، مما أدى إلى كارثة لم تشهد البلاد مثلها في هذه الفترة القصيرة أى منذ الذعر المالى ١٩٠٧ . ولم تخض أسابيع قلائل حتى قلبت الأوضاع المالية وسياسة النقد التى كانت متبعة منذ سنة ١٩٣٣ . وفى مدى بضعة شهور حدثت ثلاث مرات تغذية احتياطى المنصاف عن طريق « الاحتياطى الفدرالى » ، ولكن لم يكن هذا بالملاجئ الناجع ، ولذلك أعلنت الخزانة الأمريكية فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ عن عزمها على سحب الذهب المتدفق إلى البلاد . وهذا معناه أن الذهب المتداول والذى كان من شأنه زيادة كمية النقد المتداول ، أصبح للحكومة حق الاستيلاء عليه لا لاستعماله كرصيده لما تصدره من النقد ، ولكن ليكون رصيداً لما تصدره من سندات ، وهى بهذا تستنفد من السوق ما لا يساوى قيمة الذهب المشتري .

وأهم من هذا كله أنهم عمدوا إلى موازنة الميزانية وقتشد . وكان نفر من الناس فى الولايات المتحدة يعتقد — ولا زالوا يعتقدون — أن الخزانة الأمريكية لم تصب بمجز تقضى خلال اثني عشر شهراً كاملة من ابريل سنة ١٩٣٧ إلى ابريل سنة ١٩٣٨ . ولم يفتن الجمهور إلى هذا الجهد الجبار ، لأن هذه الاثني عشر شهراً لم توافق سنة مالية واحدة ، بل تداخلت فى سنتين على حين لاح نور أحمر على بقية الشهور فهما . وهكذا نكبت السياسة الأمريكية مرة أخرى نكبة رجّع العالم صداها .

ولكن تصرف الحكومة فى هذه المرة لم يقم على نظرية سقيمة . بل إن أساسه النظرى كان سليماً حكماً . ولهذا السبب نجد فى انهيار ١٩٣٧ درساً قاسياً عن حقائق « التنظيم » أكثر مما نجده فى انهيار مشروع الانعاش القومى أو فى تجربة الذهب .

وفي نوفمبر سنة ١٩٣٧ كانت المرحلة الرابعة للتنظيم الأمريكي . وقد أدركتها الحرب ، فلن نستطيع الحكم عليها أو التحقق من أساليبها . ولأول مرة عملت الحكومة قصداً على عدم موازنة الميزانية ، حتى يعود الرخاء إلى البلاد ، وبذلك يمكن التغلب على الهبوط الذي أسلفنا ذكره . وجرت الحكومة — قصداً — على سياسة « التمويضات » للاشغال العامة الواسعة النطاق . وطبقها بسخاء ، كما خفضت بعض القيود المالية التي صدرت بعد عام ١٩٣٦ . وليس في الإمكان إصدار حكم عادل على مبلغ ما أصاب هذه المرحلة من نجاح . لأن جو السياسة الاقتصادية أخذ يتلبد بسرعة منذ سنة ١٩٣٨ ، فأصبحت الحوادث الخارجية عاملاً هاماً في توجيه السياسة الاقتصادية . ففي منتصف مارس سار هتلر إلى فينا وضم النمسا إلى ألمانيا ، وبعد ذلك مباشرة احتدم النزاع حول مسألة تشيكوسلوفاكيا . ثم كانت أزمة ميونخ في سبتمبر ، وقد أظهرت للصالم بجلاء — سيما بعد غزو تشيكوسلوفاكيا — أن نعمة كارثة توشك أن تفتاب العالم . واحتل هتلر براغ في مارس سنة ١٩٣٩ فبُددت كل الشكوك ، حتى إذا كان اليوم الأول من سبتمبر ١٩٣٩ وقعت الواقعة . وفي الحق إنهم لم يحسبوا لهذه الأحداث حساباً في خطتهم الموضوعية . وتلك هي النقطة الفاصلة . فهما تكن الخطط شاملة حازمة ، ومهما كانت نوايا الحكومة التي تتولى تنفيذها حسنة خيرة ، فثمة أحداث داخلية أو خارجية لا تملك الحكومة عليها سلطاناً ولا تستطيع لها رداً . وبعبارة أخرى ، إن تنظيمنا ناجحاً إلى الحد وبالشكل الذي يجعل للحكومة السيطرة التامة على الكيان الاقتصادي ، لا بد أن يكون — بالضرورة — تنظيمًا دكتورياً . وهذه خاتمة لامناس منها .

الفصل الخامس

التضخم والانكماش

١ - الميزانية والدين في الزيادة

« . . . وما فتئت البلاد في كل مرة تزد فيها الديون ، تتجاوب في أرجائها صيحات السخط والقنوط ، ويؤكد عقلاء الأمة أن البلاد على شفا الإفلاس والخراب ، ولكن رغم ذلك ظلت الديون تزيد وتزيد ، وظل الإفلاس والخراب أبعد ما يكونان عن البلاد ، رغم وصول أرقام هذا الدين التضخم إلى حد خرافي ، فلا عجب أن ترتفع صرخات اليأس والاستياء إلى عنان السماء — بما لم يسمع بمثله من قبل . . . ولكن انجلترا أفاقت من كبوتها ، فلم تثبت تلك البلاد المفلسة ، التي كانت على شفا الاستجداء ، قدرتها على مقابلة التزاماتها بحسب ، ولكنها مع توفية هذه الالتزامات ، أثرت ثراء مطرداً .

وقلما يخامرنا شك في أن أولئك الذين تنبأوا ، ولجئوا في التنبؤ بسوء المصير ، ومن سائرهم في هذا الاعتقاد ، كل أولئك ضلوا ضلالاً بعيداً فيما ذهبوا إليه . أما تكيف هذا الضلال فليس من شأن المؤرخ ، بل هو من اختصاص الاقتصاد السياسي .

وتأثر هؤلاء المتشائمون المنذرون بضررين من التضليل . فقد شبهوا خطأ

حالة فرد مدين لفرد آخر ، بحالة مجتمع مدين لبعض أفراد. فأدّاهم هذا الشبه الكبير الذى زعموا بين الحالىين ، إلى أخطاء لا نهاية لها فى فهم نظام « التمويل » أما غلطتهم الثانية ، وهى فاحشة ، وهى أنهم اختلط عليهم الأمر فى تقدير موارد البلاد فأروا أن الدين يزداد ، ولكنهم نسوا أن أشياء أخرى تنمو بجانبه .

« وإن لنا من طول التجارب ما يبرر اعتقادنا أن إنجلترا قد تكون فى القرن العشرين أقدر على احتمال دين مقداره ١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها الآن على تحمل دينها الحالى ، وهما يكن من شيء فإن هؤلاء الذين تنبأوا ، وكلهم ثقة ، بأن إنجلترا سوف تنوء بدين مقداره خمسون مليوناً ثم ثمانون مليوناً ثم مائة وأربعون مليوناً وأخيراً ثمانمائة مليون ، نقول إن هؤلاء ولا شك أخطأوا خطأ مزدوجاً . فأسرفوا فى تقدير عبء الدين ، كما أسرفوا فى التقليل من قدرة إنجلترا على احتماله . »

استعرض ما كولى فى هذه الفقرة الأخيرة التى اقتبسنا نبشأة القرض الأهل فى إنجلترا ، وهو يشير هنا إلى الفترة التى أعقبت عصر نابليون ، وقد دون ملاحظاته هذه فى منتصف القرن التاسع عشر . وفى سنة ١٨٦٦ كان مستر رندلف تشرشل وزيراً للخزانة ، وكان عليه أن يقدم إلى البرلمان ميزانية مقدارها ٩٠ مليوناً من الجنيهات .

وما كان أشد أكتئاب المتنبئين إذ ذاك ، فأنذروا بأن الميزانية سوف تتبلغ مائة مليون فى أخريات هذا القرن ، إذا استمرت المصروفات على هذا المنوال من التبذير ، ولكن قيل يومئذ إن هذه نغمة ساخرة مبمها وساوس أولئك الذين يخشون كساد التجارة ، واتجه الرأى العام إذ ذاك إلى أن ميزانية مائة المليون وضريبة ٥ ٪ (ضريبة دخل مقدارها شلن عن كل

جنّيه (ما خاتمة الانحدار إلى الهاوية .

وفي السنة المالية التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية كانت ميزانية بريطانيا ١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠ وكان دينها العام ٨,١٦٣,٠٠٠,٠٠٠ .

ووطئت أقدام أجيال كثيرة هذا « الطريق إلى الهاوية » ورغم هذا أثري العالم ثراء مطرداً . فزاد الدخل القوي ، وظل مستوى العيشة في ارتفاع مستمر ، بينما بلغت ضريبة الدخل على الأغنياء ضعف ما كانت عليه منذ جيل واحد ، بل بلغت حد استنفاد كل الدخل على أصحاب الثروات الضخمة .

وحتى دخول أمريكا الحرب سنة ١٩١٧ لم يكن دينها الوطني ومصرفاتها العامة شيئاً مذكوراً إذا قيسا إلى المستوى الحالي . ففي سنة ١٩١٦ كان دينها الوطني ١,٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وقفز في سنة ١٩٤١ إلى ٤٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، وقبل أن تدخل أمريكا الحرب سنة ١٩١٧ لم تزد ميزانيتها على ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات ، وبقيت نحو عشرين سنة في حدود هذا الرقم . وبقيت مالية الاتحاد الفدرالي أمراً عديم الأهمية في الحياة الاقتصادية ، وحتى سنة ١٩٢١ لم يكن لهذا الاتحاد ميزانية بالمعنى الذي ندركه نحن الآن .

وليس هذا الارتفاع الخرافي في المصروفات العامة وفي القرض الوطني ، في أمريكا وبريطانيا وسائر الدول ، في مبدئه مسألة مالية ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على التحول الذي طرأ على معنى الحكومة والدولة ومركزها ووظيفتهما .

٢ — الظروف التاريخية للتضخم

لقد كان لنا في « الانكماش » درس عملي في سنة ١٩٣٧ ، ولكن لم تبدُ للناظرين واحدة من تلك النبوءات المزججة عن التضخم التي نزل بها الوحي على المتنبئين . وفي سنة ١٩٣٧ كان ارتفاع الأسعار في الحدود العادية التي جرت عليها سنو الرخاء الطبيعي ، رغم تضخم العملة تضخماً كبيراً ، بل كانت أكثر تناسباً في إنجلترا التي حرصوا فيها على موازنة الميزانية . فلم يحزت هذه الفوضى في إدارة المالية العامة (فوضى بالقياس إلى المعايير التاريخية التقليدية) عن إحداث تلك النتائج المروعة التي رواها التاريخ في ظروف مشابهة لهذه ؟ هل كانت قصة التضخم حديث خرافة ؟ لم يكن التضخم خرافة حين أصدرت فرنسا الأوراق المالية يوم كانت سمعتها المالية شائنة في القرن الثامن عشر ، ولم يكن كذلك في أمريكا إبان الحرب الأهلية حين كانت المصارف الوطنية تصدر من أوراق النقد ما تشاء . ومن المحقق أن التضخم لم يكن خرافة في ألمانيا أو روسيا في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين ، حين تدهورت قيمة العملة الورقية إلى أكبر حد . وكذلك كان حال العملة في معظم أنحاء القارة أثناء العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين ، وإن اختلفت درجة التدهور في سائر القارة عنها في ألمانيا وروسيا . وحتى إن سوء الإدارة المالية في كل زمان ومكان كان يجر إلى ولايات اجتماعية تنتهي في بعض الأحيان بثورات عنيفة .

إن الصورة التاريخية التي يرسمها أولئك الأمريكيون الذين يدعون إلى القواعد المالية السليمة ليست مشوهة أو مبالغاً فيها ، وكل الذي ينقصها أنهم لم يظهروا فيها الحقيقة الآتية ، وهي أن كل فوضى مالية كبيرة لا بد

أنها اقترنت من الوجهة التاريخية بظروف سياسية واجتماعية خارت أمامها قوى الحكومات وحسن نواياها .

ويقول لورد جرنفل : « وسوف تنوء البلاد بدين مقداره مائة وأربعون مليوناً من الجنيهات ما لم تتحمل المستعمرات الأمريكية شطراً منه . ولكن محاولة لإلقاء بعض عبء هذا الدين على المستعمرات الأمريكية جرت إلى حرب أخرى تخضعت عن دين جديد مقداره مائة مليون ، وعن ضياع هذه المستعمرات التي كانوا يصرون على مساعدتها لنا » — ما كولى

وتنبأ الكثيرون بأنهميار فرنسا في القرن الثامن عشر وبذلت محاولات جبارة لتدارك الأمر ، فاتضح أنه كان لا بد من ثورة دموية تقضى على الامتيازات ، وتستأصل المساوىء التي تضاءلت أمامها تلك الجهود المخلصة التي بذلها ترجو نكر وغيرهما . وكانت أية عبقرية مالية تعجز عن إنهاء الحرب الأهلية الأمريكية ما لم تعاونها مطبعة لورق العملة . ومن شأن الحرب أن تعطل النشاط الصناعى فى الأمة . ولن ينفع أى تفكير اقتصادى مفعول مقنع فى السيطرة على نفقات الحرب إذا ما دقت ساعة الخطر على حياة الأمة . وتعمدت الحكومة البلشفية فى روسيا القضاء على الروبل (وحدة العملة الروسية) ، فكان ذلك وسيلة أخرى فعالة فى تصفية النظام القديم . ولكن الحكومة الألمانية فى جمهورية ويمار لم تعتمد إلى القضاء على المارك الألمانى ، وبذلت جهود جبارة مخلصه لوقف إصدار العملة الورقية ، ولكن حدث ذلك فى الوقت الذى أنهالت فيه على ألمانيا الغلوبة الإنذارات النهائية بدفع التعويضات ، مما أدى إلى احتلال أراضي الرين سنة ١٩٢١ ، واحتلال اقليم الروهر سنة ١٩٢٣ ، على حين كان هتلر يغرس بذور الانقلاب فى أوروبا ، والشيوعيون يشعلون نار الثورة فى ثورنجيا — وما من

حكومة على ظهر البسيطة تستطيع أن توازن ميزانيتها والأعداء يحتلون جزءاً من أرضها ، والثورة تكاد يحتاج أرجاءها . فلم يكن بد من مساعدة خارجية لتمود ألمانيا إلى الحالة الطبيعية .

ولم يحدث شيء من ذلك في أمريكا في عشر السنين الأخيرة . بل إن سمعة الخزنة الأمريكية ، كانت إذ ذاك أعظم منها في أى يوم مضى . فلم تجد الخزنة أية صعوبة في مواجهة المطالب المالية ، ومهما يكن معنى «الثقة» في لغة رجال الأعمال ، فليس من شك في أن هذه الثقة كانت تملأ نفوس أولئك الذين ابتاعوا سندات الحكومة بشمن لم يسبق له مثيل في الارتفاع . وقبل قيام الحرب الحالية كان مصدر القلق في الدولار ارتفاع قيمته الشرائية ، ومعنى هذا أن أسعار السلع بقيت على حالها من الانخفاض الشديد . ورغم الفيض الناصر من أوراق النقد التي أصدرتها الحكومة ، كانت الحالة في أمريكا إلى عهد قريب أكثر ميلاً إلى الانكماش منها إلى التضخم ، ولم يصبح التضخم مشكلة حقيقية في أمريكا إلا بعد انهيار فرنسا سنة ١٩٤٠ حين ألحت الظروف على أمريكا في تدير أعظم وسائل الدفاع .

٣ - لفر العمدة

إن الذى يحير الأفهام إنما هو ذلك الغموض الذى يكتنف إصدار النقد وتداوله ، كما يكتنف تصرفات الحكومة والمصارف في هذا السبيل . وكان موضوع النقد والذهب محبباً إلى نفوس المصلحين الاجتماعيين . وركب في عقول الناس ، لأجيال متعاقبة ، أن النقود قطع من المعدن ، مسكوكة ، ذهباً أو فضة . واختلف الناس في أمر المعدن الذى تتخذ منه العملة ، فمنهم من قال بالذهب فقط . ومنهم آثر الفضة وحدها ، ومنهم من أقر المعدنين ،

وكان بين هؤلاء معارك حامية بلغت حد الحماسة الدينية ، وحتى إبان هذا الصراع نجد أن نظام العملة والمصارف خضع لتغيير كبير . ومع أن الذهب احتفظ بمركزه في « أسطورة » النقد إلا أنه لم يصبح منذ زمن طويل الوسيلة المنتظمة في الدفع ، وحلت محله شيئاً فشيئاً العملة الورقية ، وهي عبارة عن تعهدات من بنوك الإصدار بالدفع بالذهب . وكان في هذا امتياز راجح محوط بسياج من القوانين الصارمة (وربما كان له سياج أقوى وأمنع من المنافسة بين المصارف التي لها حق إصدار النقد ، تلك المنافسة التي ما كانت المصارف لتقوى عليها لولا ثقة الناس التامة بها) . وقد احتكر إصدار العملة بنك مركزي واحد في إنجلترا منذ القرن الثامن عشر ، وكذلك احتكر حق إصدارها في القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر بنوك مركزية . ولكن أمريكا لم تتبع هذا النظام إلا بعد وقوع أزمة المصارف سنة ١٩٠٧ وقيام نظام « الاحتياطي الفدرالي » .

ولم تكن المهمة الأولى لهذه المصارف المركزية في الأوقات العادية أن تصدر النقد ، فحسب ، ولكن لتشرف على التوسع والانكماش في اعتمادات المصارف أيضاً . ذلك أن العملة الورقية استبدلت بها في الكثير الغالب صكوك (شيكات) مسحوبة على الحسابات الجارية في المصارف ، وكانت تلك هي الوسيلة الرئيسية للدفع . وكان الفرق بين الحساين « الدائن والمدين » ، (ميزانية الأصول والخصوم) في المصرف هو الذي يحدد مقدار ما يستطيع المصرف أن يقرضه من أموال . كما كانت الاعتمادات المالية للمصارف هي المورد الرئيسي للتوسع المالي .

هذا هو التنظيم الاقتصادي الذي خابت فيه آمال أمة في العقد الثالث من هذا القرن ، أما قصة هذه الخيبة فقد دونت حديثاً . ومن عجب أن

كارثة التضخم التي زلّت بالولايات المتحدة في العقد الثالث من القرن العشرين حدثت في وقت لم توازن فيه الميزانية الفدرالية فحسب ، بل إن الميزانية لعدة سنين بين ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ تمخضت مع الفخر عن بعض الوفور . وكانت كارثة التضخم هذه من فعل المصارف الخاصة ، لا الحكومة ، وتلك حقيقة تبينها الجميع اليوم ، ولكنهم يوم الواقعة كانوا يجهلون في أى طريق هم سائرون ، ولم يتكشف وجه الخطر أمام الخزانة و « الاحتياطي الفدرائي » إلا أخيراً بعد فوات الوقت ، وخبث التضخم وازداد الخبث فيه ، ولم يؤث أحد من الشجاعة ما يقوم معه بعملية العلاج ، وهي جد خطيرة . وسوف يظل هذا « الإفراط المالى » أظهر مثال حديث للتضخم جر إليه سوء التدبير ، بعكس كوارث التضخم التي تنتج عن الحرب أو الثورة .

٤ — كيف يخلق النقد

ونخلق النقود الآن ثلاث طرق . أولها استخراج الذهب أو استيراده . والحكومة الأمريكية تشتري الذهب المستخرج في البلاد أو الوارد من الخارج بسعر قانونى في الوقت الحاضر هو ٣٥ ريالاً للأوقية . ويوضع الثمن لحساب البائع في أحد المصارف . وبعبارة أخرى يصبح للبائع في المصرف حساب يتصرف فيه كيف شاء بمقتضى أذن الصرف . ويزداد رصيد المصرف تبعاً لكمية الذهب التي يسلمها للخزانة . وهذا الرصيد دين على البنك لبائع الذهب ، أو لمن يحول إليه هذا البائع النقود . وبهذه الأرصدة الإضافية يصبح للبنك حق لدى الحكومة . وذلك في شكل سندات حكومية أو في شكل حساب في مصارف الاحتياطي الفدرائي . وعلى ذلك

نجد أن طرفي الميزانية (الأصول والخصوم) يتقدمان تقدماً مطرداً بقدر واحد في وقت واحد . وإذن ثمة نقود جديدة تنزل إلى سوق التداول .

وهناك طريقة ثانية لخلق النقود دون وساطة الذهب ، وهي فتح اعتمادات تعتبر في نفس الوقت ديناً على أصحابها . ولكي يحصل مستر سمث مثلاً على الاعتماد المطلوب له ، فإن عليه أن يقصد إلى المصرف الذي يتعامل معه ويقنعه بسلامة مقترحاته — أو أنه لا ضرر منها على الأقل — فإذا يحدث بعد ذلك ؟ هب أن الاعتماد المطلوب هو ١٠٠,٠٠٠ دولار مثلاً ، فإن المصرف يزوده بهذا المبلغ ، أي أن المصرف يودع هذا المبلغ تحت اسم مستر سمث ، وفي نفس الوقت يقيده ديناً عليه يظهر في حسابات البنك الدائنة ، وهنا — كما في حالة لنهب — نجد أن طرفي الميزانية قد تضخما بمقدار هذا المبلغ الذي خلقاه . ومنذ اليوم الذي يخطر المصرف فيه مستر سمث بفتح الحساب ، يستطيع الرجل أن يسحب ما يشاء بواسطة الأذون ، وأن يقوم بالدفع ، وبهذا نجد أن نقوداً جديدة قد خلقت من لا شيء أو من الهواء . وبمباراة أخرى نجد أن خلق النقد — الذي كان امتيازاً منظماً ، مرعياً موقوفاً على عدد محدود من المصارف — أصبح بالتدريج من مستلزمات المصارف التجارية ، وحتى ١٩٣٠ كان هذا هو المورد الرئيسي للنقد .

ومنذ ١٩٣٠ أصبح الأمر كل الأمر في إصدار النقد للمصدر الثالث وهو الحكومة ، وليس في هذا شيء جديد ، ولكن الأسلوب كان دائماً التغير خلال القرون . ففي المصور الأوسطي كان الأمراء يهقون الشعب غشاً بالخط من قيمة العملة ، وذلك بإتفاص المدن فيها (ولم يكن غير العملة المعدنية إذ ذاك) أي أنهم كانوا يُخَمِّسُونَ العملة . وبعد ذلك — حتى

عبرنا هذا - عمدوا إلى الطباعة ، فأخرجوا عملة ورقية ، ولكنها لم تكن مثل العملة التي تصدرها المصارف الأهلية من حيث وجود رصيد كامل من الذهب لها ، وإمكان تحويلها إلى ذهب ، ولكن الذي حدث أنهم فرضوا على الشعب فرضاً قصاصات من ورق مطبوع . وهي في الواقع مجرد تمهيدات من الحكومة بالدفع ، ولكنها لم تدفع عنها فائدة قط . ولما طفت سيول وسيول من هذا الورق للتداول ، كان طبيعياً أن ينتهي الأمر بهذا الورق إلى فقدان قيمته الشرائية في سرعة متزايدة . فقفز من مائة إلى ألف إلى مليون . . . وهكذا حتى أصبحت القيمة الشرائية للعملة دون ثمن قصاصة الورق التي طبعت عليها . ولنا في روسيا وألمانيا أمثلة صارخة على هذا الضرب من التضخم .

أما الولايات المتحدة الآن فلها أسلوب آخر إذا أعوزها المال ، وبعبارة أخرى إذا زادت نفقاتها على دخلها من الضرائب ، فإنها تبيع المصارف سندات ذات الفائدة . وتفتح المصارف للحكومة اعتمادات بقيمة هذه السندات ، في شكل رصيد تسحب منه الحكومة ما تريد تسديده .

• — تمويل الحرب

ونرجع ثانية إلى القول بأن ما يبدو هيناً بسيطاً في إصدار أوراق النقد ، إنما هو في الحقيقة معقد كل التعقيد ، فقد كانت الزيادة المروعة في الدينون العامة دائماً من مستلزمات الحروب ، وفي كل العصور نجد الحروب كلفت الأمم المشتركة فيها جهوداً جبارة غير عادية ، وأرهقت مواردها إرهاقاً شديداً . على حين هبط الإنتاج فيها ، أو إن شئت تحول إلى إنتاج خربى ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة إنتاج . ومع هذا لم يشهد القرب

التاسع عشر إلا قليلا من الحروب القاسية المهلكة ، بل إن أثر هذه كان موقوتا . فنجد حروب نابليون قد خلقت اضطرابات اقتصادية حادة ، ولكن فرنسا سنة ١٨١٥ بعد ووترلو كانت من الناحية المانية أحسن منها في سنة ١٧٩٥ حين بزغ نجم الضابط نابليون ، كذلك كان أثر حروب نابليون والحصار القارى خطيراً جداً على بريطانيا ، ولكن الجنيه الاسترليني تعرض لخفض يسير على أساس الذهب . وبعد حروب ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ أفاقت النمسا وفرنسا وبروسيا وإيطاليا من حركة الانتعاش (الطارئ) رغم تضخم الدين الأهلى تضخماً فاحشاً فى كل منها . وما زالت تلك العبارة التى قالها القائد النمساوى الكونت مونتسكللى فى القرن السابع عشر تحتفظ بصحتها حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، وهى « إن الحكومة ، لإدارة دفة الحرب ، تحتاج إلى ثلاثة أشياء : هى المال والمال والمال » وكانت هذه العبارة صريحة لأن الأساليب المالية لم تتمش يومئذ مع الأساليب الصناعية والحربية . وحتى القرن السابع عشر كانت نفقات الحرب تؤخذ من خزائن الأمراء التى لم تكن يومذاك مستقلة عن خزينة الأمة . ومهما يكن من شئ فإنها كانت عند ذاك حروب الأمراء لا حروب الشعوب . وبالإضافة إلى خزائن الأمراء كان يوجد موردان آخران للأموال هما : الضرائب والقروض . وكانت الضرائب خاضعة للأساليب الحكومية البدائية ، تلك الأساليب التى لم تتقدم إلا فى أيامنا هذه تقدماً لا زال يشوبه نقص . وإن الجيل الذى سمع الجدل يشتد حول ضريبة الدخل على اعتبار أنها بدعة انقلابية ما زال حياً يرزق . وفوق هذا ، نرى أنه حتى القرن التاسع عشر لم يحصل الدخل القومى إلى قدر كاف يمكن أن تفرض عليه الضريبة . فماش جمهور الشعب فى مستوى الكفاف الذى يقوم بالأود

أو دونه ، بل ناء جمهور الشعب في كثير من الممالك بالضرائب التي استلزم.
فرضها حياة الترف واللهو التي انغمس فيها الأمراء الإقطاعيون .

ولسكن الثورة الفرنسية ١٧٨٩ وما أتى في أعقابها من أحداث حتى.
سنة ١٨٤٨ قضت على النظم الإقطاعية ، فتكاثرت الثروة إلى الحد الكافي
لتغطية نفقات الحكومات القومية ، وبدأ منذ ذلك الوقت عصر الفردية
والتنحر والديموقراطية ، ذلك العصر الذي كانت فيه الحكومة والدولة

بمعزل معقول عن التدخل في حياة المواطنين ، ورجال الأعمال وحقوقهم
السياسية المكفولة . وكان لزاماً على الحكومة أن تلتزم جادة الاعتدال كي
تستطيع البقاء في كراسي الحكم ، وأن تتورع عن التدخل الشديد في
الشئون الاقتصادية للشعب ، وأن تحدد الضريبة التي تتقاضاها . وفي عصر
الطبقة الوسطى هذا كان على الحكومة أن تحترم النظريات الأخلاقية التي
سيطرت على عقول الطبقات الحاكمة . أما الشئون العامة فكان يجب أن
تخضع لنفس المبادئ التي تسيطر على المواطنين في شئونهم الخاصة
« كن مقتصداً ، ادخر ، إياك والدين »

ولم يحدث قبل أخريات القرن الماضي أن وجدت أسواق مالية . وكان
مقرضو النقود أفراداً أقوياء أو أصحاب مصارف خاصة أو غيرهم من
الرأسماليين ، وكان كل هؤلاء — مثل آل روتشيلد — يربطون ثرواتهم
بمقدرة الحكومات التي يخدمونها على الدفع — وفي أوقات الأزمات كانت
قيمة هذه الالتزامات الحكومية عرضة لتقلبات شديدة . وكان لأصحاب
الالتزامات من السلطان السيامي ما يستطيعون معه أن يرقبوا الحالة ، حتى
إذا انجلت الأزمة كان على الحكومات أن تعيد إليهم أموالهم ، بوسائل تنفق
مع النظريات الاقتصادية والسياسية وللتل العليا للطبقة الوسطى الحرة
السائدة إذ ذاك .

٦ — التضميم بعد سنة ١٩١٤

ولكن هذا العصر آذن بالزوال منذ سنة ١٩١٤ . فإن الضرائب عجزت عن أن تسد نفقات الحرب المالية الأولى ، ولو أن هذه الحرب ، حتى في الدول الديمقراطية ، خلقت دكتاتوريات حكومية أذعنت لرقابتها كل المرافق الاقتصادية في البلاد ، ولكن نفقات الحرب في كل الدول بلغت الذروة وأربت على كل مال يجمع ، فلم تعتمد الحكومات إلى خفض مستوى المعيشة فحسب ، بل سطت أيضاً على المدخر من أموال رعاياها ، وحدث هذا في كل مكان ، وإن اختلفت درجة تطبيقه من بلد إلى بلد . وجرت عملية « الاستنفاد » هذه في كل دول أوروبا الوسطى : في ألمانيا والنمسا والمجر ، وفي نطاق منطقة الحصار حيث تعذر النزود من البضائع الجديدة ، بدلا من المستهلكة ، وذلك لعدم وجود المواد الخام حتى لو توفرت الأيدي العاملة . فظلت الدور بلا إصلاح سنين طويلة ، ولم يتيسر إبدال آلات تقادم عليها العهد في المصانع . وعجلت السرعة المتزايدة استهلاك كثير من معدات السكك الحديدية على غير أمل في إصلاح قريب . أما الأثاث والملابس والأحذية فقد أدركها البلى في كل أسرة ، حتى ضحي الناس على مذبح الوطن بكل ما اكتنزوه أو توارثوه من غزل ونسيج خلال الأجيال .

وكان ثامناً على الحكومات أن تدفع ثمن هذا كله أو جله ، وأنَّى لها هذا إلا من المال المقرض ؟ فأودع الأفراد كل ما أدخروا في « قروض الحرب » وحول أصحاب المصانع ، إلى أوراق حكومية ، « احتياطي الاستهلاك » (الذي لم يستعملوا استخدامه لاستبقاء مصانفهم) والأموال

التي قبضوها ثمناً لبضائع مخزونة لم يشتروا غيرها . والأموال التي حصلوها من أوراق تستحق الدفع (وحتى هذه استهلكت ولم تجدد ، حيث لم يصبح لأصحاب المصانع في هذه الظروف غير عميل واحد ، هو الحكومة) وحتى الفلاح حول إلى هذه الأوراق الحكومية كل مقتنياته من ماشية وأنعام وآلات ، وكان هذا هو الموقف في كل مكان في أوروبا ، وإن اختلفت حدته من بلد إلى بلد ، مما أدى إلى مشاكل عديدة بعد الحرب . وهذا ما حدث من جديد في هذه الأيام ، وبشكل أقوى من سالفه .

وهذا الذي وقع في سنة ١٩١٤ كان حدثاً جديداً على الناس إذ ذاك ، بل ظاهرة طرأت على عالم حائر مضطرب ، وجيل نشأ على آراء ونظريات لا تلتئم مع هذه الحرب في معناها ومبناها ، بل تتعارض معها كل التعارض . ولم يتحقق الناس ، وحتى المسئولون منهم من وجود التضخم أو يتحدثوا عنه إلا بعد الحرب بزمان طويل ، وباستثناء نفر قليل لا يذكر ، نجد أن الساسة ، حتى في ألمانيا ، أبوا أن يسلموا بتضخم كان قائماً فعلاً في البلاد منذ بضع سنين . ولم يختلف الحال كثيراً عن ذلك في فرنسا حين قام بوانكاريه بنقذ الفرنك ١٩٣٦ . وقليل من الصحف الفرنسية من أدرك أن هناك تضخماً ينبئ علاجه ، وكلهم نى على الحكومة في عنف مجزها عن مكافحة غلاء المعيشة ، والضرب على أيدي المستغلين والغمال الذين يشتطون في طلب الأجور ، إلى غير ذلك .

وفي العقد الثالث من هذا القرن تلقى العالم درساً في الشئون المالية . وفطنت المالك كلها إلى ما لشئون النقد والمالية من قيمة . وأخذ علم الاقتصاد يجلو النموذج الذي يحيط بالميزانيات وارتباطها وتشابكها مع كل المرافق العامة ، ولم تكشف دراسة النظم الاقتصادية عن بوادر أزمة ١٩٢٩ فحسب ،

ولكنها كذلك هيأت العقول لسياسة « التوزيع الجديد » التى لجأ إلى أساليب غريبة غير قديمة فى عالم كان وشيك الانفجار ، حتى إذا جاء سبتمبر سنة ١٩٣٩ انهارت كل الأسس التى خلناها دروعاً تنقى بها شر الانفجار أو نمنعه .

٧ - كيف يقاس التضخم

وهناك مقياسان لا اكتشاف التضخم وقياسه ، وهما القيمة الخارجية والقيمة الداخلية للعملة . فألمانيا قاست التضخم فيها بسعر الدولار . وكان الثمن القانونى العادى للدولار فى سنة ١٩١٤ هو ٤ و ٢٠ مارك . وفى يناير ١٩١٩ ارتفع إلى ٨ و ٩ مارك ، وبعد ذلك بعام بلغ ٨ و ٦٤ ، وهكذا حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ حيث بلغت القيمة حد الخرافة ، فصارت ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك ، وهنا كانت الطامة الكبرى للنقد الألمانى . وحدث مثل ذلك تماماً فى روسيا . أما النقد فى النمسا والمجر وبولنده وسائر دول جنوب شرق أوروبا ، فقد قارب الانهيار . أما فى إيطاليا وفرنسا فقد وقف المهبوط مؤقتاً حين بلغت العملة حداً يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ من قيمتها القانونية . وللبريطانيين أسلوب مختلف فى استخراج قيمة النقد الأجنبى . فهم لا يقولون كم من الجنيهات يدفع ثمناً للدولار ، بل على العكس من ذلك : كم دولاراً فى الجنيه ؟ وبمثل هذه الطريقة التى تتفق مع التفكير الجزرى الضيق ، ظل الانجليزى غير متفطن إلى ما يحتمل أن ينتاب الجنيه الأسترلينى ، فالتغير فى نظره إنما يشمل العملة الأجنبية ، ولكن الأسترلينى نفسه يظل ثابتاً لا يتغير . وفى هذا ، من غير شك ، ضرب من خداع البصر الذى تجلى واضحاً للعيان حين خرجت

أنجلترا عن قاعدة الذهب ١٩٣١ ، وبدأ سعره يرتفع . وحتى هذه الظاهرة لم يفهم منها الكثير من الأنجليز شيئاً أكثر من أن الذهب صار أغلى من ذي قبل .

ومنذ ذلك الوقت بطل قياس التضخم بقياس القيمة الخارجية للنقد . ذلك أن الدول — باستثناء عدد قليل لا يذكر منها — لجأت إلى سن قوانين صارمة للتبادل ، تربط القيمة الخارجية لعملتها إلى مستوى تحدده هي . وعلى هذا انقسمت عمري العلاقة بين القيمة الشرائية للعملة في الداخل والخارج . فالقيمة الشرائية للمارك الألماني أو الفرنك الفرنسي أو البنجو الهنتاري في الداخل لم يمس لها ارتباط كبير بالقيمة الرسمية لكل منها بالنسبة للدولار .

ولكن بم يقاس الدولار نفسه ؟ حتى سنة ١٩٣١ كان سعر الذهب في سوق لندن هو الذي يحدد القيمة . ومنذ ذلك الوقت أصبح الدولار قيمة مطلقة تحددها كمية غير معروفة من الذهب يقدرها الكونجرس الأمريكي . وبقي الدولار عملة حرة يمكن أن يباع ويشترى بملء الحرية في الأسواق الخارجية ، إذا سمحت الحكومات المسيطرة على الأسواق بذلك . وباستعماله في نطاق النقد الأجنبي يمكن أن تعرف تقلبات هذا النقد لا تقلبات الدولار .

٨ — الفلسفة المالية الجديدة

لقد كان لدى المنذرين المتشائمين ما يبرر الجزع . فهذه الزيادة الهائلة في الديون العامة كانت دائماً نتيجة لازمة للحروب وما يترتب عليها ؛ ولكن هنا في الولايات المتحدة ، ولأول مرة ، نجد ديناً أهلياً ضخماً يتراكم في وقت السلم ، ولا علاقة له مطلقاً بحروب ١٩١٤ — ١٩١٨ . التي كانت قد صفيت ونسيت نتائجها المالية منذ أمد طويل . فثمة ضرب جديد من العجز

الاقتصادى لا مثيل له ، عجز استلزمته الأغراض الاجتماعية ، فلم يظهر للناس على أنه مرض قوئى يجب أن تتضافر الجهود لاستئصاله ، ولكن على أنه دواء يعيد الصحة والقوة . وإن شخصاً نشأ قبل سنة ١٩١٤ على مبادئ الحكومة المقيدة والمسئولية الفردية والاقتصاد الحر ، ليروعه هذا الذى قدمنا إليك على أنه كفر صريح . والحق إن هذا كان فيه القضاء على القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى عليها ومن أجلها شيد صرح النظام الأمريكى .

وفى كل المناقشات التى أثيرت حول مشكلة الدين نجد بعض الحائقين ينذر باليوم الذى يستحق فيه الدين السداد . والحققة أن هذا اليوم لن يأتى ولا يمكن أن يأتى ، فليس مفروضاً أن يسدد الدين العام إلا إذا كان الفرض إحداث انكماش ينصح به الثقة . فى اليوم الذى ينشأ فيه الدين الأهلى ، لا يصبح هذا الدين متاعاً لفرد أو هيئة ، ولكنه يصبح جزءاً من نظام النقد (بفضل الأرصدة التى كونها إصدار السندات الحكومية) وقد يتسنى لفرد ما أن يثبت مركزه لتسديد ديونه ، ولكن دفع الدين العام والحالة هذه قد ينطوى على كارثة اقتصادية ، ذلك أن هبوطاً فجائياً أو متدرجاً فى الأرصدة ينشأ عنه نقص فيما يمكن أن يقدم من اعتمادات مالية وفى هذا مافيه من ضغط مستمر على الأسعار ، كل أولئك يؤدى إلى انهيار الكيان الاقتصادى . وزيد أن نقول إن الشعب فى هذه الحالة أصبح أساس تمويل « مشروعات العمل » بل « الجو » الذى يحيط بها « والهواء » التى تنشقها ، والبيئة التى تقرر اتجاهها ، فتحد أو تفسح من قدرتها على الإنتاج .

وقد ولى الزمن الذى كانت الحكومات فيه تحسب لثقة دائئها

القادرين حساباً ، حين كان إقراض الحكومة هو الوسيلة والفرصة للتزود من النفوذ السياسى . ذلك أن الأساليب المالية والمصرفية الجديدة جعلت الحكومات صاحبة السلطان المطلق فى شئون النقد والاعتمادات المالية ، فعلى تخلق النقد الذى تريد أن تقتضيه .

وفى كل المؤتمرات العالمية التى عجلت مسائل النقد والشئون المالية ، وفى كل المشروعات الدولية التى رمت إلى إنقاذ أية دولة ، كانت النية تتجه إلى تعزيز استقلال المصارف المركزية استقلالاً منقطعاً ، من شأنه أن يمنع الحكومات من إساءة استعمال سلطانها السياسى . وهذا هو المبدأ الذى قام عليه ميثاق جنيف سنة ١٩٢٢ للنمسا ، ومشروع دوز سنة ١٩٢٤ لألمانيا ، وسائر المشروعات الماثلة التى آزرتها عصبة الأمم .

وما أن بدأت هذه المشروعات حتى كادت تلغها التغيرات الانقلابية فى أساليب الرأسمالية فى أقوى الدول التى كانت تستمسك بهذا النظام .

حقاً زاد الإنتاج واستخدام العمال ، ولكن هذه الزيادة لم تستفد بحال من الأحوال كل الأيدي العاملة أو القدرة الكامنة على الإنتاج وبخاصة فى أمريكا .

٩ - كيف أنه سياسة العجز ضلت عن بلوغ أهدافها

وإنما ضلَّ المجادلين فى العجز والتضخم اعتقادهم فى نظام نقد يسير سيراً آلياً مجتأ ، مغفلين ومحتقرين العوامل النفسية التى لا بد أن تعمل عملها فى أى نظام اقتصادى . وتمسك هؤلاء بفلسفتهم فى المسئولية الحكومية ، ومثلهم العليا فى الإصلاح الاجتماعى ، ووسائلهم فى معالجة الرأى العام والنفوذ السياسى ، ثم قاموا يفرضون بالإكراه كل هذه المبادئ

على مجتمع نشأ على أفكار ونظريات ومُثُل تختلف كل الاختلاف عن هذه المبادئ . فكان لزاماً أن تحقق هذه المبادئ على أيدي دعايتها . فأرادوا إحداث تضخم ، ولكنهم ، بما جروا عليه من أساليب ، أثاروا كل القوى التي تتعارض مع أطماعهم ، والتي تؤدي إلى الانكماش بشكل لم تشهد البلاد مثله ، وأنفقوا أموال الحكومة عن عقيدة خالصة ابتغاء البدء بتحقيق الثراء الرأسمالي ، ولكن تنفيذ هذا على طريقته الخاصة حطم المحرك الذي لا يسير الاقتصاد بدونهُ ، فقد تنفق الحكومة آلاف الملايين ، ولكن الأثر الذي ينجم عن ذلك هو الاضطراب من جراء ملايين أخرى من أموال الأفراد لم تصرف ، ولو كان ذلك في بيئة لم يحدث فيها الصراع المالي إلى هذا الحد ، لكان من المحتمل أن يرغب المتعهدون في التصرف في هذه الأموال . وزيد أن تؤكد أنه لا مناص من أن يحسب للعامل النفسي حسابه إذا تطلعنا إلى نظام قائم على الحرية السياسية والحرية الفردية في المشروعات ، إذا أردنا لهذه المشروعات الخاصة أن تنجح وتؤتي ثمارها . وهذا الذي أسلفنا ، لن تعرض عنه « الثالثة » بالنسبة ما بلغت ، أو الرغبة الأكيدة في إقرار التغييرات المرغوب فيها .

١٠ — الخطر الحقيقي في التضخم

ومنذ مايو سنة ١٩٤٠ أصبحت الحكومة الأمريكية تواجه خطراً حقيقياً — لا وهمياً — من التضخم . والحق إن الدول التجارية جميعها غارقة في لجة من التضخم ، وهي في مغالبتها تفيد من تجاربها في الحرب الماضية . ذلك أن العالم استطاع الآن أن يفهم طبيعة تلك الظاهرة على حين استغلق عليه فهمها عند نشأتها منذ ربع قرن . فأصبحت وسائل مكافحة التضخم

الآن فعالة معقولة . ولكن كل الدلائل تدل على أن السدود التي شيدت لاتقاء الطوفان لن تقوى على الوقوف دونه طويلا . حقاً إن السلطات الدكتاتورية في الحكومات المحاربة قوية جداً ، ولكن قوتها تتضاءل بمرور الزمن أمام التضخم الذي تريد الحرب من حداثه . وإن هذه المقاومة لتضعف بنفس الدرجة التي تضاعف بها الاحتياطي القديم ضد هبوط البضائع . ذلك أن اقتصاديات الحرب تقوم على التناقص ، بل إن الحرب تتنافى مع الاقتصاد . فالحرب هدامة متلفة ، ولا يمكن لأى اعتبارات اقتصادية أن تمنع طغيانها ، وليس ثمة حجج اقتصادية يمكن أن تحمد من الجهود اللازمة لإحراز النصر . فالذى نراه في بريطانيا وألمانيا على السواء هو أن الحكومة تستولى على ٦٠ ٪ من الدخل القومى لتسيير دفة الحرب ولن يقوم الباقى بأود الناس ، أو يضمن سير آلات الإنتاج ، فيكون حتماً عليهم مسة أخرى ، والحالة هذه ، أن يأخذوا من رؤوس أموالهم ليضيفوا إلى الدخل الجارى ، وهكذا تتكرر عملية « استنفاد المدخر » التى وصفنا من قبل ، ولكن فى سرعة متزايدة .

ولم تصل الولايات المتحدة إلى هذا الحد ، ولكنها وشيكة أن تبلغه ، وإنما يبلغ خطر التضخم مبلغ الشدة عند ما يزداد الإنتاج فى أمة إلى أقصى حدود مقدرتها الإنتاجية . وطالما كان النقد الإضافى عاملاً فى إدارة آلات كانت واقفة عن الحركة ، واستخدام أيد كانت متعطلة ، فإنه لن يسبب تضخم ذلك أن هذا المال الإضافى — كما يقال — ينتج البضائع التى يشتريها ، فلا يؤثر على مستوى الأسعار . ولكن إذا وصلنا إلى الحد الذى تستخدم فيه كل الأيدى العاملة وتستغل كل القدرة على الإنتاج ، مع الاستمرار فى تداول النقود ، فعندئذ يتعارض وجود هذا المال الإضافى مع وجود كمية

ثابتة من البضائع ، فترفع الأسعار ، وهنا يبدأ شبح التضخم في الظهور ،
فنجد الأسعار والأجور ، ثم التكاليف والأسعار ، كل يعمل أثره في الآخر
ويدفع بعضها بعضاً إلى الارتفاع المستمر ، في جو من التمنت والتشاؤم ،
وهنا يحدث الصراع بين جماعات الناس — سواء أ كانوا بميدن عن موطن
الداء أم قريين منه ، والقلبة للشيطان ! والحق إن هذه البلاد موقفة ، فقد
جمت إلى المجهود الجبار الذي تبذل في التسليح والحرب ، مستوى من المعيشة
أدركته أيام ازدهارها ، فاذا سارت إلى أبعد من هذا أدركها الطوفان
وجاءت الكارثة ، وهذه البلاد تبدو الآن ، أكثر من أى وقت مضى ،
لسائر العالم إحدى عجائب الدنيا السبع نتيجة لذلك ، فاذا حاولت ، وسط
هذا الجحيم الذي يصل العالم سميره ، أن ترفع من مستوى المعيشة ،
لا أن تحتفظ بما أدركته منه بحسب ، فإنها لابد بمواقبة على هذا التحدى
للقدرة الإلهية : فيجب أن نُنقص استهلاكنا الفردى بمقدار كل نفقة
تتكلفها الحرب ، وأن نصل إلى هذا عن طريق سياسة جريئة معقولة تسيطر
على الأجور والضرائب والأسعار .

الفصل السادس

الذهب

محادثة بين بل وبوب^(١)

بل : « بوب ، يقول مدرس التاريخ إنه جدير بنا أن نتناول الحوادث الجارية بالبحث في المنزل ، حتى يكون لنا إلمام تام بما يجري في العالم حولنا أولاً بأول . »

بوب : « يا لها من فكرة حسنة ! » .

بل : « إذن لنناقش ظاهرة التضخم ، لأنني يتعذر علي فهمها » .

بوب : « (بعد نحنة) هذا أمر هين . ما الذي استغلق عليك فهمه فيها ؟ » .

بل : « أحق أن الدولار يساوي الآن ٥٩ سنتاً ؟ » .

بوب : « نعم هذا صحيح » .

بل : « ولكن هذا معناه هبوط قيمة الدولار ، فكيف يقولهم إن هذا تضخم ، مع أن التضخم يعني تكبير الأشياء » .

بوب : « (وقد أخذه العجب وتردد في الجواب) هذا يخالف ما كنت أفهمه » .

بل : « لماذا لا نحول كل نقودنا إلى بنسات ، وعندئذ نستطيع

(١) شخصيتان خياليتان .

الحصول على ١٠٠ سنت للدولار .

بوب : « عجيب هذا ... ! » .

بل : « يا إلهي ! بوب ، تأمل فيما يمكن ان ندخر من نقود » .

بوب : « إذا قلنا إن الدولار ٥٩ سنتا فمعنى هذا أنه يساوى هذا القدر ذهباً » .

بل : « ولم لا نأخذ من الذهب ما قيمته ٥٩ سنتا لنشتري به ورقة قيمتها دولاراً » .

بوب : « ثم نحولها إلى مائة بنس ... ! »

بل : « ! »

بوب : « يا إلهي ! إننا بهذه الطريقة نحصل على ربح قدره واحد وأربعون سنتاً في كل دولار .

بل : هيا بنا آه ! لقد تصدعت رأسي ! سنفكر في هذا فيما بعد .
تسعة وخمسون سنتاً من الذهب ... تشتري دولاراً ... تحول إلى بنسات ...
نربح ٤١ سنتاً ، لابد من أن يكون ثمة خطأ هنا أو هناك : . . ؟ !

١ - معيار الذهب قبل ١٩١٤ وبعدها

وإن هذا الخطأ ؟ كان العالم الرأسمالي يتبع قاعدة الذهب بصفة عملية ، أى أن قوانين الدول ، حددت قيمة وحدة العملة في كل منها بكمية معينة من الذهب . ومثال ذلك أن المارك الألماني كان يساوى حوالى $\frac{1}{18}$ أوقية من الذهب ، والجنيه الاسترليني أكثر بقليل من $\frac{1}{4}$ أوقية من الذهب ، والدولار $\frac{1}{13}$ من الأوقية تقريباً . وكان تداول هذه العملة الذهبية أمراً يختلف في أساليبه من دولة إلى دولة ، فبعض هذه البلاد ، مثل ألمانيا ،

رخصت في تداول العملة الذهبية ، وكان فيها تحويل العملة الورقية إلى نقود ذهبية حرا ، وفي بعضها لم يكن الأمر كذلك ، مثل النمسا والمجر . وفي بعض الدول وجدت سوق حرة لبيع الذهب أو شرائه ، (مثل إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة) ولكن الظاهرة التي اشترك فيها الجميع هي ربط قيمة وحدة العملة في كل دولة بمقدار ثابت من الذهب . وعلى هذا الأساس حددت النسبة في التبادل مع الدول الأخرى . وثمة ظاهرة أخرى اشتركت فيها كل الدول ، وهي أن المصارف المركزية كانت تلتزم النسبة بين أوراق النقد المتداولة وبين مالهها من الذهب على أساس معين ، ويمبرون عن ذلك عادة بقولهم « يجب أن يكون للعملة الورقية التي يصدرها المصرف رصيد من الذهب بنسبة معينة » ، ولم يترك لتصرف المصارف المركزية أو الحكومات إلا نطاق ضيق ، فلم يكن يدور بخلافها أن تعتمد على مشروعات جريئة على غرار تلك التي قامت بها حكومة روزفلت سنة ١٩٣٣ . ونحن نورد هنا هذه العملية في أبسط تعبير فنقول إن التوسع في الاعتمادات من شأنه أن يزيد النقود المتداولة فترتفع أسعار السلع تبعا لذلك . وارتفاع الأسعار بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات الأجنبية ، فيتسرب إلى الخارج جزء من الذهب الذي يدفع ثمننا للبضائع . وهبوط كمية الذهب يؤدي إلى هبوط مقدار النقود المتداولة ، فكان هذا يرجع بالأسعار إلى مستواها المادى المعقول ، وعلى هذا الأساس يستقيم التوازن الذي كان مضطربا .

وكانت حركات الذهب على النحو السالف هي خط الدفاع الثاني . وقد حددت هذه الحركات عند ما ارتفعت نسبة التبادل الخارجى عن الحد الأعلى للذهب أو انخفضت دونه . وللاحتفاظ بهذه النسبة بين هذين الحدين (اللذين حددتهما تكاليف الشحن والتأمين والتسليم وأرباح الذهب المنقول) لجأوا إلى

سياسة الاعتمادات الموقوتة (قصيرة الأجل) ، وكانت لندن هي سوق النقد العالمية التي تبرم فيها هذه الاعتمادات قصيرة الأجل ، وكانت التغيرات في سعر الفائدة في المصارف المركزية تؤثر على التوازن ، ففي الأحوال العادية كان ١ ٪ أو ١/٢ ٪ رفعا أو خفضا في سعر الفائدة كافيا لإحداث حركة في النقد الدولي (الذهب) وإعادة التوازن الذي اضطرب ، وعلى هذا كان يتعين على الدول الدائنة ، مثل الولايات المتحدة ، أن تحتفظ بسعر الفائدة أعلى منه في الدول المدينة ، مثل إنجلترا وهولندا ، لتضمن تدفق الذهب ورووس الأموال إليها . وهذا الذي قدمناه لك هو النظام التالي لاقتصاد رأسمالي حر غير مقيد .

٢ - انخفاض معيار الذهب القديم

واختفى المعيار القديم للذهب في أوروبا إلى الأبد منذ نشوب الحرب في سنة ١٩١٤ ، ولم تقم الدول المحاربة بأية محاولات جديدة للدفاع عن قيمة عملتها ذهبا ، فلم تصدره إلى الخارج ، بل احتفظت بالذهب لتدفعه ثمنا لأدوات الحرب وسائر مستلزماتها . وعمدت بعض الدول ، مثل ألمانيا ، إلى المحافظة على القيمة التبادلية الخارجية لعملتها بقيود شديدة فرضتها . أما إنجلترا وفرنسا ، فقد سمحتا بهبوط قيمة عملتهما الذهبية إلى المستوى الذي تقررته حركات البضائع ورأس المال . وكل هذه الدول خرجت عن قاعدة الذهب ، أي أن قيمة العملة في كل منها لم تربط بكمية معينة من الذهب . وبعد الحرب ، حين اشتدت الفوضى بالعملة الدولية ، قامت حركة مضادة قوية ، ترمي إلى استعادة معيار عالمي للذهب بشكل ما . فقام مشروع دوز ، في ألمانيا بارجاع القيمة إلى ما كانت عليه قبل الحرب . وفي سنة ١٩٢٦

اصطنعت فرنسا قيمة جديدة ربطتها من جديد بالذهب . أما إنجلترا فقد جاهدت سبع سنين دأبا حتى كانت سنة ١٩٢٥ ، حين عادت إلى تثبيت الجنيه الاسترليني على أساس ما قبل الحرب . ولكن أحداث الأعوام التالية برهنت على أن الدفاع عن الجنيه الاسترليني على أساس تلك القيمة ، استلزم تضحيات جسيمة ، فقد بقي مستوى الأسعار في إنجلترا عاليا ، أى أن التاجر الأجنبي الذى يبيع بضاعته إلى إنجلترا ، يستطيع أن يحول الجنيهات الاسترلينية إلى عملة بلاده فتدر عليه عملية التحويل ربحا وفيرا . وعلى العكس من ذلك ، كان المصدر الانجليزى مغلول اليدين ، وكان لزاما على المصارف الانجليزية عند ذاك أن تعتمد إلى سياسة الانكماش فى الاعتمادات حتى تضغط على أثمان السلع فى الداخل ، وفى سنة ١٩٢٩ والسنوات التالية ، حين اجتاحت الأزمة الصناعية الولايات المتحدة ، تلك الأزمة التى جرت فى أذياها كارثة عالمية كبرى ، أصبح مركز الجنيه الاسترليني يبعث على الاطمئنان . وفى مايو ١٩٣١ انهيار أكبر مصارف النمسا ، ثم أعقبه انهيار عدد من أكبر مصارف ألمانيا . ولم تنهض العملة الالمانية من كبوتها هذه ، واضطرت ألمانيا وقتئذ إلى تقييد عملتها . وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ خرجت إنجلترا ثانية عن قاعدة الذهب ، وليس من سبيل للعودة إليها .

وبعد خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب ، أصبح لزاما على الولايات المتحدة أن تحذو حذوها ، وكان ذلك مرهونا بالوقت . وفى ربيع ١٩٣٣ لم تمد أمريكا راغبة فى الدفاع عن الدولار على أساس الذهب القديم ، بل لم تكن قادرة على ذلك ، وإن الكساد الذى طال عليه الأمد فى فرنسا فى أخريات العقد الرابع من القرن العشرين ، فى الوقت الذى بدأ فيه الانتعاش يعود سيرته الأولى فى بريطانيا والولايات المتحدة ، نقول ليس من شك فى

أن هذا الكساد يرجع إلى حد كبير إلى احتفاظها بمقياس عال جامد من الذهب . وكان هذا الكساد الطويل واحداً من أكبر العوامل التي انحدرت بفرنسا إلى الهاوية .

٣ — قيمة الذهب الآن — فانوره أمريكي

وفي فبراير ١٩٣٤ اتخذت الولايات المتحدة معياراً جديداً للذهب يختلف كل الاختلاف عن سابقه . فقام المعيار الجديد على أساس جديد ، وحدد الدولار بمقدار $\frac{1}{10}$ من الأوقية ذهباً بدلاً من $\frac{1}{16}$ ثم خفضت هذه القيمة إلى $\frac{1}{20}$ ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم إن الدولار أنقصت قيمته من ٥٩ إلى ٥٠ سنتاً . وقد أراد الرئيس أن يكون له سلطة لإنقاص الدولار دفاعاً عنه ضد عدوان الدول التي لم يكن لها من قوانينها ما يمنع هبوط عملتها إلى أي حد . والحق إنه ما من دولة فكرت أو استطاعت أن تفكر في إعلان حرب مالية على المارد الأمريكي .

وعلى أي أساس تقدر قيمة الذهب اليوم ؟ قطعاً إنها تقدر على أساس أقره الكونجرس سنة ١٩٣٤ وبمقتضاه تشتري الخزانة الأمريكية أوقية الذهب بخمسة وثلاثين دولاراً .

وحتى نشوب الحرب الحالية كان في لندن سوق حرة ، كما يقولون ، يباع فيها الذهب ويشتري . ولكن سعر الذهب في هذه السوق الحرة كان مرآة تنعكس عليها قيمة الجنيه الأسترليني مقدرة على أساس الدولار . ولم تستمر المصارف المركزية في الدول التي خرجت عن قاعدة الذهب على شرائه إلا لسبب واحد ، ذلك هو أن الولايات المتحدة ، وهي أكبر وحدة اقتصادية في العالم ، قبلت هذا الذهب في كميات لا حد لها . ولم يكن هدف

هذه المصارف تغطي عملتها ، ولكنها أرادت بذلك تدعيم القيمة الخاصة لعملتها في التبادل الخارجى ، والحد من تقلبات هذه العملة لتستطيع أن تقف أمام الدولار الذى ربطت قيمته على أساس الذهب .

وهب أن الولايات المتحدة لم تعتمد إلى سن هذا القانون ، فهل كان عليها أن تحذو حذو إنجلترا ، فتختلى بين عملتها وبين هذه النسبة الثابتة من الذهب ! وماذا كان يحدث لقيمة الذهب حينئذ ؟ ليس للذهب بطبيعته « قيمة أساسية » أكثر مما للرصاص أو النحاس أو الحديد أو أية سلعة أخرى ، فهو معدن كسائر المعادن ، ولكنه تفرّد عنها بذلك الحدث التاريخى ، وهو أنه اتخذ ، فيما اتخذ من أجله منذ البداية ، لسك النقود . ولو اختفى هذا الغرض الأخير لما اختلف شأن الذهب عن شأن سائر الفلزات ولا تربطت قيمته بالموامل التى تلعب دورها في تحديد قيمة النحاس والونك والبلاتين والصفائح . . وقد يحدّ بعض الرأسماليين في طلب الذهب واختراجه ابتغاء الاحتفاظ بقيمته . ولكن الجرى وراء الذهب في هذا الوضع الأخير لن يصبح شيئاً مذكوراً يُحسب له حساب إذا ما عدل عن ضرب العملة الذهبية . وهذا ما حدث للفضة عند ما عدل عن اتخاذها للعملة . لقد أغرم الناس يوماً ما بالفضة غرامهم اليوم بالذهب . وأحبوها حباً جماً ، وتباروا في جمعها كأمن ما يقتنى لآلاف السنين . وقد يمتد بنا الزمن في محاولة إنزال الذهب عن عرشه الخيالى ، واقتلاع أثره السحري من أذهان الملايين التى تدّين به ، أكثر مما لزم للتحرر من الفضة . وإذا اقتصر استخدام الذهب على الأغراض الصناعية (مثل الحلى والأسنان وما إليها) لم يزد المستهلك على جزء يسير جداً من المحصول الحالى للذهب . ولو وقف الأمر عند حد الأغراض العملية لما جاوز سعر الذهب في السوق كسراً صغيراً من قيمته

القانونية . ولكن قيمة الذهب إنما تستند إلى قرار سياسى اتخذته الولايات المتحدة ، وقد تمجيد عنه في أية لحظة .

٤ — قدر الذهب ووفرته

وفي سنى الكساد الشامل بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٢ اتجه تفكير الكتاب إلى تحليل هذه الكارثة الاقتصادية العالية بنقص الذهب ، فافترضوا أن قلة الذهب هى التى أدت إلى احتفاظ غير طبيعى بنسبة طالية من الأرباح ، إلى غير ذلك من أعراض الانكماش والتقييد الاقتصادى . وقد تنبأ «وفد الذهب» لدى عصبة الأمم ، وهو هيئة مسئولة ، وأكبر الظن أنها تضم أعظم خبراء العالم فى هذا الموضوع إذ ذاك ، تنبأ هذا الوفد بنوبة جريئة فى تقرير له ١٩٣٠ ، بأن محصول الذهب فى العالم سوف يهبط بعد سنة ١٩٣٢ . ولعمري إن هذا التقرير لدليل ساطع على فشل الجهود الدولية فى التنظيم . ومما يدعو إلى الأسف والحسرة أنه فى أثناء هذه المناقشات التى كانت تجرى بشأن إنتاج الذهب فى جنيف ١٩٣٠ بدأ محصول الذهب يزداد ، على حين كاد معدل إنتاجه يكون ثابتا فى عشر السنين الماضية . وفات المؤتمر تلك الحقيقة الأولية ، وهى أن تدهور الأسعار فى سنة ١٩٢٩ هيا لتعدين الذهب من أسباب خفض التكاليف مازاد فى إنتاج الذهب . وكانت الزيادة بخطة واسعة بعد عامى ١٩٣١ ، ١٩٣٢ . وكانت زيادة ٧٠ ٪ فى سعر الذهب — كما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وهما أكبر منتجي — حافظا قويا جداً إلى التوسع فى استخراجِه . ومثل هذا القفز فى سعر الذهب بين عشية وضحاها لم يحدث من قبل . أضف إلى هذا أن منتجا كبيرا جدا ظهر فى عالم الوجود ، ذلك

هو روسيا السوفيتية التي أنتجت ١٩٣٩ حوالى ١٥ ٪ من محصول الذهب السنوى ^٤. ويمكن أن تبين مدى التوسع فى إنتاج الذهب فى حقبة عشر السنين التي سبقت الحرب الحالية من الجدول الآتى :

إنتاج الذهب فى العالم من ١٩٢٩ — ١٩٤٠
مقدرا بآلاف الأوقيات وآلاف الدولارات

| السنة | إنتاج الولايات المتحدة | | إنتاج العالم | |
|-------|------------------------|--------|--------------|-----------|
| | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية |
| ١٩٢٩ | ٢,٢٠٨ | ٤٥٦٥١ | ١٩٢٠٧ | ٣٩٧١٥٣ |
| ١٩٣٠ | ٢٢٨٦ | ٤٧٢٤٨ | ٢٠٩٠٤ | ٤٣٢١١٩ |
| ١٩٣١ | ٢٣٩٦ | ٤٩٥٢٧ | ٢٢٢٨٤ | ٥٦٠٦٥٠ |
| ١٩٣٢ | ٢٤٤٩ | ٥٠٦٢٦ | ٢٤٠٩٩ | ٤٩٨١٦٤ |
| ١٩٣٣ | ٢٥٥٦ | ٥٢٨٤٢ | ٢٥٤٠٠ | ٤٢٥٠٧٠ |
| ١٩٣٤ | ٣٠٩١ | ١٠٨١٩١ | ٢٧٣٧٢ | ٩٥٨٠٣٣ |
| ١٩٣٥ | ٣٦٠٩ | ١٢٦٣٢٥ | ٢٩٩٩٩ | ١,٠٤٩,٩٧٣ |
| ١٩٣٦ | ٤٣٥٧ | ١٥٢٥٠٩ | ٣٢٩٣١ | ١,١٥٢,٥٦٩ |
| ١٩٣٧ | ٤٨٠٥ | ١٦٨١٥٩ | ٣٥١١٨ | ١,٢٢٩,١٤٠ |
| ١٩٣٨ | ٥٠٩٠ | ١٧٨١٤٣ | ٣٧٦٠٣ | ١,٣١٦,١١٢ |
| ١٩٣٩ | ٥٦١١ | ١٩٦٣٩١ | ٣٤٤٥٨ | ١,٢٠٦,٠٤٧ |
| ١٩٤٠ | ٥٩١٤ | ٢٠٦٩٩٤ | — | — |

وهذه الزيادة ^(١) المدهشة التي لم يسبق لها مثيل فى الذهب ، والتي ليس

(١) فى ٣٨ عاما من ١٩٠١ — ١٩٣٩ أنتج ٦٣ ٪ من مجموع محصول الذهب منذ كشف أمريكا ١٤٩٢ ، منها ما لا يقل عن ٢٠ ٪ بين سنتي ١٩٣١ — ١٩٣٩ على حين أنتج ٣٧ ٪ فى مدى ٤٠٧ أعوام بين ١٤٩٣ — ١٩٠٠ منها ٩ ٪ فقط أنتج بين ١٤٩٣ — ١٨٠٠

لها نظير في استخراج معظم الفلزات ، لا تمثل بطبيعة الحال — كما يعتقد
بعض الكتاب — زيادة في الطلب .

وكان الادعى إلى الاطمئنان أن يتوسع في إنتاج الذهب إلى الحد الذي
تسمح به المقدرة الفنية ، طالما كان في السوق مشتر مأمون بضمن أرباح ،
وهو حكومة الولايات المتحدة . فهذه الحكومة لم ترهن أحدًا بأى طلب ،
وكل الذى فعلت أنها أخذت بحكم القانون ، كل ما قدم إليها . أما الأسباب
التي أدت إلى عرض معظم الذهب هنا فليس لها من دخل بالسعر ، لأن
النقود الذهبية في العالم كانت لا بد متدفقة إلى هذه البلاد في السنين القليلة
الأخيرة بقطع النظر عن السعر . وخلال عشر السنين التي سبقت الحرب
العالمية الثانية ، بلغ إنتاج الذهب مثليه في الوزن ، وبلغت قيمته بالدولار
ثلاثة أمثالها . ولم تنته القصة عند هذا الحد ، فإن الهند التي دأبت لآلاف
السنين على أن تركز مقادير لا حصر لها من الذهب — ولا علاقة لهذا
بأغراض العملة — بدأت بعد سنة ١٩٣١ تتخلص من هذه الكنوز ،
وقد أغراها على ذلك الأرباح الطائلة التي جنتها من العملة الورقية بفضل
ما جرت عليه بريطانيا وأمريكا من سياسة خفض قيمة النقد . وفي الحقيقة
إن ذهب الهند هذا — وهو من أول العوامل في تركيز الجنيه الأسترليني
تركيزاً حقيقياً — كان يعادل محصول المناجم المفتوحة حديثاً . وإذا ذكرنا
وقوف معدل إنتاج الذهب في العالم وقوفاً نسبياً منذ مستهل القرن حتى فترة
الكساد العظيم أدركنا أن هذه الزيادة السريعة في كمية الذهب في فترة
عشر سنين تنطوي على تغير انقلابي . وكان كشف مناجم الذهب العظيمة ،
لمدة قرون ، سبباً في حركة انتعاش مؤقت في غالب الأحيان ، ومثل هذا
حدث في اليونان ورومة القديمة ، وفي إسبانيا في العصور الوسطى بعد فتح

أمريكا ، وفي الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا في العصور الحديثة ،
ولكن شيئا من ذلك لم يحدث الآن .

وإبان عشر السنين الأخيرة كان شبح التضخم ماثلا دائما في الأفق ،
ولكنه لم يصبح قط حقيقة ملموسة ، ولم يفقد الذهب سحره ، ولكنه لم
يعد عاملا حاسما في توجيه العملة والاعتمادات ، وبينما نجد أسعار السلع
لا تزال تحتفظ بأهميتها كامل مؤثر في تكاليف التعدين ، وبالتالي في محصول
الذهب ، فإنها (أسعار السلع) لم تعد تتوقف على قيمة الذهب سواء كان
هذا مقررأعلى أساس القانون أو بقفل السوق .

٥ — ثروة وهمية

وماذا عسى أن يكون الآن موقف أمريكا بالتحديد ؟ وصل رصيد
أمريكا من عملة الذهب إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في آخر سنة ١٩٤٠
مقابل ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فقط في مستهل عام ١٩٣٤ . وكانت
هذه الزيادة نتيجة لخفض قيمة الدولار ، ولبرنامج شراء الذهب بالإضافة إلى
ما استوردته البلاد ، وما أنتجته من الذهب . وفي يناير سنة ١٩٣٤ بلغ
الذهب الأمريكي حوالى ٣٠ ٪ من ذهب العالم ، أما اليوم فقد يبلغ
٨٠ ٪ أو يزيد .

وما الذى ساق هذا الذهب إلى أمريكا ١٩٣٤ ؟ كان الأمريكيون الذين
تولاهم الجزع ، يشترون الذهب لتخزينه . ولكن ظروف العالم تغيرت منذ
ذلك الحين ، وفي خمس السنين الى خلت قبل الحرب الحالية فاض من
ميزان المدفوع عندنا حوالى ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، وفيما عدا ذلك من نقد
كان مرصودا للتداول ، وأصبحت الولايات المتحدة في نظر العالم المعقل

الوحيد للأمن والطمأنينة . فرحل إليها أصحاب رموس الأموال الخاصة ولو أنهم لم يستطيعوا أن يحفظوا ذهبهم في الأقبية الأمريكية ، إلا أنهم كانوا سمداء في التعامل مع المصارف الأمريكية على أساس الدولار . أما الحكومات الأوروبية والمصارف العامة فقد أرسلت ذهبها عبر البحار ، حيث يكون هنا ، وهنا فقط ، في مأمن من عبث الغزاة . كما كان من اللازم تكديس الأموال الاحتياطية هنا لشراء ما عساه يكون ضروريا من أدوات الحرب الأمريكية .

ومهما يكن الدافع لتدفق هذه الأموال فإن مبلغ الـ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من الذهب الذي ورد إلى هذه البلاد ، لم يكن له أية قيمة بالنسبة لأمريكا . وأنى كان الذهب فليس فيه من غناء للبلاد ، سواء في ذلك وجوده في بطون تلال كنتكي ، أو اختزانه في مصارف الاحتياطي الفدرالي ، فليس لدى الولايات المتحدة فكرة أو فرصة مواتية لاقتياع أى شيء من الخارج بهذا الذهب . ذلك لأنها ستبيع وتتوسع في « الإعارة والتأجير » أكثر مما تشتري ، طالما ظلت الحرب قائمة . أما مصير الذهب بعد الحرب فمسألة أخرى تتوقف على نتيجة الحرب ، وعلى الفلسفة الاقتصادية التي تنتهجها في المستقبل القريب . كما تتوقف ، فوق ذلك ، على ما تحمله هذه البلاد من أمانة الزعامة والمسئولية في العالم في المستقبل .

وإذا كان لأمريكا أن تستغل هذا الذهب فأمامها طريقان : إما أن تتخلص منه ، وإما أن تستورد به من البضائع الأجنبية أكثر مما تصدر من منتجاتها . وكلا الأمرين لا بد لاق معارضة من أولئك الذين يصرون على الدفع بالذهب ، أو على الأقل أصبروا على ذلك حتى صار مشروع « الإعارة والتأجير » قانونا نافذا في وجه معارضتهم .

٧ — مستقبل الذهب

إن مزايا الذهب ، تلك المزايا التي كانت لآلاف السنين مناط الرغبة فيه أو الإعراض عنه ، والتي كانت مثار اللعنة تنصب عليه ، أو الأبصار تنو إليه ، نقول إن هذه المزايا تفقد الآن سحرها بالتدريج . لقد وقع المال فريسة لعملية « تحكيم العقل » التي يخضع لها عصرنا هذا فلا يقبل فيها شفاعة . وزالت « خرافة » الذهب ، ولكن بقيت « مشكلة الذهب » وبرزى خلال العصور أن الذهب ينير دوره ووظيفته في كنف نظام النقد ، فهل غلب على أمره ؟ لقد بدأ ، وسوف يستمر ، التساؤل عن مستقبل الذهب .

ولست هذه المسألة خاصة بالولايات المتحدة دون غيرها ، ومبلغ علمنا أن مقادير الذهب التي تدفقت إليها في السنوات الأخيرة نتيجة للمصير السيئ الذي تردت فيه شئون العالم — نقول إن هذه المقادير ستبقى هنا . وكان طبيعيا أن تقبل أمريكا هذا الذهب ، وإلا أدى رفضه إلى كارثة اقتصادية عامة . حقا ليس فيه من فائدة ، ولكن ليس فيه من ضرر . فالذهب يعمل من شأن الدولار في نظر الملايين التي لا تحصى من الذين يدينون بسحر الذهب ، والذين لا ينتظر لهم الفناء السريع ، وهذا من شأنه أن يدفع خطر التضخم . ومهما يكن من شيء ، فإن المشكلة الكبرى لا تزال قائمة ، مشكلة الاحتفاظ بمعيار ذهب عالمي أو العودة إليه ، فإذا كسب هتلر الحرب ، فلا بد عندئذ أن معيار الذهب ملق حثفه ، وأن الذهب يُخرج عن نطاق العملة حتى في الولايات المتحدة .

ولكن إذا كان النصر للولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتها ، ولنا وطيد الأمل وعظيم الثقة فيه ، فسنكون في موقف نستطيع معه إتخاذ

العالم من الفوضى والرجوع به إلى الاستقرار المالى والسياسى على السواء .
ومن المؤكد أن يتمخض المستقبل عن معيار للذهب قد يكون أكثر تقييدا
من هذا الذى عدلت عنه بريطانيا ١٩٣١ ، وسيكون لأول مرة بحق معيارا
عالميا ، من شأنه تثبيت العملة تثبيتا يتعذر معه سوء استغلال السيطرة المالية ،
بالغفالة فى الفوائد أو سوء القصد فى إجراءات سعر القطع ، فلن يحدث عند
ذاك أى ضرب من العبث المالى ، ولن يحدث أى استغلال سيء للنفوذ ،
ولا بد من أن يكون ل ضمانات الاستقرار الاقتصادى من القوة والأثر
ما ل ضمانات السلم السياسى . وفى ظل هذا النظام الذى ترسمه لعالم أفضل
سيحتفظ الذهب بمكانته .

الفصل السابع

مفاضلة بين الانتاج

من أجل الربح ، ومن أجل المنفعة

١ - الخرافة في عامل الربح

يقولون إن الرأسمالية تنتج ابتغاء الربح ، وإن الاشتراكية لا تبغى من وراء الانتاج إلا المنفعة . وليس شيء أبسط من هذا . وليس ثمة شعار يحظى من إيمان الناس بمثل ما يحظى به هذا الشعار الذى قدمنا . فهل يكون كل هذا من قبيل الخرافة ، أو أن له ظلا من الحقيقة ؟ !

إن الإنتاج من أجل الربح يفسر الدافع الذى يحفز الإنسان إلى الإنتاج . أما الإنتاج من أجل المنفعة فيفسر الفرض من الإنتاج . والحق إن المقابلة هنا إنما هي موازنة بين شيئين لا تصح الموازنة بينهما . فالواقع أن كل إنتاج لا بد أن يكون «للمنفعة» وللمنفعة وحدها . مهما كانت العوامل التى تدفع المنتجين إلى العمل . فلست ترى إنسانا ينعم بالذكاء ينتج أشياء غير نافعة فى ظل أى نظام اقتصادى ، اللهم إلا إذا كان الانتاج لمتاع شخصى (وهذا لا صلة له بالاقتصاد) . أو بقصد الإضرار بصاحب العمل ، وهذه مسألة لا تمس الاقتصاد ، بل هي إجرام .

والحقيقة أن نظامنا الاقتصادى مؤسس على عامل الربح . ومعنى هذا

أن الهيئة الاجتماعية إنما تقوم على تعاون أفرادها تعاوناً مختاراً ، وتعتمد على دافع ، أو مجموعة من الدوافع بلغت من القوة والإلزام والتغلب حداً يكفل حسن سير النظام نحو غايته . إن المصنع الضخم لا يمكن أن يعمل في حالة ضعف المصدر الذى يستقى منه القوة ، ضعفاً يجعلنا في شك دائم من التيار ، هل ينساب أو لا ينساب فتقف الآلات ! والنظام الاقتصادى الذى نعيش فى كنفه إنما يخضع لتلك القوة الجبرية التى تفرض على الأفراد النشاط ضماناً للحياة . والتعبير الدقيق هو أن كل فرد يجب أن يسعى من أجل معاشه ، إذا تناسينا لحظة هذا نفر القليل من الناس ، الذين يمشون على دخل موروث .

إن الحياة قاسية ، والكفاح من أجلها فى غالب الأحيان أمر بفيض شاق مؤلم مرهق للأعصاب . وفى التنافس والتناحر من أجلها لإجهاد للروح والجسم ، وليس من قبيل الوهم ما يقوم بالنفس من نفور مما ينطوى عليه هذا الصراع من معان تمس العقل والروح ، فتحن نعلم ، ويجب أن نذكر دائماً ، الظروف القاسية المهيمنة التى عاش ويميش فيها الملايين من الناس . وليس من مبرر ولا عذر لنا فى الإغضاء عن هذه السيئات الاجتماعية ، أو السخرية منها ، أو الرضا بها . ومهما يكن من شئ ، فليس أمامنا بديل عن دافع الربح ، إذا بدا لنا أن نحسن الحياة أو نسهلها أو نرمقها بشئ من الوفاق والاحترام .

ونحن ، من الناحية العاطفية ، نخلط بين عامل الربح وشهوة المال . وتلك الزعة إنما تتضمن معانى غريبة يجيش بها صدر أمة تعزّز بتقاليد التطهرين ، وتجمع بين هذه التقاليد وبين النجاح فى العمل كأساس لسمعتها الاجتماعية . ولكن مشكلة المال من الوجهة الأخلاقية أوسع

بكثير من الوظيفة الاقتصادية المحدودة التي يقوم بها عامل الربح . وليس من الأهمية بمكان أن نعلم أن فردا قد طغى عليه حب المال . ففانية أمل البخيل أن يحصى ماله من النفاذ ، فهو لا تصبو نفسه إلى التمتع بما يستطيع الحصول عليه بهذا المال . والأبيقورى يريد المال ليوفره لذائذ الحياة . وما طالب شوبنهاور بحقوقه في ضيعة أبيه — مطالبة غير صالحة — إلا لأنه اعتقد أن الاطمئنان والاستقلال من الناحية المالية يمكنه من انجاز أبحاثه الفلسفية . أما هنريك شلمان فقد دأب على إدراك التنجس في مجال العمل جريا وراء الفكرة التي ألهمت خياله . تلك هي الحصول على المال للقيام بأعمال الحفر في ترواده . أما وقد بلغنا هذه المرحلة من حياتنا الاقتصادية ، فإنه يجدر بنا أن نتفهم « عامل الربح » على وجهه الصحيح : على أنه أمر لا يرتد بنا إلى الأنانية في الإنسان ، تلك الأنانية التي تتعارض مع غرائزه الاجتماعية الفاضلة ، بل إنه خلّيق بنا دائما أن نحاول تنمية هذه الغرائز وتسخيرها لخدمة المجتمع .

٢ - الخوف « فرسه آخر »

ولإذا اطرحنا عامل الربح فليس الفرض الآخر هو عامل المنفعة ، بل هو الطغيان والإرهاب ما من ذلك مناص . فنحن بين أمرين لا ثالث لهما : إما أن نفترض قيام هيئة اجتماعية مؤسسة على تعاون مختار ، يفسح المجال لظهور عامل مشترك قوى شديد ، من شأنه أن يضمن سلوك كل فرد في المجتمع نحو الواجب المفروض عليه . أو نفترض وجود هيئة اجتماعية قوامها لإرادة تملي وتنفيذ بدافع من الإرغام والتخويف . وليس لنا من فرض ثالث بين هذين ، إلا إذا جنحنا صوب الخرافة ، لا الواقع .

ونحن إذ نعرض لعامل الربح ، إنما نتمثل الدافع الذى يقع المنتج تحت تأثيره . والحق الذى لا مراة فيه أن كل فرد يعمل بوحى من عامل الربح . فربة البيت التى تقصد إلى السوق طلباً للسباخ^١ ، توازن بين سعر السباخ فى مختلف المحال ثم تبتاع بالسعر الأرخص ، وهى فى ذلك لا تقيم وزناً للخسارة التى تلحق البائع أو المزارع من جراء السعر الذى ارتضته . وهى جد مسرورة بتلك الدريهمات التى ادخرتها من هذه الصفقة . وهى فى كل ذلك لا تستعمل حقها فحسب ، ولكنها تتصرف تصرفاً اقتصادياً سليماً . فإن تلك الدريهمات يمكن أن تسد مطلباً آخر كان لزاماً أن تهمله لولاها . والعامل الذى يسمى جاهداً لرفع أجره إنما يعمل ذلك مسوقاً بدافع الربح ، وهو عمل اجتماعى مشروع . وليس هذا من حقه فحسب ، ولكنه يحقق واجباً اجتماعياً بسميه للحصول على أكبر أجر ممكن عند ذاك . ورفع مستوى الأجور هو الهدف الذى تتطلع إليه ، ولا يمكن أن تهمله اتحادات العمال عندما . وإذا كان للعمال فى كنف النازية أو الفاشية أن يتبعوا هذه السياسة فإنهم لا بد سيدركون المعنى الذى ينطوى عليه انعدام عامل الربح . وموظف الحكومة ، والمفروض أنه أبعد ما يكون عن «عامل الربح» لا بد متأثر بهذا العامل فى حالة قبوله وظيفة ذات أجر أعلى خارج الحكومة ، أو فى تدبير شئون بيته ، أو فى ادخار شيء من دخله . والموظفون المدينون من ذوى الضائر الحية واليقظة النزينة ، الذين يساهمون فى المشروعات الحكومية ، يكون موضع غر لهم بل من واجهم أن يوفروا للدولة أكبر ربح ممكن ، ولا شك أن النجاج السالى لأى عمل أو مشروع يعود على القائم بالأمر فيه بسممة ونفوذ عظيمين . كما يخفف الربح المعقول ، أو يقضى نهائياً ، على أية معارضة ترتفع فى وجه المشروع .

٣ - الربح والمنفعة

والحق إن الربح هو المقياس الذى يثبت أن الإنتاج كان نافعا . ولن يحصل المنتج على ربح إذا لم ينتفع بانتاجه . وسرعان ما تختفى الأشياء غير النافعة من عالم الإنتاج ، لأنها لم تأت بأثمان رابحة . ومن الطبيعي أن تصنع وتباع أشياء يعتبرها بعض الناس غير ذات نفع . ولكن هؤلاء ينظرون بأعينهم فحسب ويحكمون تفكيرهم وهوام فحسب ، ويفرضون على الناس مقاييسهم الخاصة . فأنصار تحريم الخمر ، دوت ريب ، يروعهم إتفاق ألوف الألوف على إنتاج المشروبات الروحية . وليس يروقههم شيء من الربح الوفير الذى يتدفق من هذا الباب ، على حين تقضور الملايين من الناس جوعا ! وإنه ليزعج « رابطة منع التدخين » أن الشعب الأمريكى ينفق فى كل عام ألف مليون ريال على الطباقي الذى يسم الجسم والروح . ولن يفتر مجتمع من التطهرين إتفاق الأموال التى لا تحصى على الأندية الليلية ودور الصور المتحركة ومعارض الجمال ، ولا ريب أن هذه كلها موارد ربح وفيرة ، ولا يعزب عن بالنا أن هذه المقاييس والمعايير لا تمت إلى الاقتصاد بصلة ، ولكنها تتعلق بالأخلاق أو الطب أو الدين ، ويمكننا أن نشهر سلاح الأخلاق والصحة والدين فى وجه هذا الإسراف والتبذير ، وأن ننادى بتحديد الأرباح الناتجة عن مثل هذا النشاط الاقتصادى ، عن طريق فرض الضرائب مثلا . ولكن طالما كان الناس أحراراً فى التمتع بالسكرات والتدخين والصور المتحركة والأندية الليلية ومعارض الجمال ، فإن إنتاج هذه السلع « الكريهة » وتسهيل الإستماتع بها هو بلا شك إنتاج من أجل المنفعة ، ويؤيد هذا إقبال الناس على إتفاق جزء من دخلهم لهذا الغرض . ولو بدا لهم أنها غير نافعة لأحجموا عن الإتفاق فيها ولاختفى الربح ،

وانعدم معه إنتاجها وسائر الخدمات المترتبة عليها . ومثل هذا يحدث كل يوم ، فإن كلاً منا يذكر العديد من الأشياء التي كانت مثار اهتمامنا ومناط غرامنا ، ثم فقدت قيمتها واختفت في عصرنا هذا .

٤ — وظيفة السعر

فدافع الربح إذن هو المحرك العام البارز الذى يسير آلة الاقتصاد ، ويدفعها إلى السرعة والتقدم . وهو عامل نفسى أكثر مما هو عنصر من عناصر الاقتصاد . أما السعر فهو الدافع الذى يوجه الاقتصاد . وليس خلو المجتمع الرأسمالى من التنظيم هو الذى يظهره بظهور الفوضى ، والحق إن ذلك راجع إلى أن كل فرد يلتزم بالتنظيم لنفسه ، وأنه يجد فى هذا كل المزايا التى تعود عليه بالنفع . وهو يسترشد فى كل تصرفاته بشيء واحد هو السعر . فالسعر هو مقياس الضغط (المانومتر) فى الآلة الاقتصادية ، وهو الأداة التى تحفظ بها هذه الآلة توازنها . ونستطيع فى أية لحظة بفضل السعر المعروض لأية سلعة أو خدمة أن نتبين مركز هذه أو تلك فى مجال العرض والطلب . وبعبارة أخرى ندرك مبلغ حاجة السوق إليها ومدى كفاية المعروض منها لسد هذه الحاجة ، وثمة صلات دأمة القلب بين مختلف الأسعار . وتلك الصلات هى التى تظهرنا على التطورات التى لا غنى لنا عن العلم بها فى ميدان العرض والطلب ، وتكشف لنا عن تطورات الحياة الدائبة على التعبير فى النوق والأسلوب والعلم والفن ، والأفكار الدينية والمذاهب الخلقية والقوى الفردية والأطباع السياسية ، وهذه التغيرات هى التى تصور لنا عالمنا الرأسمالى الحديث فى أشكاله المتعددة وألوانه الكثيرة . وإن أى تغيير فى هذه المظاهر غير الاقتصادية للحياة إنما يؤثر على الملاقات الاقتصادية ، ويجد مظهره فى تقلب الأسعار ، تقلباً من شأنه أن يوفق بين الاقتصاديين

هذه النزعات غير الاقتصادية . فلو أقبل الناس على القراءة لما وجدوا فسحة من الوقت للذهاب إلى دور الصور المتحركة ، ومن ثم تتمطل صناعة كبيرة . ولم يكن المذيع في مستهل ظهوره على صناعة البيانو فحسب ، ولكنه عطل كثيراً من معلمى الموسيقى عن العمل . ومن التجارب المشاهدة أن إقبال الشبان على الرياضة وخروجهم إلى الهواء الطلق قلل من عادة التدخين . ولو غل الناس أيديهم عن الإنفاق في السكرات والتدخين لما اقتصر أثر ذلك على وقايتهم من هذه السموم فحسب ، ولوجدوا من المال ما يرفع من مستوى التغذية لهم ولأسراتهم . وكلنا يعلم أثر التغير في أزياء السيدات على استهلاك النسوجات . ولو خصص الأمر يكون جزءاً معقولاً من نفقات سياراتهم لاقتناء دور جديدة لكان لهذا أثره الملحوظ السريع في صناعة البناء والآثاث . فأنت ترى أن كل صناعة أو حرفة تنتج من أجل المنفعة ، وتبدو هذه المنفعة واضحة جلية من ازدياد الطلب أو قلته .

٥ - منتج وغير منتج

وكثيراً ما يقترن الخلط بين « الربح » والمنفعة بالموازنة بين « المنتج » و « غير المنتج » ، وإنه لمن قبيل التناقض المضحك أن تكون المقابلة الأولى من ابتداء منطق التطرفين ، على حين اصطنع الموازنة الثانية تفكير الرجميين . فهناك أولاً فكرة غامضة عن تعريف « المنتج » بأنه شيء يساعد على الانتاج : وعلى ذلك يكون معمل الصلب منتجاً لأن الصلب يستعمل في صنع آلات تساعد بدورها على إنتاج شيء ما . ومع ذلك ، فإن هذا الشيء الذى تنتجه تلك الآلة قد يكون زائداً عن الحاجة ، وقد يكون بغيضاً أو خطيراً ، وفي هذا الوضع لا تكون الآلة قد حققت غرضها اقتصادياً منشوداً .

فضاع الصلب وكان المصنع غير منتج . ومن جهة أخرى ، لا نظن أحداً يناقش « القدرة الإنتاجية » في إخراج آلاف الملايين من لفائف التبغ وأرطال الطباقي ، ولو أن كل هذا يذهب مع الريح ! ولا نظن فرداً يهاجم صناعة السينما باعتبارها شيئاً غير منتج ، ولو أنها تنفق ملايين الدولارات في إخراج أفلام لا يلبث معظم الناس أن ينسوا مشاهدتها في اليوم التالي ، على حين يوجه أشد النقد للحكومة لإكثارها من الأبنية الفخمة للمدارس والملاعب وحمامات السباحة . فإذا كانت وسائل التسلية أو التعليم مقياساً للقدرة الإنتاجية ، فلا شك أن أبنية المدارس والملاعب منتجة كاللهي سواء بسواء . ورب معترض يقول إن دور اللهو تسد نفقاتها بنفسها ، على حين تنفق أموال دافعي الضرائب على المدارس وما إليها ، وقد لا ينتفعون بها ! وهذا صحيح ، ولكنه لا ينهض جواباً لسؤالنا .

وكان فريق من الناس يعتقدون أن إنشاء الطرق الحديدية هو أعظم أعمال القرن التاسع عشر إنتاجاً . ولكنهم يمارضون بشدة تعبید الطرق وبناء القناطر . ومن المسلم به أن الطرق والقناطر لا تفي بتكاليفها . فهل هي غير منتجة ؟ لا ريب أن بناء الطرق والكبارى في عصرنا هذا يعدل في أهميته إنشاء السكك الحديدية في القرن التاسع عشر . والقول بأن إنشاء السكك الحديدية كان ، على الأقل في بدايتها ، نطاقاً للاستغلال الخاص ، بينما كان بناء الطرق في كل مكان عملاً واجباً على الحكومة — هذا القول لا يخلو من مغزى سياسى بعيد ، فقد كان هذا ركناً جوهرياً في السياسة التي دأبت عليها الحكومات ، وهي التوسع في التدخل في الحياة الاقتصادية للبلاد . وهذا أمر لا يتصل ببحثنا ، ولا ينكر أحد أن بناء الطرق والقيام عليها وتمهدها والتوسع فيها جزء حيوى من القدرة الإنتاجية في البلاد . ولن

تقوم بدونه قدرة أية دولة على الإنتاج المادى . ولنضرب لذلك مثلاً صناعة السيارات فى أمريكا الآن ، وتشعب نواحيها الاقتصادية بشكل يفوق إنشاء الطرق . فما كان ميسوراً لهذه الصناعة أن تنهض وتنسج إلا بفضل إنشاء الطرق ، ولكن الذين يستعملون هذه الطرق لا يتحملون تكاليف إنشائها ، مع استثناء يسير ، وإنما يقوم بذلك دافعو الضرائب ، ومن الوجهة النظرية يمكن أن يدرج تمويل السكك الحديدية وتمويل الطرق تحت بند واحد . فلنتصور أن الطرق رقم ١ و ١٦ و ٦٦ أدرجت فى هيئة واحدة تفرض رسوماً على السيارات والأفراد المارين بها كما تفعل بعض القناطر الخاصة ، فإنها تحول نفسها بهذه الرسوم . ولكن لا خلاف بين الناس فى أن هذا التصرف ينطوى على مضايقة لا تحتمل . حقاً إن هذا يخفف من عبء الهيئات الحكومية ، ولكن له أسوأ الأثر على نشاط الصناعة والتجارة وحركة المرور بوجه عام ، وهو أسوأ ما يتصور من أنواع الضرائب غير المباشرة التى لا تلامس روح الاجتماع ، فهى تحرم الفقراء من استعمال هذه الطرق وتهبط بهم إلى مستوى الرقيق .

٦ — معايير اقتصادية أو خلفية

ومن أى النواحي تناولنا هذه المسألة ، فلا بد أن نتخطى حدود التعريف الاقتصادى . فالنشاط المنتج فى النهاية هو كل نشاط اقتصادى يخدم غرضاً نافعاً ، ولكن ليس من المستطاع تحديد الغرض « النافع » بمصطلحات اقتصادية ، بل إن هذا التحديد يتصل كل الاتصال بأدراكنا السياسى والخلقى . فالتطهرون يستعينون بالله من ملايين الدولارات التى تضيع فى الخمور والتدخين والملاهى ، ويحبذون تشييد الكنائس والمدارس

أما أنصار مذهب اللذة فتطيب نفوسهم أن ينفقوا وينفق غيرهم كل ما لديهم للاستمتاع بأكبر قسط ممكن من اللذة والسرور ، أما الوطنيون والحاربون فيدافعون بحماسة عن سياسة التفوق الحربى برأ وبجرأ ، مهما كلفتهم ، على أساس أن هذا عمل ضرورى لا مفر منه لحماية المصالح الاقتصادية للبلاد ، مثلها فى ذلك مثل الاحتفاظ بقوة كافية من الشرطة فى الداخل لاستقرار الأمن وحماية أرواح السكان المدنيين ، وهذا أمر لا بد منه للالتعاش الاقتصادى . وعلى هذه الاعتبارات الاقتصادية يمكن تبرير التوسع فى الاستعداد الحربى ، أو ابناء المدارس والحمامات والملاعب والمستشفيات ، أو عدم تبريره .

والحق إنك لو دقت النظر لوجدت معظم نشاطنا الاقتصادى موجه نحو غايات غير منتجة . وتنظم الكاليات الشرط الأكبر من الاستهلاك الفردى أو الجماعى فى الشعوب الفنية . والمقصود بالكاليات هنا كل ما يخرج عن لوازم الاحتفاظ بالكيان الطبيعى للفرد ، وهذا أدق تعبير ممكن . والمعروف أن الكاليات والضروريات ليست أمورا مطلقة بل هى نسبية يتعذر تقريرها طبقا لمقاييس ثابتة . فما هو ضرورى لساكى المدن الأمريكى قد يكون ترفا باذخا للفلاح المتوسط الحال فى الصين أو اليابان ، بل لمعظم الناس فى جنوب شرق أوربا . ولعل فى الدراسات الطريفة التى تخرج بها واشنطنجن على العالم من حين إلى حين ، ما انتهى إليه البحث منذ سنوات من أن الحد الأدنى ليزانية الأسرة لمستوى متواضع من العيشة يتطلب ١٨٢٠ ريالاً فى السنة . ومن ذا الذى يمرض هذا ؟ لن تقوم الممارسة من أولئك الذين يقل دخلهم عن هذا القدر ، لأنهم لا شك يطمعون فى المزيد ، ولن يجرؤ على الممارسة أولئك الذين يزيد دخلهم على ذلك ، لأن معارضتهم

إذ ذاك تحمل معنى بغيضا ، وتذكر نفورا اجتماعيا لا يرضاه أحد . وسيدق هذا الرقم غير منازع ، ويستغله الدعاة الاجتماعيون في خطبهم ومناقشاتهم مبررا للمطالبة بهذا وذلك من الحقوق بوجه خاص ، وبمستوى معيشة أرقى بوجه عام ، والذي تؤكد ، أنه في اليوم الذي نصل فيه إلى هذا الرقم — ونحن لا بد فاعلون — لن تقل درجة السخط ، وشعور العوز والمطالب الاجتماعية عنها الآن ، ذلك أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا بد أن يرتفع بنفس المعدل ، الذي يزيد به دخل الطبقات الفقيرة — إن لم يكن أسرع .

ولهذا فإن القدر الذي يجب على الأمة أن تنفقه على ضروريات الحياة ، والحد الذي تستطيع أن تبلغه من الكاليات ، إنما يقررها مستوى المعيشة فيها . ونظام الطرق في نيويورك وكاليفورنيا لا بد يعتبر ضربا من الإسراف في نظر أية دولة فقيرة ، ولو أن الشعب الأمريكي يطلب منه المزيد . وإنك لن تستطيع من الوجهة العملية أن تضع حداً لطلب معين . وما يصدق على الفرد يصدق على مجموع الأمة التي يجب أن تفاضل بين أطعامها لتتخير منها ما تسمى وراءه في وقت واحد . والأمة — كالفرد لا تصدر عن اعتبارات اقتصادية فحسب — ولكن تحدد مطالبها دوافع سياسية وأخلاقية ، وقد تلجأ ، غير واعية ، إلى أعمال لا يبررها التعليل الاقتصادي ، وإنما تنساق إليها بهدى من غرائزها الاجتماعية أو الروحية . فإذا أنفقت حكومة ما ألف مليون من الدولارات على حفظ الكنائس ، فهي لا تفكر فيما إذا كان هذا العمل راجحاً أو غير راجح ، في ذاته ، أو أنه كان من الأجدر إنفاق هذا المبلغ على المتعطلين ! وبلغ ما خص الفرد من مجموع السكان الكلي في الولايات المتحدة من ميزانية التعليم ٢٨٤ دولاراً في ١٩٠٠ ، وارتفع إلى ٤٦٤ في ١٩١٠ وإلى ٩٨٠ في ١٩٢٠ ، وإلى ١٨٨٧ في سنة ١٩٣٠ . وقد وصل

عدد السكان إلى أربعة أمثاله ، ووصلت الأرقام التي ذكرنا إلى عشرة أمثالها في فترة جيل واحد . أو كان هذا إسرافاً ضائعاً ؟ إن مثله في ذلك مثل سائر المرافق في البلاد . وهل كان مرغوباً فيه ؟ هذا أمر تقرره قيم الأشياء في هذا البلد ، وليس الاقتصاد — على عكس ما يظهر للناس — إلا واحداً منها وليس أهمها . إن هذه البلاد تنفق على معارض الجمال وأدوات الزينة مبلغاً يوازي مجموع الدخل القومي في المجر أو رومانيا ، فهل هذا منتج ؟ إنك إذا سألت مستر ديكنسون الحاكم السابق لولاية متشيجان وغيره من أعداء « الخطيئة » لأجابوا سلباً ! ولكن من الواضح أن الشعب راغب في إتفاق هذا المبلغ في هذا الغرض دون غيره من الأغراض التي تتكلف مثل هذا المبلغ . فغرض الجمال لا ينتج سلماً ، ولكنه لا شك ينتج إشباعاً للذة والسُرور ، إلى درجة يصبح معها ضرورة اقتصادية بالقياس إلى معاييرنا غير الاقتصادية .

٧ — المستهلك الركنانور

إن المصدر الأعلى للسلطان الاقتصادي والديكتاتور الحقيقي في الاقتصاد الرأسمالي هو المستهلك . فهو وحده يقرر الإنتاج ومقداره ، وكيفية توزيعه وخصته ، والسعر الذي يباع به ، بالشكل الذي يرتضيه . المستهلك ، ككل ديكتاتور ، قد يكون جاهلاً ، ميالاً مع الهوى ، غامض الإطماع ، وهو ككل ديكتاتور ، يمكن تملقه ، وتحريضه والتغريب به ، كما يكون هدفاً للفسائس والأباطيل والمغريات عن طريق الإعلانات التي لا تنأشده عقولنا بل تثير غاؤفنا فيما يتعلق بسمعتنا الاجتماعية ، وصحتنا ، ورجبتنا في تأليف الأصدقاء وفي الزواج وحسن الهندام ، وفي حياة الثراء وقد تكون محاربة الإمبراف

في فن الإعلان أمراً مرغوباً فيه من الناحية الأخلاقية أو العقلية أو الجمالية ولكنها ليست كذلك من الناحية الاقتصادية ، والواقع أن الدول الثرية والدول سريعة النمو ، هي التي دأبت على تلك الأساليب المقوية للإعلان ، كرمز لوفرة العرض وللتغيرات السريعة في الإنتاج والنمو والازدياد ، وأسوأ ما في الأمر أن هذه الإعلانات علة في جسم مجتمع سليم ، وقد تفالوا في الأهمية المادية لهذه الإعلانات المرفقة ، وقد أثبتت التجارب أن الإسراف في الإعلان يبعد به عن الغاية المنشودة . وهؤلاء الذين يعاملون المستهلك (سواد الشعب) على اعتبار أنه ساذج غرير وضع لا يليقون حتى يكشفوا فساد ما ذهبوا إليه ، وأن استتارة الغرائز الدنيا فيه عمل لا طائل تحته ولا يفي بتكاليفه . ذلك أن الفرض الأساسي في الديمقراطية هو أن جمهور المواطنين رجالاً ونساء بلغوا من النضوج العقلي والوقار حداً يمكنهم من العناية بأنفسهم ويرغبهم فيها . وفي مناقشة هذا الفرض الأساسي إنكار الديمقراطية . وإذا كنا نشك في مقدرة المواطن العقلية والأدبية على انتقاء أحسن أنواع الصابون أو لفائف التبغ ، فكيف نكل إليه التحكم في مستقبل أمة !

ولا ينظر المنظّمون وأنصار الإنتاج من أجل المنفعة إلى ذكاء الرجل العادي بعين التقدير والثقة ؛ وهذا أمر له مغزاه ولا يجوز إغفاله بأي حال ، ولذلك كان لزاماً أن تحميه الحكومة أو أية هيئة منظمة أو رقابة اقتصادية عامة أو ديكتاتور اقتصادي ، لماذا لا يُحمى الرجل العادي ضد ما تقرره حكومته في شئون السياسة الخارجية والدفاع القومي والتعليم العام ، ضد الاتجاهات الحديثة في الموسيقى والتصوير وهندسة البناء ، ضد كثير من الأفكار الجنونية ، وضد بعض المنظمين وعلماء الاجتماع البارزين في العالم اليوم ؟

٨ - الانتاج الإجبارى

والذى نقوله مرة ثانية إن الإنتاج من أجل الربح ليس له من بديل سوى انتاج يقوم على الإجبار والإرهاب . وليس يكفى فى هذا الصدد أن نقول إنه يجب أن تكون هناك هيئة عامة تشرف على الاقتصاد ، وإن هذه الهيئة يجب أن تضع نظما . والذى يهمنا حقيقة فى هذا الأمر هو مدى السلطة التى تتمتع بها هذه الهيئة فى تنفيذ خطتها ، تنفيذاً دقيقاً كاملاً مع تقدير المتوقع وغير المتوقع من عوامل الاضطراب والحبوط ، ولكن الخرافة الطريفة التى تقول « بالاقتصاد من أجل المنفعة » لا تحدتنا عن النهاية المؤلة التى لا يحصى عنها .

وقد يكون من الحق أن نعرض للخوف والإرهاب على أنهما طارئان لا أساسيان فى نجاح الهيئة العامة التى تشرف على الاقتصاد . وإذا كان للانسان أن يقرر ما يراه صالحاً لنفسه بنفسه مسترشداً فى ذلك بحسن الاختيار لما فيه نفعه الشخصى ، تبعا لمعايره الأدبية التى يرتضيها ، وفقاً لمركزه الاجتماعى المتغير بالإضافة إلى القوانين العامة التى يفرضها عليه المجتمع الديمقراطى ، نقول إذا كان للانسان أن يفعل ذلك فقد هدى سواء السبيل . أما إذا مُلب الإنسان الإرادة فإنه يكون حقيقاً بأن يُلقن ما ينبغى وما لا ينبغى أن يفعل ، ويكون عليه أن يذعن لهذا الإرشاد ، وإلا ضربت القوضى أطنابها . وليس يكفى أن تصدر الهيئة المنظمة أوامر عامة ، بل يجب أن تكون الأوامر مفصلة أدق تفصيل ممكن ، وإلا تعذر البدء بتنفيذ الخطة . ولا مناص حينئذ من ابتداع بديل يستعاض به عن الدافع العام الشخصى^١ أو الفائدة المادية الشخصية ، وبعبارة أدق عن « عامل الربح » فى الإنتاج ، ولن يكون هذا

إلا الخوف من العقاب . ويجب أن يكون الخوف مصلتاً دائماً على الرقاب ،
مائلاً دائماً في الأذهان بلا هواة أو لين . ومن البله أن تتصور دكتاتورية
تقوم على العطف والشفقة . إن هذا مستحيل ، فالدكتاتورية إن قامت على
شيء إنما تقوم على إشاعة الفزع والرهب بين الناس ، إذ يتمرد بدون ذلك
أن يُصطنع اقتصاد هدفه « التنظيم » . ولا يتسنى لها أن تضع شرطياً أو
جندياً أو رجلاً من رجال الحرس الفاشي الإيطالي بجانب كل مزارع أو عامل
أو تاجر أو مهندس ، ليرقب عمله ويشرف عليه ، ولكن يمكنك أن تهرب
كل هؤلاء بشبح البوليس السرى من ورائهم يهددهم بالموت .

٩ — رأسمالية نافضة وتنظيم رجمي

وكثير من الناس يرمون « الرأسمالية » بالمحافظة والرجعية بينما يرون
في « الاقتصاد المنظم » كل تقدم وإصلاح . والحق إن هذا قلب صريح
للأوضاع . فالرأسمالية — حسنة أو ساءت — إنما تسمى إلى تحرير عناصر
التقدم بكل ما فيها من قوى دافعة ، ولكن الاقتصاد المنظم يقوم على
اصطناع قيود تحد من تلك القوى وتركزها في نقطة واحدة . وقد يثير هذا
القول عاصفة من الاحتجاج والشك ، ولكن معالجة مسألة شائكة متشعبة
كهذه تقتضى الباحث شيئاً من المخاطرة .

إن أى اقتصاد ، رأسمالى أو غير رأسمالى ، لا بد يحتاج إلى التنظيم .
فيجب أن ينظم رجل الأعمال عمله ويحكم تدير خطته ، وكلما اتسع نطاق
المشروعات زادت الحاجة إلى التبصر والتدبير . فهىئة الإدارة في عمل ما
و « لجنة التنظيم » في أى مجتمع اشتراكى سواسية في وجوب وضع الخطط
وإحكام التدبير ، وكلاهما يبدأ العمل بنفس الغرض . ونحن نجمل الفروق

بين الاقتصاديين المنظم والرأسمالي ، في النقط الآتية :

١ — في ظل النظام الرأسمالي يتحمل صاحب العمل نتيجة سوء تديره حتى ولو كان في ذلك القضاء عليه ، ولكن الأخطاء التي تقع فيها لجنة التنظيم في المجتمع الاشتراكي إنما تقع على رأس هذا المجتمع بأسره (ولا يباح لنا أن نعترف من أخطائهم شيئا) .

٢ — وإذا ترك لمائة ألف من رجال الأعمال أن يفكروا ويدبروا ، كل لحسابه الخاص ، فسيموض ذكاء الواحد منهم عن غباء الآخر ، ومن ثم تكون الفرص أعظم منها فيما إذا سلت مقاليد الاقتصاد في أمة إلى رجل واحد ، أو ركزت في لجنة ذات تفكير واحد .

٣ — وأهم هذه الفروق هو أن الرأسمالية تخضع في عملها للقانون الذي تمخض عنه السوق ، وفي ظل الرأسمالية نجد الدكتاتور هو المستهلك . وبمرور الزمن نجد أن الإنتاج إنما تسيطر عليه رغبة المستهلك وقدرته على الشراء . ومثل هذا المستهلك الدكتاتور إنما يتأثر بالعوامل التي يتأثر بها سائر البشر ، وليس يهمننا من حيث المبدأ ، إذا جاء التأثير من ناحية الاعلان أو الإغراء أو الدسائس الحزبية أو النساء الجميلات . فليس ثمة دكتاتور يعيش في الخلاء ، فهو بشر قبل أن يكون دكتاتورا ، ولذلك يستجيب لكل الدوافع النفسية . ولا يستطيع رجل العمل في الرأسمالية أن يهرب من دكتاتورية السوق . والموق بدوره — وبخاصة في البلاد التي يزيد فيها المرض — خاضع للمستهلك .

أما في الاقتصاد الاشتراكي فليس الدكتاتور هو المستهلك ، ولكنه المنتج ، وليس هذا إلا الدولة ، وعمالها . فهم يضعون للمستهلك ما يجب أن يتناوله من طعام وشراب ولباس ، ويحددون له كيف يلبس وأين يعيش ،

وأى أسلوب للحياة يتخذ . وفى اللحظة التى تتسلط فيها الحكومة الاشتراكية على المستهلك ، لا بد أن تأخذ لنفسها السيطرة التامة على التقدم الفنى الصناعى ، وهنا يفقد التقدم غايته . ويقول جون ديوى : « إن البدعة إنما هى بداية الجديد ، ولا بد أن يصحبها اضطراب لم يحسب له حساب ، اضطراب يتعلق بتلك الأساليب التى تعودناها وكبرنا عليها حتى بدت أمراً طبيعياً فى حياتنا . وكما يقول أحد الكتاب المحدثين ، إن الاختراعات سارت فى طريقها قدماً دون عائق ، لأنها صادفت هوى ورضا منذ البداية ، ولو كشف للإنسان النطاء عن نتائجها التى استبانت بمرور الزمن ، لكان من العدل أن يحكم على أكثرها بالفناء ، لما تنطوى عليه من شر وخطر . لكان الناس يترددون فى إقرار بعض المخترعات فى بداية عهدها لما فيها من دنس . وفى كلتا الحالتين لا نستطيع أن نفكر فى هذه المخترعات على اعتبار أنها من عمل الدولة . » (جون ديوى : الجمهور ومشاكله ، ١٩٢٧)

١٠ — عنصر الربعية فى الاشتراكية

وهذا يفسر كيف أن الاقتصاد الاشتراكى يحمل فى ثناياه عنصراً رجعياً ، فإن طبيعة هذا الاقتصاد تقوم على تبسيط الأشياء حتى يسهل العمل بمقتضاه ، ثم تكون السيطرة التامة عليه ميسورة .

ولنضرب لذلك مثلاً ما طرأ على المخترعات الفنية وأساليب المعيشة من تقدم خلال الأعوام الثلاثين الماضية . فقد كان لتطور نظام التغذية صداة فى انقلاب أساليب الزراعة . وأحدث إقبال النساء على الملابس الخفيفة أزمة فى زراعة القطن ، وكان المنياح والسينما الناطقة فى دور التجربة منذ عشرين عاماً ، ولكنهما الآن يلعبان دوراً هاماً فى حياة الجماهير . وأحدث استعمال

السيارة - وهي الآن وسيلة عادية جداً للنقل - في حياة الغربيين تغييراً هو في الواقع أعمق أثراً من كل المخترعات التي ظهرت في فترة القرن ونصف القرن الأخيرة . وكان اختراع شفرات الخلاقة كفيلاً بالقضاء على الخلاقين لولا أن أتقدم النساء ، فأصبحت لوظيفة الخلاقين بهن أهمية لم يكن يحلم بها أحد . ولن يكون في الاقتصاد الاشتراكي مجال لشيء من هذا التقدم والتطور والنمو ، لأن هذه الأشياء كانت - وستبقى - في نظرم مضايقات لم يتكهن بها ، وهي وليدة المصادفة أو العبقرية .

ويمكن أن يختلف تقدير الناس لأهمية كل من هذه العوامل ، وهنا نقول ثانية إن الحكم النهائي على أهميتها ونفعها لا يدخل في نطاق الاقتصاد . ونحن إذا سلمنا جدلاً بتفوق الرأسمالية من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، فلا بأس من أن يعتقد الإنسان الشيوعية لأن مثلها الأعلى لا يعدو أن يكون كذلك (التفوق الاقتصادي والفني) بل هو يضيف إليه شيئاً أهم وأجدر بالكفاح من أجله ، ذلك هو القضاء على بعض عيوب الرأسمالية . غير أنه يهمننا أن نعرف : هل من الميسور أن تقوم الحرية الفردية بمزول عن الملكية الفردية وحرية الاستهلاك ؟ وإذا أمكن هذا ، فإذ عسى أن تكون قيمة هذه الحرية الشخصية ؟ إن الرأسمالية - مهما أتهمها معارضوها وخصومها - جديرة بدفاع أنصارها ، لا لشيء إلا لأنها النظام الاقتصادي الوحيد الذي يمكن أن تزدهر فيه حرية الكلام والفكر والتنقل ، لا الحرية المادية فحسب . وإليك ما جاء في مقال نشرته مجلة NEW STATESMAN and NATION لسان حال الاشتراكية البريطانية :

« جاءت البساطة الجميلة في فلسفة القرن التاسع عشر الاقتصادية من أن كل القوى التي لعبت دورها في هذا النظام كانت تعتبر مجهولة طارئة ، ذلك

أن العطف والمخترعات ، وتغيير الأذواق والأزياء ، ورغبات المستهلك ، وغير أولئك من المؤثرات في العرض والطلب ، كانت كلها عوامل فاعلة ولكنها تعمل خارج الدائرة . وكان المنتظر أن يرتضى الناس هذا الدور التغير الذي تلعبه هذه القوى الخارجية ، وكان النجاح كل النجاح في مسابقة هذه الظروف بسرعة ومهارة . ومن المحقق أن الحظ لعب دوراً في ذلك ، ولكنه أشبه شيء بحظ المقامر . هب أن النساء غيرن من آرائهن في أدوات الزينة ، وآثرن أن يبدن وجوههن في إشراقها الطبيعي ، فلا شك أن تجارة المطرّيات سوف تبور ، وأن بعض الذين خسرت تجارتهم سوف يلعنون الغائيات المتقلبات في الرأي ، وقد يعمد بعض الأذكاء المهرة من هؤلاء التجار إلى ابتداع أدوات للزينة تظهر النساء في البشرة الطبيعية الجميلة ، ويظل البعض راكداً جامداً يندب حظ الصناعة البائس ، والتجارة في الواقع مجال متسع لهذه الغامرات . ولكن هب أن دكتاتوراً لئيماً مقلداً ظهر في البيت الأبيض ، وأصدر أمره بتحريم أدوات الزينة ، فلن يكون الذنب حينئذ ذنب القدر الذي خلق الجنس اللطيف المتقلب ! إن صناعة أدوات الزينة سيكون لها عند ذاك هدف تسمى لتحقيقه على الأرض ، إنها سوف تدعو مخلصاً ، إن لم تسمع جاهداً ، لإبادة هذا العدو ، وهنا تثبت الفكرة المروعة عن سر الدكتاتورية ، فأوامرها إلهية مقدسة ، ويدها وحدها توزيع الثراء والبؤس ، وليس للناس أن يناقشوا أحكامها ، بل عليهم قبولها لأنهم لا يستطيعون مقاومتها ، مثلها في ذلك مثل الظواهر الطبيعية .

ومهما يكن من شيء فإنا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة في الدول الديمقراطية ، وإن الذين يستسلمون لتصاريف القضاء والقدر ، سوف يتغير موقفهم هذا ، عند ما يكشفون أن هذا القضاء إنما يكتب أحكامه ويعمل عمله

هنا في مسالك الأرض . وأن القضاء ليس بمعمل عن المادة .
 وصاحب المقال هنا يكتب مزاجاً من التهم والفكاهة ، وهو لا يدافع
 عن « رسالته » بقوة . ونحيل إلينا أنه راغب في أن يتحدى الطقس .
 وبطريقة ما يمكن أن تسيطر الديمقراطية على « مسالك الأرض » التي
 تكتب فيها الأوامر الإلهية للحكومات ، ولكن التهم يهزم الفرض منه
 لما ينطوى عليه من تناقض . فإذا سلمنا بقيام دكتاتور لعين (حقيقة
 أو تقليداً) في البيت الأبيض ، فإن الناس سوف يخضعون لأوامره أكثر
 من خضوعهم لظواهر الطقس في أية ديمقراطية . إنك إذا اكفهر الجو
 تستطيع أن تلتبس ملجأ ، ولكن التماس المهرب من أوامر الدكتاتور
 خيانة عظمى جزاؤها الموت . وقد ترتفع قدسيته عن مجال المناقشة ، وعندئذ
 لا يكون المثال الطريف الذي ساقه الكاتب بعيد الغور . وفي الأيام الأولى
 للنازية — أيام كانت في عنفوانها — لقيت أدوات الزينة وجوها عابسة على
 اعتبار أنها بضاعة أجنبية ، ذلك أن ذوى القمصان السود — وهم سواد
 الشعب المنتشر في الشوارع حينذاك — هم الذين تحكموا في معايير الأخلاق
 والجمال ، وكانوا أصحاب الأمر ، بيدم مقاليد « القضاء والقدر » . ولكن
 المنع أو الحظر بدأت تخف حدته لأن زعماء الحزب هم الذين كانوا يفرضون
 معايير الخاصة ، ولم تكن هذه شديدة أو صارمة . وكان الأمر إذ ذاك
 بيد زوجات من وصلوا إلى الحكم وسيداتهم . ونجد في روسيا السوفيتية
 أن إحدى الفترات البراقة في مشروع السنوات الخمس الثانية هي تلك التي
 عادت فيها إلى الظهور معارض الجبال والروائع والطريات . وكأنما أباح
 استمالتها أمر للمسي مقدس ، ومن يدري لعل أمراً آخر يحرم ذلك في الغد !
 وكل الذي أسلفنا أهون بكثير مما يفترضه الكاتب الاشتراكي . وكان

من الممكن أن يتخلص العالم من هذا البؤس الفظيع ، لو أنه أدرك في الوقت المناسب أن الاشتراكية — بألوانها المختلفة التي ظهرت بها في ألمانيا وإيطاليا وغيرها — لا بد أن تعطى على أقدم مرافق الحرية الفردية ، وأنها لا بد قائمة على الديكتاتورية بأدق معانيها . وسوف تظل هذه حقيقة واقعة ثابتة مهما تعارض معها دفاع ماركس وأتباعه عن الاشتراكية . إن الديكتاتور يفرض الغايات وهو لذلك يحدد الوسائل . ولكنك لن تستطيع أن تحدد الوسائل ، وفي نفس الوقت ، تترك الإنسان حراً يعطل هذه الوسائل أو يغير منها ، بكشوفه ومخترعاته التي قد ينجم عنها قلب الأوضاع الفكرية والمادية .

١١ — الاشتراكية الألمانية

ويمكن أن يستثنى من هذه الحاجة المفجعة بين الاشتراكية والرأسمالية نوع آخر خطير هو الذي سماه أوزوالد سبينجلر « الاشتراكية البروسية » فإن تلك الروح البروسية الوثابة أوجت بنظام اقتصادي لا يقوم على دوافع اقتصادية . فالمجتمع البروسي منظم تنظيمًا محكمًا يقوم على سلطان أسمى وخضوع أعمى . ولكل مكانه الذي حدده له الدولة . ويمكن أن يتغير هذا المكان في كنف الكتلة العامة فيرقى الفرد أو يهبط ، ولكن الدافع المشترك إلى العمل هو الطاعة للرؤساء ، والشعور بالمشؤولية نحو المرءوسين ، والارتياح مستمد من أداء الواجب على وجه الكمال ، والمكافأة هي الترقية ومنح النياشين وازدياد السلطان واحترام الجماهير . والفروض أن يحيا الضابط في الجيش البروسي حياة مقتصد يكرسها للواجب والخدمة دون أن ينتظر على ذلك جزاء ماديًا . وهو مقيد بقانون الشرف العسكري

الصارم الذى يوجه سلوكه وأعماله فى كل الأحوال . فهو على هذا الأساس غير حر ، إذ ليس للحرية وجود فى ظل هذا النظام ، وهو كذلك لا يدين بالقردية ، إذ ليس للفرد من حقوق فى هذه الكتلة العامة التماسكة ، وهو ضد الرأسمالية لأن الملكية والربح والمال والعمل ، كل أولئك يصطبغ فى نظره بشيء من الدنس ، وهو يرمى الطبقة الوسطى شزراً لأنها فى نظره تتنافى مع البطولة ، وتغل النزعة المادية التى تتعارض مع التضحية وإنكار الذات تقانياً فى أداء واجب لا يمت إلى المادية بصلة . وهو أخيراً لا يلتئم تفكيره مع وجود طبقة العمال الفقراء ، لأن هذه الطبقة تتنافى مع وجود أرستقراطية لا بد منها ، لا توافق عقلية الجماهير . « فالاشتراكية الألمانية » كما يقول سمبارت « تقوم على التفرقة وعدم المساواة » .

ولكن الصعب كل الصعب أن تدخل منطق التفكير هذا إلى عقول دول الغرب ، ومع هذا فإنه لا يبدو غريباً فى العالم الذى يقع إلى الجنوب والشرق من ألمانيا ، الذى اعتبرته ألمانيا نطاقاً جرمانياً . فدرجت هذه الشعوب على الإعجاب بألمانيا والإشادة بها ، حتى إبان محنتها ، وكانت تستشعر الرهبة والدهشة لقدرة ألمانيا ومثانة أنظمتها ونزاهة إدارتها . وقد ظل محل إعجاب الناس ، حتى بعد كارثة سنة ١٩١٨ ، ذلك الجيش الذى شارك الإدارة الألمانية المتمتع بالسلطان والمبادئ ، وإن كان بدرجة أقل . وكان أشد الناس تمسكاً بالشيوعية يحقق قلبه بشدة إذا ما سمع أقاصيص الحياة فى المسكرات الألمانية . وفى المائة والحسين عاما التى سبقت استيلاء هتلر على الحكم ، كان هذا التنظيم وهذه الروح تسيطران على أكبر المشروعات الاقتصادية . والحق إن ألمانيا جنحت إلى الاشتراكية (بمعناها الألمانى) قبل مجيء هتلر بزمان طويل . ولم يكن ثمة كبير فارق فى الفرض بين مناجم الفحم فى

هيرييا التي استولت الحكومة البروسية على أسهمها إبان عهد الملكية ، ومصانع الألومنيوم الكبيرة التي قامت في عهد الجمهورية . ومصانع هرمان جورج ، وهي أعظم مصانع الأسلحة والذخائر التي يملكها ويديرها الريح الألماني ، وهي التي تهم الحكومة الهنترية أكثر من سواها . فإذا أنعمت النظر في هذه جميعا لم تجد واحدا منها قائما على المنفعة ، ولم تجد في أحدها نقصا فنيا أو تجاريا أو ماليا ، بل تجدها كلها تتكافأ من كل الوجوه مع منافستها من مؤسسات الأفراد . ومع ذلك يديرها أشخاص من طراز الموظفين المدنيين ، بل إن رواتبهم لا تريد كثيرا على رواتب هؤلاء الموظفين الساكنين . ولا يأمل الرجال الذين عملوا ويعملون في قسم الأبحاث في مشروعات الدولة أو الجيش أو البحرية أن يصبحوا أثرياء من ذوى الملايين ، ومع ذلك تراهم يؤدون عملهم في إتقان بالغ .

ولن يسمح منطق التفكير الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا الاشتراكية بوجود « عامل الربح » كؤثر أساسي في النشاط الاقتصادي . وعلى هذا الأساس لم تكن ألمانيا يوما بارأسمالية ، ولم تقم فيها يوما ما طبقة متوسطة ، ولم تكن يوما ما لتدين بذهب الجبرية . فبقيت قائمة بنفسها في عزلة عن الفلسفة الاقتصادية في غرب أوروبا ، فلم تشاطر هذا الغرب تعلق المال أو الإعجاب بنجاح الأعمال ، بل أنكرت على جامعي الثروة أية مكانة اجتماعية . فكان المستشار الفني الألماني في وظيفته شيئا أكثر من المدير العام في أقطار غرب أوروبا ، وكان القائد أو الأميرال يفوق كليهما في المرتبة الاجتماعية . نعم كَوْن هؤلاء ثروة ، وجمعوا أموالا وأحبوها ، ولكنها لم تكن في نظرم جزءا من فلسفة الحياة . حقا إن المال يُضنق على صاحبه القوة ، ولكن لا يسبغ عليه المهابة وحسن السمعة ، لأن هذه كان

ينسبها أمر الحكومة بمنح اللقب أو النيشان أو الترقية إلى أرق
مراتب النبلاء .

ولن يستطيع أحد أن يفهم الاشتراكية الوطنية إلا إذا استوعب
أسسها التاريخية والنظرية . فإذا تصفحنا الأساس النظري للرأسمالية الألمانية
وجدنا أنها لم تنتج «الربح أو المنفعة» وإنما كانت تنتج لسد حاجات السلطة
السياسية التي تقاى في إعلاء شأنها كل الطبقات . وكان التمهيدون
والموظفون والمال في الإخلاص لهذا الغرض سواء . ولم تتفلغل آراء ماركس
التناقضة في صميم الحياة الألمانية إلا بقدر يسير جدا ، للرجة أن معظم
الشيوعيين الألمان لم يجدوا مانعا من الانضواء تحت الراية النازية ، وخدمة
السادة الجدد بجرادة ، بمجرد مجئ هتلر إلى الحكم ، وقبل إبرام الميثاق
الروسي الألماني سنة ١٩٣٩ . والنازية تنتج من أجل الربح ومن أجل
المنفعة ، ولكن من ذا الذي يعود عليه ذاك الربح وهذه المنفعة ؟ هذا أمر
لا يقدره مبدأ ملموس موروث في الأوضاع الاقتصادية ، ولكن تقيده
خطرات مستبدة من وساوس الدكتاتور ، ومن ييدهم الأمر من معاونيه
وحاشيته . وليس هدف النظام الاقتصادي النازي أن يوفر أكبر قسط من
السعادة لأكثر عدد من الناس — مهما ادعوا غير ما نقول — ولكن
هدفه تحقيق أعظم حد من السلطان للدولة التي أخذت على عاتقها توزيع أرزاق
الأرض والسموات توزيعا لا يقوم على الأحقية أو الحاجة الفردية ، ولكن
يقوم على قوة الفرد أو على ما يمكن أن يسديه للدولة ، تلك الهيئة المستبدة
المقدسة القادرة على كل شيء .

وليت الأمر يقتصر على ذلك ، بل إن الملايين في أوروبا لا يعتقدون في
إجرام زعماء هذه الفئة الحاكمة ، بل ينوّهون بأمانتهم وزراهم ويقظتهم ،

وأنهم يعملون بوحى من المسئولية الاجتماعية . وقد وجد في التاريخ شيء من هذا ، وكان يطلق عليه «الاستبداد المستنير»^(١) وقد جرى على معظم دول أوروبا هذا اللون من الحكم ، والأمر الجوهرى فى ذلك أنه استبداد مهما قيل عن استنارته ! وقد يكون هذا الضرب من الحكم لازما للنهوض بالشعب وتحقيق الرفاهية والرخاء وشيء من المساواة الاجتماعية ، ولكن ليس من المعقول أن يجمع بين هذا الحكم وبين الديمقراطية والحرية ، فليس معقولا أن يقوم هذا الحكم بمغزل عن السلطان المطلق والطاعة التامة ، فى هيئة رسم لكل فرد واجباته والتزاماته بلا هوادة ، ولا تمنحه من حق الحرية والاختيار أكثر من نصيب الجندى فى الجيش منهما . وقد يكون لمثل هذا النظام مزاياه ، ولكن الذى تؤكده أنه أبعد ما يكون عن الحرية السياسية والروحية .

١٢ — الربح مقياس للسلوك الاقتصادى السليم

ولنعد الآن إلى حقائق الحياة ، ولنضرب صفحا عن الربح كعامل أو محرك للنشاط الاقتصادى ، فهل نستطيع الاستغناء عنه كأداة للحكم على نجاح الأعمال الاقتصادية أو إخفاقها . إننا إذا استعرضنا الدول الرأسمالية وما سادها من نظم ، وجدنا أن الربح الفردى لم يكن العامل المحرك لنشاط أولئك الذين برزوا فى عالم الصناعة .

وأصبح الفصل بين الملكية والإدارة ظاهرة مألوفة فى معظم الهيئات

(١) يطلق الاستبداد المستنير على عصر فردريك الثانى فى بروسيا ، وجوزيف الثانى فى النمسا ، وكترين الثانية فى روسيا ، وكلها كانت معاصرة ومصطبغة بحركة الاستنارة فى فرنسا ، تلك التى حمل لواءها فولير وروسو وأقطاب دائرة المعارف الفرنسية .

الصناعية ، ومهما قيل دحضاً لرأينا فانك لترى الآن معظم المصارف والصناعات ، والطرق الحديدية ، وشركات التأمين وغيرها من المرافق العامة ، كل هذه ممتلكات لا سيد لها . والمفروض أنها ملك لحمة الأسهم ، ولكن مديريها والقائمون بالعمل فيها لا ينتخبون فعلاً بواسطة حملة الأسهم ، وليسوا مسئولين أمام هؤلاء إلا مسئولية اسمية على الورق . فان مجالس إدارات الشركات والهيئات الكبرى عندنا وفي أوروبا ، تقيم نفسها بنفسها ، مثلهم في ذلك مثل الكنيسة الكاثوليكية ، فان البابا يعين الكرادلة ، وهؤلاء ينتخبون البابا . ويتقاضى الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبون ، والوكلاء وسائر الموظفين رواتبهم دون نظر إلى الربح الذى يظهر لحمة الأسهم أو يوزع عليهم ، بل قد لا تكون تلك الرواتب متناسبة مع الربح . ومن هنا تنشأ مشكلة كبرى فى هذا النظام ، ونقول مشكلة لا خرافة . ولكن من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء لا يعملون بدافع الربح ؟ ومن ذا الذى ينكر أن سلوكهم فى عملهم إنما يوجهه ذلك المبدأ الذى يرى إلى الحصول على أكبر ربح ممكن ، كما لو كانوا ملاكا فرديين ؟ ومن ذا الذى يستطيع أن يبين الفارق بين سياسة العمل فى كل مصنع من مصانع سيارات فورد وجنرال موتورز ، وبين أى مصنع للصلب تملكه الحكومة الأمريكية ، وبين أية مخازن خاصة للبقالة ، ومخازن البقالة الحكومية . فكل هذه تسمى إلى الإكثار من تصريف منتجاتها بأقل تكاليف ممكنة . ولن يقدر البقاء لواحد منها إذا زادت التكاليف فيه على الدخل .

فاذا سئ أحد هذه المصانع أو المخازن إلى غير ما ذكرنا فإنه لا يتعارض مع مصلحته الخاصة فحسب ، ولكنه يتعارض مع المصلحة العامة الموكولة إليه . ولماذا ؟ ذلك أن الربح هو المقياس فى كل مسلك اقتصادى معقول ،

ولا يمكن لأى كيان اقتصادى أن يستغنى عنه وإلا كان الانهيار المحقق مصيره . وفى مشروع السنوات الخمس الأولى فى روسيا السوفيتية أعيد إدخال الربح كأساس من أسس النظام الاقتصادى ، ولم يفقد الربح يوماً مكانته فى الاقتصاد الألمانى . بل إن الربح مقياس لا يمكن الاستغناء عنه فى كل الهيئات الرأسمالية وهو الدليل الناطق على أن عملية اقتصادية ما كانت ناجحة ، أى أن الناتج منها أربى على تكاليفها . والمجتمع فى هذا لا يختلف عن الفرد ، أى أن المجتمع يهلك إذا ظل إنتاجه أقل من تكاليف ذلك الإنتاج ، فلا بد من تغطية الفرق ، وذلك بأحدى طريقتين : إما زيادة العمل وإطالة ساعاته دون أجر ، أو الالتجاء إلى البضائع المخزونة . وهما أمران أحلاهما مر ، ولا يمكن الاستمرار عليهما .

وللدولة فى كل لحظة معين لا ينضب من الأيدى العاملة والمواد الخام والقدرة على الإنتاج ، والمال مظهر كل نشاط لهؤلاء . ومهما كان التعبير عن النشاط فى هذه النواحي بالمال أمراً شاقاً ، فإنه لا مناص من ذلك فى مجال الاقتصاد . فالمال هو العامل الوحيد المشترك فى كل العمليات الاقتصادية على تشعبها واختلافها . ولن تستطيع أن توازن بين سيارة وحمام أو بين النياح ولباس السهرة إلا إذا قوّمت كلا منها بقدر من النقود . ويتوقف الاستمرار فى إنتاج السلع التى ذكرنا والاستزادة أو الإقلال منها على زيادة المتحصل من بيعها على القدر الذى يدفع أجراً للعامل ، وثمناً للمواد الخام ، والإيجار والضرائب ومساير النفقات . فإذا أصرت النتج على الإنتاج مع الخسارة فلا مناص من إفلاسه . والإفلاس إذا انحصر فى دائرة ضيقة ، يكون فى حد ذاته نافعاً للمجتمع ، وإن شئت فهو درس قاس ، ذلك أنه يقضى على الوحدات الاقتصادية السقيمة ، لأن اختفاء أمثال هذه الوحدات

من الوجود يهيئ فرصة النجاح للوحدات الأخرى الناهضة . ومن الجائز في هذه الحالة أن يزيد الإنتاج ويرخص ، وفي هذا فائدة للمستهلك ، فإذا تمدى الإفلاس هذه الوحدات الصغيرة الضعيفة إلى الهيئات ذات النشاط الاقتصادى الواسع ، فمعنى ذلك أن ثمة داء دفيناً يدب في الكيان الاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، ولن تكون الملة عند ذاك في « الربح » ولكنها في المجتمع الذى عجز عن أن يهيئ لوحداته الاقتصادية سبيل العمل بمقتضى « نظام الربح » وما كان الترمومتر يوماً مسئولاً عن الحمى ، ولكن ثمة أسباب أخرى يجب أن نقف عندها .

الفصل الثامن

إغداق وإملاق

١ - تناقض نحار فيه الأبواب

لَمْ لَا تُنتَجِ تلك السلع التي تهيأت كل الظروف لإنتاجها ، ورغب الناس في شرائها وإن أعوزتهم - لسوء الحظ - سبل الحصول عليها ؟ ذلك هو التناقض : فقر مدقع إلى جانب غنى مترف . ذلك هو التناقض الذي حير ، ولا يزال يحير ، رواة الخرافات ، كما يحير ذوى الأبواب الذين يتمسكون بأهداب الحقائق . وليت المسألة تتلخص في أن الإنتاج من أجل الربح عديم الفائدة ، فالمنتجات قطعاً مفيدة وإلا لما كان من ورائها أى ربح . والأمراً هنا على العكس من هذا الوضع . فنحن نتساءل : لم لا يدر إنتاج الكثير من السلع المقطوع بفائدتها ربحاً وفيراً يكفل استمرار عرضها ؟ وليس ثمة كتاب أو بحث يعرض لجرائم الرأسمالية ومثالبها ، لم يتناول قصة البن البرازيلي يقذف به في أليم ، أو الغلال تستعمل في الوقود ، وأكداش البضائع التي لم تخرج للسوق بل أودعت المعامل والحوائث والمخازن . كل أولئك يجري على حين تنصور جماهير المتعطلين جوعاً ، ويلتمس الناس حاجتهم فلا يجدونها .

ولنبداً بأن نجلو بعض الأفكار المضللة . فقد يقال إن إعدام محصول البن والقمح سرف لا يفتقر . ولكن محاولة تثبيت أسعار محاصيل كالبن

والقمح لا يمكن أن يكون عملاً غير صالح أو إجراءً يتنافى مع قواعد الاجتماع لأنه قصد به إلى منع تدهور الأسعار ، اتقاء وقوع كوارث اجتماعية أو انقلابات اقتصادية في بلد يعتمد على هذه المحصولات ، وإلا استهدفت البلاد لطامة كبرى إذا استمرت على هذا الإنتاج الخاسر . وقُدِّرَ يومئذ أن الضرر الذي يقع على طائفة من المستهلكين قد تموضه مزايا اجتماعية تصيب أناساً أكثر عديداً من الأولين . وكلا الفريقين خليق بالحماية ، وربما كان الفريق الثانى أكثر أهمية من الناحية السياسية بفضل مراكزه الخاص . ولن تجد طبقة من الناس في العالم المتمدين استغنت عن البن أو الغلال بسبب إعدام هذين المحصولين ، ولكن حرم منهما بعض الناس ، لأنهم ليس لديهم ما يبتاعون به البن أو الغلال ، فليست المشكلة في إحراق القمح أو إغراق البن ، ولكنها مشكلة الفقر والموز . وهنا ترفع الخرافة رأسها وتقول : لم لا تشتري الحكومة البن وتوزعه على هؤلاء الذين لا يستطيعون شراءه ؟ ولكن الأمر لا يختص بالبن وحده ، بل هو ينطبق على سائر السلع والخدمات . وهناك اقتراحات خطيرة تنبجه إلى تحقيق هذه الفاية !

٢ — أسطورة « الوفرة »

والحقيقة التي لا مرءاء فيها هي أن الخرافة لا تتعلق بالفقر ، ولكنها تتعلق بالوفرة ، وما زال عالمنا — وقد مضى عليه قرنان من التقدم الصناعى — يروح تحت عبء الفقر . وفي فترة عشر السنين التي سبقت الحرب الحالية قامت في الولايات المتحدة — دون سائر الدول الصناعية الكبرى — مشكلة « الأموال الخاملة والآلات التمتطة والأيدى غير العاملة » وهي مشكلة ثلاثية ذات أثر مادم هام ملحوظ على مستوى

المعيشة . وإن تفاوت أثر كل منها على حدة . ولم يكن لدى أية دولة أخرى طاقة مدخرة يمكن استغلالها للتأثير في مستوى معيشة نواد الناس . وكان هذا العالم المحير يرمى الولايات المتحدة بنفس العين التي يرمى بها عمال الصلب المتعطلون أصحاب المصانع في تسبرج . وإذا تحدث الناس عن أمريكا فإن تفكيرهم لا يتجه — أول ما يتجه — إلى أصحاب الملايين الذين يلهبون خيالهم باعتبارهم من سكان عالم آخر ، ولكنهم يفكرون في عامة الشعب ، وفي رجل الشارع وفي عامل الصلب المتعطل في تسبرج .

ولدينا الآن صورة كاملة ناطقة « للفقير » في العالم بالمقاييس الأمريكية . وقد نشر كولن كلارك — الذي يدين علم الاقتصاد لأبحاثه القيمة في الدخول القومي — أخيراً دراسة مقارنة للحالة الاقتصادية في العالم ، من شأنها أن تلقى ضوءاً إحصائياً على مشكلتنا في الوقت الحاضر . وقد اتخذ لقياس القوة الشرائية في كل دولة وحدة عالية حددها بمتوسط « البضائع أو الخدمات » التي كان يحصل عليها الدولار في أمريكا فيما بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٤ بما اعتورها من كساد أو رواج ، وهبوط أو صعود في الأسعار .

وهو يقدر متوسط دخل ٨١ ٪ من سكان العالم بخمسمائة وحدة عالية في السنة (وهو ما يقدر بعشرة دولارات في الأسبوع للأسرة) أما مستوى المعيشة الذي يقوم على ١٠٠٠ وحدة (أو على ٢٠ دولاراً في الأسبوع للأسرة) ، فليس يوجد إلا في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزلندا والأرجنتين ، وبريطانيا العظمى وسويسرا وهذه البلاد لا تتجاوز ١٠ ٪ من عدد السكان في العالم ، وهؤلاء هم الأثرياء . وهناك ٩ ٪ يقطنون في الجهات الصناعية الأخرى في أوروبا ، ويتراوح دخلهم السنوي بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ وحدة . (من ١٠ إلى ٢٠ دولاراً في الأسبوع) .

ويعيش ٥٣ ٪ من سكان العالم — بما في ذلك الصين والهند — على دخل أقل من ٢٠٠ وحدة «أى ما يقرب من ٤ دولارات في الأسبوع»، وقبل حرب الصين الحالية مع اليابان كان متوسط الدخل الحقيقي للعامل في اليابان يقرب من ١/٢ دخل زميله في أمريكا. ولا بد أنه في العامين الأخيرين هبط إلى السدس نتيجة لمودة الانتماء إلى أمريكا، وللارهاق في اليابان. فتأمل إلى أى حد يكون الانحدار نحو الفقر !

وما بال الوفرة والكثرة ؟ ! أصبح ما يقال من أن الطاقة لو استغلت على وجه الكمال لكان ذلك كفيلاً بأن يجعل كل فرد واحداً من أصحاب الملايين ؟ وعلى فرض أن الولايات المتحدة خلت من المتعطلين ، ووجد الجميع عملاً في ١٩٢٩ ، فإن قدرتها الإنتاجية حينئذ كانت تستطيع أن توفر للأسرة دخلاً سنوياً يبلغ قرابة ١٦٠٠ دولار في المتوسط . (على أساس القوة الشرائية ١٩٢٥ — ١٩٣٤ ٤٨ ساعة عمل في الأسبوع .) وكان من المستطاع أن يرتفع متوسط الدخل إلى ٢٢٠٠ دولار في سنة ١٩٣٧ لو كان في القدر توفير العمل للجميع عند ذاك . أما اليوم فقد تحققت كل الأغراض وال رغبات ، واستخدمت كل الأيدي العاملة ، ولكننا نواجه كل يوم ضيقاً ونقصاً يشل الإنتاج . فهل حان قيام الساعة أم جاء أشراتها ؟ وهل يكون الأمر كذلك حتى لو خصصنا مبلغ ستة آلاف المليون دولار المرصدة للتسليح في السنة المالية ١٩٤٠ — ١٩٤١ لإنتاج السلع العادية ؟ وهل اختفى الفقر تزولاً على هذه المقاييس الأمريكية ؟ وهل أصبح سواد الشعب من أصحاب الملايين أو قارب الحد في إشباع حاجاته ؟ ونكرر القول هنا بأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تحتفظ بطاقة مدخرة لم تُستغل بعد ، من القدرة الإنتاجية والأيدي العاملة . أما عن سائر أنحاء العالم

فانه قبل نشوب الحرب الحالية بزمن طويل ، اختفت البطالة إلى حد كبير من ألمانيا وإنجلترا واسكنديناوة . أما فرنسا ، الدولة الزراعية المريقة ، فلم تمان يوماً أزمة بطالة خادة ، أما ما عدا هؤلاء من الدول ، فلسنا نجد فيها أموالاً كثيرة خاملة أو آلات متعطلة أو أيدي غير عاملة . فاذا أعوز الناس المال أو الآلات اضطروا إلى العمل اثنتي عشرة ساعة أو ست عشرة ساعة في اليوم ليقوموا أودهم .

٣ — دورة العمل

لم يتناول علم الاقتصاد ظاهرة « دورة العمل » يبحث جدى إلا في الجيل الماضي . وتناوب الرواج والكساد على جميع الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر ، فاستدعى انتباه العلماء النظريين تكرار حدوث هاتين الظاهرتين وتشابه ظروفهما . وسار العلماء الأمريكيون في هذا السبيل وراء بعض زملائهم الأوروبيين ، وإن كانوا متخلفين كثيراً عنهم . فترى وزلى ميتشل في أمريكا يفتح فتحاً جديداً بكتابه « دورات العمل » الذي نشره سنة ١٩١٣ ، وفي مستهل هذا القرن قام الكتاب الأوروبيون ، وكيسل في السويد ، وسيفهوف في ألمانيا ، وشمبيتر في النمسا ، يبحث هذه الظاهرة التي فطن إليها العالم منذ ذلك الوقت ، وكل أزمة من أزمات القرن التاسع عشر — مالية أو صناعية — تناولتها بالبحث والدرس عشرات الكتب والمقالات .

والأزمات فقط هي التي تجددت العلماء وحفزتهم إلى البحث . أما الانتعاش فكان يعتبر « أمراً طبيعياً » أى أنه غير خلاق بالدرس . والتقدم العلمى معناه وصولنا إلى إدراك أن الانتعاش والضيق ، والتوسع والانكماش

ليست إلا عناصر فعالة في نظامنا الاقتصادي الموروث . ولما نصل بمدى إلى حد الإدراك الكامل لهذه المسائل ، غير أن العلم سار شوطاً بعيداً نحو هذا الإدراك في عشر السنين الأخيرة حتى أصبح الخلاف بين العلماء اليوم مقصوراً على تحديد مدلولات المعاني والألفاظ . واكتسبت هذه الدراسات النظرية من الأهمية ما حدا بمعصبة الأمم في سنة ١٩٣٠ إلى أن تقرر بصفة قاطعة « القيام بمحاولة لتنسيق البحوث التي تناولت ظاهرة الضيق الاقتصادي وتماقبه في قترات » .

ومثل الأزمات الاقتصادية في المجتمع الحديث كمثل الأمراض تنتاب جسم الإنسان . فليست الأزمات أمراً عادياً ، ولكنها أحداث تطرأ كما يطرأ المرض في حياة الإنسان . وقد يكون نتيجة لحادثة ما ، من حرب أو كارثة ، تتضاءل أمامها مقاومة القوى الاقتصادية لليلة سنين طويلاً . وقد يكون نتيجة لمسلك غير معقول ، كالإفراط من جانب المجتمع أو الحكومة أو الهيئات أو الأفراد . وكما أناس أسرفوا على أنفسهم نفروا صرعى لصدمات عنيفة وقد تكون الأوجاع شافية صحية ، وقد تكون أشراطاً مرغوبة للنمو وتهيئة الأذهان . وليس من مؤاخذ على المرض ، ولكن من الميسور تشخيص المرض وعلاجه . وعليك بالتشخيص الدقيق الصحيح إذا كنت تنشد العلاج الناجح . أما الأذهان لرجال مضل فهو الموت المحقق .

٤ — بين الاتفاق وضعف الاستدراك

ليس منا من يؤمن بأن الاختفاظ بجمال الأسنان يكسب الإنسان مناعة ضد التهاب الرئوي ، أو الاصطدام بسيارة تبت ساقه ، ولكن أغلب الناس مغمورون بالنظريات السطحية البسيطة . وقد نمجب بأقويل أولئك

الذين يعتقدون أنهم كشفوا الدواء الناجع لأمراضنا الاجتماعية ، إعجابنا بأولئك الذين يذيعون إعلاناً عن نوع فاخر من الصابون ! وكانت النظرية الاقتصادية البسيطة السائدة في الجيل السابق هي نظرية « عدم التدخل Laissez Faire » وبعبارة أخرى أن يُترك كل فرد يفعل ما يحلو له ، وأن تكون الحكومة بمنزل عن كل شيء ، ليصل كل شيء إلى الناية المرجوة منه . ويجرؤ القليل من الكتاب الآن على الإيمان بهذه النظرية ، وهم لا يخفون ضعف ثقتهم في الفرص التي تقدمها نظريتهم ، إذا كان ثمة شيء من هذا . فمعظم الكتاب يقولون بضرورة تدخل الحكومة في كل شيء ضمناً للنجاح ، ومن التناقض المجيب أن هذه العقيدة لا يمتنعها الشيوعيون والفاشيون فحسب ، بل يقول بها كثيرون من أنصار الديمقراطية الحرة العريقة أيضاً .

وليك مثالا من تلك الخرافات التي يدور حولها الجدل في الوقت الحاضر ، توضح لك به رأى هذا الفريق الأخير . فهم يقولون « قد تجد الحكومة يوماً أن ما ينفق على ملابس الرجال هو مبلغ بليون ونصف بليون دولار في سنة واحدة . وقد تكشف أن ما أنفق في هذا السبيل في إحدى السنين الرخيصة هو بليون واحد فقط ، عندئذ تتقدم الحكومة لتنظيم صناعة النسيج وتشترى هي من الملابس ما قيمته نصف بليون دولار فتنشط بذلك صناعة الملابس . فهذه الزيادة في الأيدي العاملة — ومعناها زيادة في القوة الشرائية — تستتبع زيادة في الطلب على السلع ، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء جزء من العقد الذي التزمت به الحكومة شراء الملابس . وهي لو تمسكت بالعقد ووفّته لا استطاعت أن تبيع الملابس ؛ وأسوأ ما يحتمل أن يحدث هنا هو تكبيدها بعض الخسائر في بعض منتجاتها ، وأنت إذا طبقت هذا على سائر السلع ،

التي تستهلك ، وجدت أن التقدم في الصناعة معناه زيادة الضرائب ، وأن العمال إذا أثروا ، أمكننا أن نحصل على أموالهم عن طريق جباية الضرائب . وكيف تسنى للحكومة أن تكتشف أن ما ينفقه الرجال على ملابسهم هو ١٥٠٠ مليون دولار في السنة . فلم لا تقدر الحكومة أن ما ينفق على ملابس الرجال هو ٢ مليون دولار أو $2\frac{1}{2}$ ؟ ولم يقتصر الأمر على ملابس الرجال دون النساء ؟ ولم تتواضع إلى هذا الحد قهمل الأحذية والقصمان والأغذية والأثاث ؟

إن أول عقبة يصطدم بها هذا البرنامج كفيلة بإظهار الحقيقة ، وهي أن الزيادة في استخدام العمال — وهي تستلزم الزيادة في القوة الشرائية — سوف تنقلب فتتضاءل إلى حد أدنى مما يقول به أنصار نظرية «خفض مستوى الاستهلاك» . حقا قد تدهر صناعة الملابس وينتفش الذين يعملون فيها ولكن ذلك لن يعود بشيء على سائر العمال في المرافق الأخرى : في معامل الصلب ومصانع الآلات والمعامل الكيماوية والسكك الحديدية وغيرها . وليس صحيحاً أن تشغيل أكبر عدد ممكن في صناعة ملابس الرجال ، سوف يحفز رؤساء معامل الأبر وأصحاب مصانع الصلب للتوصية بصنع منازل وأتوال جديدة ، لأن الموجود من هذين يكفي لمواجهة كل المطالب بالغة ما بلغت من الإسراف . أما إذا بلغ الإسراف غايته القصوى فأننا نحتاج إلى مقادير إضافية ضخمة من الصلب . ولا بد أن تتردى الحكومة في الإفلاس قبل أن تصل إلى هذا اللون من الإسراف . ولن ينفق صاحب المصنع الربح الناتج له من تعاقد الحكومة في شراء أنوال ومنازل جديدة ، لأنه لا يعرف ، ولا يمكنه أن يعرف — لأن هذه مسألة سياسية لا اقتصادية — هل يتكرر هذا العمل أو لا يتكرر ، والحق كل الحق أن يستغرق أرباحه في شراء

آلات قد تتعطل عن العمل منذ اللحظة التي يتسلمها فيها . وهو من جهة أخرى غير واثق من الربح الذي قد تستغرقه الضرائب التي تفرضها الحكومة ، عند ما ترى أن تمويل المشروعات مع المعجز في الإيرادات قد وصل إلى حد الخطر ، وقد لفت منظمو الخطة نظر صاحب المصنع منذ البداية إلى احتمال حدوث هذا . فن الحكمة أن يحتفظ بالمال لتسديد ديونه ، وقد يترأى له أن يستبق أموالاً خاملة بدلاً من الإبقاء على منازل وأتوال متعطلة . وهكذا يسود الكساد الذي نريد أن نتوقاه !

• — سر تطور الرأسمالية

وفي عبارتين اثنتين ، أماط اللثام عن سر العمليات الرأسمالية ، كاتب عظيم بعيد عن دوائر الاقتصاد ، قال : « إن الدجاجة هي الطريق التي تسلكها البيضة لإنتاج بيضة أخرى . وإن كل تقدم إنما يقوم على أساس رغبة عامة كامنة في طبيعة كل كائن حي تحفزه إلى أن يرقى بمستوى معيشته عن حدود دخله » وقد يخيل للقارئ أن العبارة الأخيرة ليست إلا مبرراً فلسفياً موهوماً لظاهرة التضخم المستمر . والحق إن النجاح يتوقف على ميل فينا بدفع بنا إلى التقدم الطرد في أساليب الحياة . فإذا غاب عنا أو أخذ فينا هذا الميل — كأن نعد إلى التقشف أو الزهد الذي تفرضه بعض التقاليد الدينية — شاعت القناعة والسعادة ، وعندئذ يخفى التقدم والنجاح ، وكما قيل في الدجاجة والبيضة ، فإن كل مرحلة من مراحل حياتنا الاقتصادية ليست إلا حلقة في سلسلة طويلة من الحوادث . وكل حلقة تكون بنفسها سبباً ونتيجة .

وقلة الاستهلاك ووفرة الإنتاج — وهما الظاهرتان المسئولتان عن تفسير

ما يحقق بنا من شرور — هما السجاجة والبيضة في المثال الذي ذهب إليه صمويل بتلر . وهما لا يهديان إلى شيء إلا إذا استطاعا أن يفسرا علة وجودهما . ومن المتفق عليه أن الكساد والتعطل يعقبان الرخاء والعمل . فكيف يكون الانتقال ؟ ولا يغيب عن بالنا أن الدخل بالنسبة لفرد هو الخرج بالنسبة لآخر . فأجر العامل من مصارف صاحب المصنع . ودخل البقال يأتي من إنفاق ربة البيت . وراتب الموظف الحكومي ليس إلا ما يدفعه أحد المواطنين من ضرائب . ولو أحصيت الإيرادات والمصروفات العامة في أية لحظة لكانتا متعادلتين . فما الذي يبطل هذا الأمر أو يُحدِّث منه ؟ هذا ما يجب أن نتفهمه قبل أن نصف الدواء .

إن التاريخ الاقتصادي للقرنين الماضيين ليعرض مجموعة كبيرة من الصور المختلفة . فلم تشابه أية دائرتين اقتصاديتين ، بل كان لكل دولة في كل مرحلة مشاكلها الخاصة . والحق إن لكل دائرة مظاهرها الاقتصادية الخاصة ، وإن النقد ونظم المصارف تختلف من دولة إلى دولة ، فبعضها يتعامل على أساس الذهب ، وبعضها لا يقر هذا ، وبعضها ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، يستعمل بصفة أساسية أذون الصرف (الشيكات) على حين يستعمل البعض الآخر ، مثل فرنسا وألمانيا ، العملة الورقية في الدفع . والنقد حر في بعض الدول ، على حين أنه مقيد في دول أخرى . وأهم من هذا كله الاختلافات الأساسية في كيان الاقتصاد القومي بين دولة ودولة . فالضيق الاقتصادي في بلد زراعي إنما ينشأ ويعالج على أسس تختلف كل الاختلاف عن مثله في بلد صناعي . وحتى بين البلاد الزراعية نفسها توجد فوارق كبيرة ، ومثال ذلك الفرق بين فرنسا التي تعتمد الزراعة فيها على جهود فلاحين يوفرون لأنفسهم كل المطالب ، وبين

معظم دول أمريكا الجنوبية التي تعتمد على محصول واحد . وللخلق القومى دخل فى أساليب الادخار والاستهلاك ، فنظرة الفرنسى إلى سيارته تختلف عن نظرة الأمريكى إليها . فقد يفخر الفرنسى بأن سيارته لازالت فى حالة جيدة بعد استعمالها خمسة عشر عاما . أما الأمريكى فليس يفخر إلا بشراء سيارة جديدة كل عام . وثمة أم لا تؤمن بالتغيير والتبديل ، وترمى التقدم الفنى بعين البغض ، وتردد مكرهة فى قبول أية بدعة جديدة . وثمة أم تتلف على كل جديد ، ولا تتركه شيئا كراهيتها للجمود ، وتتمسك كل مستحدث من الآراء والمخترعات ، والأزياء . ومن الناس من يرى مثله الأعلى فى ادخار أكبر جزء ممكن من دخله حتى يستطيع أن يتقاعد عن العمل بمعاش ضئيل فى سن مبكرة ، وعندئذ يقنع من الحياة بمسراتها البسيطة . ومن الناس من يبسط يديه كل البسط دون نظر إلى المستقبل ، واثقا كل الثقة من أن مستقبله كفيلا بنفسه ، وبعيش أرغد وأكل من حاضره . فهم يعملون استمتاعا بالعمل ، ويمقتون الفراغ لأنه فى نظرهم خلو من البهجة ، وليس له معنى .

ولن نعرض هنا للمفاضلة بين هذه الآراء والفلسفات والمثل العليا المتضاربة ، ولو أن هذه المفاضلة على أعظم جانب من الأهمية فى بعض النواحي ، بل إنها لتفوق فى الأهمية بعض المسائل الاقتصادية التي يتنازع عليها الناس . وكل الذى يعنيننا منها هو مدى تدخلها فى رخائنا وتقدمنا الاقتصادى . ونحب أن نؤكد «التغيير» حقيقة واقعة يميل كثير من رواة الخرافات إلى إغفالها . فلو كانت الحياة اليوم كما كانت بالأمس ، لقلت المشاكل وقلت الهموم ، ولقلت المباحج أيضا . ولن يحيط أى مواطن أو شعب أو رئيس دولة أو حكومة أو جماعة أو فرد — نقول لن يحيط أحد من هؤلاء علما بالسلسلة

الانتهائية من التغيرات التي طرأت ، وتطراً على الحياة في كل لحظة ، والتي من شأنها أن تواجهنا بمشاكل جديدة ، فالتغير حقيقة أبدية خالدة تصدق على كل زمان ومكان . والاعتراف بها أمر لا بد منه لكل إنسان يرى نفسه مديناً لهذه الحياة . وهذه التغيرات مستمرة ، ولكنها لا تسير بخطى متساوية . وقد تغيرت حياتنا الاجتماعية والاقتصادية منذ فجر الانقلاب الصناعي بسرعة لم يسبق لها مثيل . ولكن لم يكن التقدم مطرداً في خط مستقيم ، وظهرت المخترعات والكشوف ثم ترجت إلى نشاط اقتصادي فنيرت معالم الحياة . وهذا أمر ألفناه إبان القرن الأخير . ومن أظهر الأمثلة اختراع الآلة البخارية والطرق الحديدية ، ثم الكهرباء والسيارة . وفي الند نشهد عصر الكيمياء والطائرة . ومن شأن كل هذه أن تشكل الجيل بأكمله ، وتدفع بالانقلاب الصناعي إلى الأمام جيلاً آخر . فإذا ما آذن بالزوال عصر سميد رخي كان يلعب فيه أحد هذه المخترعات الانقلابية ألفت موجة من التشاؤم تطنى على عقول المعاصرين . لقد حانت نهاية الرأسمالية أو أن الجنس البشرى بلغ الغاية من النجاح والتقدم ، وليس بعد ذلك من غاية . ولكن ما أن تنقضى سنوات قلائل حتى يكشف عن نفسه مخترع جديد لم يظن إلى كنهه قوته نذر الشؤم والفناء . ومن المسلم به أن عشرات من السنين انقضت بين الكشف العلمى لمخترع ما ، وبين تطبيقه تطبيقاً عملياً فنياً . وفي الوقت الذي يستحوذ علينا القلق فيه لانعدام السبل التي نستغل فيها أموالنا — كما كان الحال في عصر سكة الحديد والسيارات — قد نرى الانقلاب الذى طرأ على العلوم الطبيعية في أخريات القرن التاسع عشر يظهر بلانك وأينشتين ورزرفورد وغيرهم — قد نرى هذا الانقلاب يبدل من الأساليب الصناعية عندنا تبديلاً جوهرياً .

ويقول شميتر إن تطور الرأسمالية يفضى إلى الاضطراب ، ولكننا ندين لهذا الاضطراب بالنجاح . وقد أمكننا بالنظر إلى الوراء أن نتبين أسس هذا التطور ، إلا أنه يعوزنا قيس من الحكمة نستطيع أن نفذ به إلى المستقبل فترى أهدافه ، ونتعرف على ملايين التغيرات الدقيقة التى تستعصى على الظهور ولكنها أكثر أهمية وأجل شأنًا من تلك الحوادث البارزة التى عبّدت لنا طريق التنقل خلال عصور التاريخ . وإن الملايين من الأجناس البشرية التى تجاهد فى كل وقت من أجل الحياة هى المسئولة عن هذه التغيرات . فقد يهتدى شخص إلى أن تغييراً فى طريق الإعلان أو تحويلاً فى ترتيب واجهة عمله يزيد فى مبيعاته ، ويكتشف آخر أن تعديلاً طفيفاً فى آلاته يحسن من الإنتاج ويقلل من النفقات . وقد يعتقد ثالث أن الخير كل الخير فى تغيير أساليبه المالية ، وتعتمد سكة الحديد على تعديل مواعيد السفر لتواجه منافسة السيارات ، ويقدم المصرف ضرباً جديداً من الخدمات إبقاء على عملائه ، ويصطنع المخترع مادة كيميائية لتسهيل عملية صناعية . فلنتفتح أعيننا على المدهشات التى تعرض لنا بكل يوم ، ولنلق إليها بالنا ، لقد دأب الوعاظ والمعلمون على أن يبعثوا فينا روح الإجلال والرهبة لظاهرة الحياة والموت ، والحقيقة أن التغيرات التلقائية التى تنتاب كياننا الاقتصادى والاجتماعى جديرة منا بشعور الدهشة والرهبة والاحترام .

٦ - التقدم الفنى والتوسع الصناعى

كان اختراع الآلة البخارية سبباً فى حركة هائلة فى تشييد المصانع التى تفيد من هذا الاختراع الميكانيكى الجديد . كما دفع نمو سكة الحديد إلى قيام مماثل الصلب وفتح مناجم الفحم والحديد وابتناء المخازن فى تلك المساحات

التي خلقت منها المواصلات أسواقا . وهيأت الكهرباء الفرصة لمصانع توليد القوى ، وخطوط النقل والبرق والأسلاك والصمامات والمفاتيح ، كذلك كان لها أثرها على تعدين النحاس وصناعة الزجاج ، وخلق اختراع السيارة مستهلكا جديداً للصلب والزجاج والجلد والنحاس ، وفوق هذا وضع أساس صناعة جديدة من أنابيب وأحواض وغيرها ، كما خلق طبقة متوسطة جديدة قوامها الأفراد الذين يقومون بالخدمة في محطات التوزيع وغيرهم من الميكانيكيين . كما اصطنعت أسلوباً جديداً في بناء الطرق فكان من ذلك صناعة أهم وأضخم من بناء الطرق الحديدية . ومنذ سنوات قليلة كانت صناعة الطائرات في المهد ، فكان استمرار الحرب بضعة شهور كفيلا بالنهوض بها إلى حد أن زادت أهميتها وقيمتها على صناعة السيارات . ومن المحقق أنها سوف تستمر كذلك . وهل نعرض بعد ذلك للانقلاب في عالم الكيمياء حيث نجد بعض التجارب رهينة المعامل الآن ولكنها ستصبح في غد حقائق ثابتة تقلب أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية ، أكثر مما فعلت أية مخترعات قبلها ؟ وما زلنا في طريقنا إلى الابتكار ، بل نحن في مستهل الطريق ، ولما نشرف على النهاية بعد ، لم نبلغ بعد مرحلة النضوج ، ولا زلنا في سن المراهقة . وليس لأي اختراع أو كشف معنى اقتصادي طالما كان هذا أو ذاك حبيسا بين جدران أربعة في معمل الأبحاث أو حجرة المخترع . ولن يصبح حقيقة اقتصادية ملموسة إلا إذا دخل في مجال الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع . وهذا أمر يستغرق وقتاً طويلاً ، ولكنه يخلق أثناء ذلك عملا ، قشاد المصانع وتصنع الآلات ، وتعرض السلع الجديدة وتباع . ومهما يكن من أمر المخترع فإنه يقترن بشيء من الجدة والزهو يدعو إلى الإقبال عليه والتوسع فيه ، فإذا كان لكل أسرة سيارة ،

لاقتصر المبيع من مصنوعات السيارات على الحاجة المادية ، وبعبارة أخرى على قطع التغير التي يراد استبدالها . وعلى هذا لا تكون ثمة حاجة لإنشاء مصانع جديدة للسيارات . ومثل هذا يصدق على الطريق ، فإذا عم تعبيد الطرق في جميع أنحاء البلاد إلى الحد الذي تتطلبه حركة المرور ، فلن يكون ثمة مبرر اقتصادي لإنشاء الطرق . وإذا اكتملت محطات توليد القوى فاستطاعت إمداد جميع السكان بالتيار لما كان ثمة حاجة إلى منشآت أو آلات جديدة ، كما لو كانت العملية في بدء التكوين . وبعبارة أخرى نقول إن ثبوت الاستهلاك عند حد معين لا يوفر العمل والدخل لأولئك الذين يكسبون عيشهم من صناعة تنتج سلماً رئيسية ، اللهم إلا إلى الحد الأدنى الذي يتطلبه استبدال القطع القديمة والبالية بغيرها .

وكلما أخذت الدولة بأسباب الصناعة زادت فيها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، الأيدي العاملة التي تستخدم في إنتاج السلع الرئيسية ، ولم تواجه الدول الراكدة — مثل فرنسا — مشكلة التمثل بشكل خطير قط ، ولكن مشكلتها الكبرى في الركود وما يتبعه من نقص في الكفاية ومن التأخر ، كل أولئك ينتهي بفساد وانحلال عام يعجل به ولا يوقفه الإصلاح الاجتماعي المزعوم ، وكل الذي تمنيه الدول الصناعية الحية الناهضة هو نوبات من الضيق الشديد .

وهذا هو السر الرهيب المدهش في تطور الرأسمالية ، وهذا أمر يسرى سران الحياة نفسها ، فإذا توقف وقتت الحياة وحل الفناء . وعلى الرأسمالية أن تنمو وتنهض وإلا هلكت . وهذا أيضاً يفسر السبب — رغم كل الادعاءات والأمانى — في أن كل فلسفة تتعارض مع الرأسمالية إنما تقوم في أساسها على التشاؤم والزجعية بشكل حاسم . وليس الباعث على هذا

إلا اليأس من النجاح ، وعدم الثقة بكفاية الإنسان وقدرته على السيطرة على الحياة . وهذا هو السبب في أنهم يلتبسون مخرجا . ويرى بعضهم هذا المخرج في حكومة دكتاتورية تفرض سلطانها على الجميع ، ولها من القوة ما يخولها تحمل مسئولية كل فرد عن نفسه وعن حياته . ويرى آخرون الخلاص كل الخلاص في خطة أو سلسلة من النظم أودعت كل أسرار الحكمة اللازمة لضمان سير الخطة وضمان الإيمان بها .

٧ - الرواج والكساد

ولنتفهم الآن ما يحدث في الرواج والكساد . إن دخلنا يذهب في أحد طريقين : فإما أن ننقسه أو ندخره . والادخار بدوره على نوعين : شراء السلع الدائمة (تمييزاً لها من المستهلك) أو اكتناز المال بإيداعه في مصرف ، أو في صندوق التوفير ، أو دفع أقساط للتأمين على الحياة . وإنه لتعسف كل التعسف أن نفرض حداً فاصلاً بين الدائم والمستهلك من السلع — ولكن ليس من شك في أي القسمين يندرج تحته اللحم والخضر ، ولكن موضع سيارة الركاب وخزانة التبريد من أي القسمين مثار للنقاش . ويكاد الاقتصاديون يتفقون فيما بينهم على أن بقاء السلعة سنة واحدة من العمر ، هو الحد الفاصل بين صفتي الدوام والاستهلاك .

ونعود مرة أخرى لأموالنا المدخرة فنقول إن إيداعها في المصرف أو شركة التأمين ليس معناه أنها لن تستعمل أو تنفق ، لأن المصرف أو غيره يتفقها ويستعملها بالنيابة عنا في الأحوال العادية : في تمويل الصناعات ، ومشروعات البناء ، وتقديم القروض والرهون والضمانات . وطالما كان المجموع الكلي للودائع (المباشرة وغير المباشرة) مساوياً لمجموع الأموال

المدخرة فان معين الدخل لا ينضب ولا ينقطع . وما أن تقتضب الودائع حتى ينكمش العمل ، ويتعطل استغلال جزء من المال المدخر . ومعنى هذا أن تخمول المال يجر إلى تعطل العمل . أما في حالة الرواج فالأمر على العكس ، حيث تربى الودائع على المدخر . والفرق بينهما تغطية اعتمادات مستحدثة .

ويبلغ الرواج حدا معيناً تبدأ الودائع عنده في الانكماش ، ولهذه الظاهرة أسباب كثيرة ، وفي هذه الظاهرة ، وفي كثير غيرها ، خضعت الرأسمالية لتغييرات جوهرية كثيرة منذ نشأتها .

ووجد ما يبرر النظرية القديمة القائلة بأن نقص المال هو المسئول عن هبوط العمل . ولم تكن الأساليب الفنية الحديثة للمصارف والنقد تقدمت بعد ، وعندما كان النقد مرتبطاً بالذهب ، وكانت حركات الذهب تؤثر تأثيراً فعالاً في الاعتمادات وفي مستوى أسعار السلع . ومثال ذلك أن عصر الرخاء في ألمانيا انتهى سنة ١٩٢٨ حين انقطع سيل الأموال الأمريكية التي كانت سبباً في الانتعاش . وتخلص العالم من هذه القيود منذ سنة ١٩٣١ ولهذا اعتبرت هذه السنة نقطة التحول في التاريخ الاقتصادي . ومن هذا الوقت تعلمت الدول الناهضة ، أن مقدرتها الانتاجية هي وحدها التي تعين حدود التوسع فيها . وأدرك العالم درجة من الثراء استطاع منها أن يوفر من المواد الخام والأغذية ما يكفي لمواجهة كل المطالب الممكنة في وقت السلم .

ومع ذلك فقد رأينا السبب الذي من أجله نجد — بصرف النظر عن كل هذه القيود — أن عملية التوسع ، متى وصلت إلى مرحلة معينة ، لا بد أن تؤدي إلى هبوط . ذلك أنه بعد استكمال المصانع الجديدة ومخططات توليد القوى ومختلف طرق المواصلات ، تلك التي كان لإنشائها سبباً في الرخاء والازدهار ، لا بد أن تأتي فترة للتنسيق وتهيئة الأذهان ، فيها تهبط

الودائع دون مستوى الادخار . ولا بد أن يهبط الادخار نفسه بهبوط الدخل العام الذى يتأثر بكساد العمل . تلك هى سلسلة الحوادث المتعاقبة التى تنتهى بالكساد والضيق .

٨ — الفلور فى الوردغار

من المبعث أن نعرض لزيادة المدخر ، أو زيادة الانتاج أو ضعف الاستهلاك . ومن الواضح أنه لم يكن فى بريطانيا ادخار غير عادى فى العقد الرابع من هذا القرن ، ولم يثبت بعد أن كان ثمة شيء من هذا فى الولايات المتحدة (وإن كان المقول ذلك) ، والمال الخامل الذى يظهر بكميات ضخمة فى احتياطي المصارف الأمريكية لا يمكن أن يستدل به على شيء من هذا . وترجع زيادة الودائع فى المصارف إلى الوارد من الذهب ، أو المعجز فى ميزانية الحكومة . ولا يمكن أن تكون هذه الودائع نتيجة للادخار ، لأن المبلغ الذى يضاف لحساب ما لا بد أن يخصم من حساب آخر ، ومن ثم كان الادخار ضربا من التجاويل ، لا زيادة فى الودائع . وليس لدينا ما يمكن أن نقول معه بأن البطء الذى انتاب مرافق العمل بين ١٩٢٩ — ١٩٣٩ (مع النشاط المعارض ١٩٣٦ — ١٩٣٧) كان راجعا إلى قلة الإيداع . وقد نهض حجة قوية قائلة إن فرصا كبيرة للإيداع أجهلت لموامل تتصل بالتيارات السياسية المعاكسة . فالضرائب التى فرضت بقصد خفض من الادخار غير العادى قد تعمق الإيداع إلى ما يساوى ضعف الضريبة ، ومن ثم ففى تفسد ما كان عليها أن تصلح . ولهذا كانت الضرائب مسألة دقيقة شاقة . وإذا عرضنا لكل السلطة المخولة للحكومات ، وجدنا مشكلة الضرائب هى السلطة الوحيدة التى يبدو فيها كثير من النقائص ، وهنا تفضل

الحكومة ، بين ما تصبو إليه وما تستطيع تنفيذه . ولكن الضرائب على أية حال هي الطريق لتوزيع الدخل ، وقد رأينا إلى أى حد أمكن تحقيق ذلك . ولكننا في شك من تأثير إعادة التوزيع هذه على الإيداع والادخار . وهذا يفسر كيف أن نقص الدخل مع الزيادة غير العادية في الادخار ، لا يمكن أن يعالج عن طريق خلق نقد جديد . كما يعتقد سواد الشعب ، اللهم إلا إن كان من شأن النقد الجديد زيادة الإيداع ، فعندئذ تكون العاقبة محمودة .

وكل الذي تستطيع الحكومات عمله ، ويتعين عليها عمله ، هو أن تمنع الكساد ، ولكنها لا تستطيع أن تأتي بالرخاء ، ولو أنه في البلاد الفنية يمكن للحكومة أن تزيح كابوس الفقر . وتداول اليسر والسر على الناس أمر لا مفر منه . ومن العبث مغالبتة ، ولكن كارثة الهبوط السريع يمكن أن تتفادى قبل أن يبلغ الانتعاش ذروته ، ويبدأ في النزول فيجر في أذياله الخراب .

وليس في الحقائق النظرية أو التجارب العملية ما يبرر الاعتقاد بأننا نستطيع أن نتكهن بزمان الرخاء فنفسح المجال للتقلبات . إلا أن برنامجاً للمرافق العامة ، مع سن تشريع لحماية العمال المتعطلين ، كفيل بوقف تيار الكساد قبل أن يبلغ مبلغ اللامار ، والإقبال العام على الإيداع لا يمكن أن يؤدي إلى الانتعاش أو تشغيل جميع العمال . ولكن في استطاعته أن يخفف من جدة البطالة ، ولو تركت الأمور تسير في مجراها الطبيعي مع وجود حماية اجتماعية كافية ، لأمكن الاحتفاظ بالاستهلاك فوق المستوى الذي يميل للهبوط إليه في ظل الكساد العام .

فأنت ترى من كل ما أسلفنا لك أن الكساد في أولى مراحل الرأسمالية

كان راجعاً إلى نقص البضائع ، وكان في المرحلة الثانية نتيجة لنقص في الأموال . أما في المرحلة الثالثة ، أى في عصرنا هذا ، فيرجع إلى نقص في التبصر والحكمة .

٩ - الانتعاش في زمن الحرب وفي زمن السلم

قضت الحرب الحالية على الجدل الذي اشتد في العقد الأخير حول التمثل . كما قضت على التمثل بصفة جدية في الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة . ولا شك أنها فعلت ذلك من قبل في سائر الدول المحاربة التي التزمت أن تحتفظ بجيوشها مستكملة أسباب القوة والاستعداد . ولكن كان من نتيجة الحرب أيضاً أن تفكك الكيان الاقتصادي في العالم الحديث بشكل لم يشهده من قبل ، ولن تنتهي الحرب إلا بتخريب شامل يعم المدن ومصانع الإنتاج في أوروبا . وسوف يواجه العالم بعد الحرب مشكلات وواجبات لا يمكن أن يصورها خيال أحد . ولم يحدث قبل الآن أن واجه العالم مشكلة بناء أوروبا بأسرها من جديد . وسيكون علينا ، عند انتهاء الحرب في الشرق الأقصى أن نأخذ بيد الصين في مضمار الإصلاح والتمير ، ولن يعوز العالم الحصول على الودائع والأموال اللازمة للإصلاح والتمير . ولكن تشعب جهود الدول وعدم تعاونها لابد يؤديان إلى الكساد وشيوع الاشتراكية ، أما توحيد الجهود والتعاون فلا بد يؤديان إلى إحياء تجارة العالم بشكل لم يحلم به ، وإلى اتساع نطاق الشروعات الأمريكية وفقاً للتقاليد الأمريكية ، وإبان فترة الانتقال الطويلة سيكون على الحكومة أن تسيطر على الموقف . العلاج التفكك الاقتصادي الذي أحدثته الحكومة كضرورة من ضرورات الحرب .

ولكن القول بأن الحكومة كان في مقدورها إحداث حركة انتعاش ، وتشغيل كل الأيدي العاملة ، بالتوسع في مشروعات التسليح ، يجب ألا يبعث على الاعتقاد بأن خلق الانتعاش في وقت السلم أمر سهل المنال ، فإن الانتعاش الذي يقوم على التسليح ليس إلا شيئاً طارئاً ، يفرض نفسه على الاقتصاد السلمي دون أن تستطيع مرافق الأعمال الأخرى مقاومته . فالحكومة تنافس في الطلب على الأيدي العاملة ، والمواد الخام ، وسائر التسهيلات التي يطلبها الإنتاج ، ولكنها لا تنافس في العرض ، لأن المنتجات الحربية لا تدخل إلى السوق . وهذا لا يحدث في الاقتصاد السلمي . وبعبارة أخرى نقول إن أي تدخل من جانب الحكومة في وقت السلم ، إنما يقوم على اعتبارات ليس لها دخل بالانتعاش الذي يحدث إبان الحرب ، ويجب أن ينظم تدخل الحكومة في نطاق واسع ، ويجب أن يُعَدَّ إعداداً دقيقاً ، وينفذ بكل الاستعداد والقدرة على مواجهة الظروف المتطورة وغير المتطورة ، التي قد تنشأ في العالم المضطرب بعد الحرب .

١٠ - النظرية الاشتراكية

وإنه لأمر يدعو إلى الاشفاق والأسف ألا تستطيع الرأسمالية أن تساهم في حل المشكلة إلا بنصيب ضئيل ، ولكنه لا يخلو من مغزى ، فهل يُقَدَّر علينا أن نواجه مأساة سنة ١٩١٨ ، وما بعدها مرة أخرى ؟ فإذا حزب الأمر ، وكان على رسل الاشتراكية أن يحددوا أهدافهم ويضعوا خططهم ، فإذا عسى أن يسفر عنه تنظيمهم ؟ أغلب الظن أنهم لم يخرجوا على الناس إلا بتشكيل لجنة أو تأليف هيئة ، ومثل هذه الهيئة قامت في ألمانيا بعد ثورة ١٩١٨ « وهي اللجنة الاشتراكية الوطنية » . وكل التي أوست به

الأغلبية المتطرفة في هذه الهيئة هو نزع ملكية مناجم الفحم ، وفي السنين المضطربة التي أعقبت الحرب الماضية طلبت التعاقبات الاشتراكية في بريطانيا إخضاع المناجم والطرق الحديدية وبنك إنجلترا للدولة . ومنذ أشهر قلائل كتب هارولد لامسكي مشروعا مطولا يتضمن خمس نقاط يهمنها الأولى والخامسة :
« نريد تنظيم نفاق صناعي يشمل كل ما تتطلبه الحياة القومية ، لا يكون فيه أثر لساوى الانتاج من أجل الربح . وفي دائرة هذا النطاق اليوم نجد أداة الاقتصاد القومى مثل الفحم والقوى الكهربائية ، ووسائل النقل ، وملكىة الأرض . . . »

ولا يبدو في هذه الفقرة شىء من الطفرة أو التطرف ، وقد سمعنا هذا الكلام منذ عشرين عاما . وفي معظم ممالك أوروبا (باستثناء بريطانيا) تسيطر الحكومة على السكك الحديدية بشكل ما . على أن خضوع الطرق الحديدية للحكومة أو عدم خضوعها ليس له من أثر على المسائل الاقتصادية . فان تملك الحكومة للسكك الحديدية لم يخفب يوما من ضغط العمل ، أو يحل دون انتعاش أو يفرج ضائقة . وفي ألمانيا أسطع دليل على ذلك . وقد يكون لفائدة عمال مناجم الفحم في إنجلترا — أو لا يكون — إخضاع مناجم الفحم للدولة . والمرافق العامة ، ولا سيما التيار الكهربائى ، تملكها وتديرها الحكومة في بعض الدول ، والشركات الخاصة في بعضها الآخر ، وهما مما في دول أخرى . فالسألة في كل دولة لها مظهر خاص . وفي معظم المجالس البلدية في ألمانيا مثلاً ، كانت محطات توليد القوى ، لعدة سنين ، من الموارد الرئيسية لهذه البلديات . ولهذا كان التيار الكهربائى للاستهلاك المجلى أغلى ثمنًا في ألمانيا منه في أمريكا . ولم يقم الدليل بعد في أى مكان على أن تملك الحكومة للمرافق العامة مثل الكهرباء أو الغاز أو الماء يجعلها أرخص

ثمناً مما لو كانت تملكها إدارات خاصة تحت رقابة عامة . ولو توفر الدليل على هذا ، فانه لن يمس كيان الرأسمالية .

ويعد إخضاع المصارف المركزية ثم التجارية للدولة من أعظم المثل العليا للتنظيم الاشتراكي . وهي ترى بذلك إلى « حسن توزيع الاعتمادات » توزيعاً يكفل إيجاد نوع من التوازن بين مختلف نواحي الانتاج المطرد . ونقول مرة أخرى إنهم لم يحاولوا تفصيل ما أجلوا في قولهم « تنظيم الاعتمادات » . أو تبين ما يكون من شأنه . فتنظيم الاعتمادات في الدول الرأسمالية كان متعدد النواحي والصور ، مثله في ذلك كمثل التنظيم الصناعي والاجتماعي . وازن على سبيل المثال بين المصارف الخمسة الكبرى في إنجلترا ، وبين الخمسة عشر ألف مصرف ، ما بين كبير ومتوسط وصغير ، في أمريكا . سواء منها ما كان أهلياً أو حكومياً . ومهما يكن من شيء فان المصارف المركزية في كل مكان — حتى ولو كانت شركات مساهمة خاصة — تعمل وفق سياسة الحكومة وإن شئت فهي مرافق الدولة . فلا يكاد أحد يتصور أن محافظ بنك إنجلترا في إدارته لـ « شتون » البنك يتعارض مع سياسة الخزنة البريطانية . وقد يختلف محافظ البنك مع وزير الخزنة على مسألة بعضها ، ويتغلب رأى أحدهما على الآخر فيها ، ومثل هذا لو حدث ، لا يعبء أن يكون مسألة شخصية ، وقد يكون الوزير أقوى شخصية من المحافظ ، فيسلم البنك بوجهة نظر الخزنة ، أو يكون العكس فتقر الخزنة تصرفات البنك . ولكن ثمة توافق دائم في السياسة والعمل بين الحكومة والبنك . ولن يتغير وجه الحقيقة التي أسلفنا إذا تولت الحكومة تعيين المحافظ بدلا من انتخابه في مجلس الإدارة لأن المحافظ — مهما تكن الهيئة التي أجلسه في منصبه — سيكون موظفاً وطنياً قادراً مخلصاً .

ثم قال لاسكى :

« وزيد أخيراً أن نستوثق من أن التنظيم الاقتصادى بعد الحرب سوف يقينا شر التعطل العام ، وشر الفقر والضيقة فى بعض بلاد العالم » .

وهذا ما كنا نبغى ! ولكننا نفتش فى أساطير الاشتراكية عن خطة تحقق هذه الرغبة فى « التنظيم » ولكن عبثاً نحاول . وقد تتلمس قبساً من النور فى قاموس الاشتراكية ، وكل الذى أمكن العثور عليه فى هذا الصدد هو بعض نظريات يشتد حولها النزاع ، ولم يُجَرَّب تطبيقها بعد ، ولكنها نزلت من نفوس الاشتراكيين منزلة العقيدة الدينية ، فلم يفكروا فى مناقشتها أو التعرض لها من وجهة الحقيقة النظرية أو العملية ، ليرأوا فيها من مثالب ، فوجد على سبيل المثال أحد الكتاب الاشتراكيين يقول :

« يمكننا أن نضمن بقاء نظامنا الاقتصادى يعمل من أجل عامة الشعب عن طريق المصروفات والقروض العامة ، وفرض الرقابة على الادخار والإيداع ، ومقاومة أمثال الذين يعملون الآن على خفض الأسعار ، وتنظيم اتحادات العمال ، ووضع الخطط ؛ كل أولئك فى سلسلة الحكمة من الإشراف الدقيق » .

وتلك لعمري مجموعة رائعة من المطالب . ولكن لو كلف أحد نفسه مشقة تفصيل هذا البرنامج ، فى اقتراحات محددة يواجه بها الحكومة لناء تحت عبء ثقیل من الصعوبات . ولن تنشأ هذه الصعوبات عن نزعة رجعية معارضة فيتيسر علاجها عن طريق التفصيلات والمناقشة الحرة ، ولكنها صعوبات أصيلة فى الموضوع ، فما أيسر أن ندمج عبارات مثل « الرقابة على الادخار والإيداع » ولكن من ذا الذى يأمن عواقب هذه الرقابة ويضمن أنها لن تلقى بحياتنا الاقتصادية إلى الحضيض من الضيق والاضطراب ؟ !

وهذا الذى يكون أمراً عملياً فى ظروف معينة قد يصبح غير عملى وغير محمود فى ظروف أخرى ، تختلف عن سالفها اختلافاً يسيراً . ونحن إنما نتناول مشاكنا الاجتماعية والاقتصادية على أساس فلسفة روحية طبعت فينا بحكم الوراثة والبيئة والتجارب ، هذه الفلسفة تحدد موقفنا من ظاهرة اقتصادية معينة ، أكثر مما يحدد الاقتصاد نفسه هذا الموقف . وفى هذا من الخطورة ما فيه ، ولكن يحد من هذه الخطورة أن نظامنا الموروث قائم على اللامركزية وتعدد جهات الإقرار والحكم . وليس من اليسور إصلاح خطأ تركبه حكومة قوية مهيمنة ، ولكن رأس الحكمة فى نظام الرأسمالية أنها تؤدى عملها بمعزل عن حكمة الرأسماليين أو غيائهم .

سلسلة الفكر الحديث

تصدرها

لجنة التأليف والترجمة والنشر

٩ شارع الكرداسي . عابدين

تليفون ٤٢٩٩٢ — ٥٦٧٦٩

الكتب التي ظهرت

(١) دعائم السلام

(٢) فنون الأدب

(٣) الوسائل والغايات

(٤) في التربية

(٥) قناة السويس

(٦) مقالات مختارة من الأدب الإنجليزي

(٧) عصر الخرافة الذي نعيش فيه — الكتاب الأول

(٨) » » » » » الكتاب الثاني

الكتاب القادم

كيف يعمل العقل

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

Biblioteca Alexandrina



0704015